المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص الدراسات الإستراتيجية و الدولية

التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري

دراسة جيو– أمنية للحدود

مذكرة متممة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تقديم الطالب: إشراف الأستاذ:

مراد فيصل جنوحات حوسين

لجنة المناقشة

الأستاذ د.محند برقوق.....رئيسا

الأستاذ جنوحات حسين.....مشرفا و مقررا

الأستاذ جبابلية عبد الحفيظ.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2014/2013

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين أوتوا العلم درجات والله بما
تعملون خبير﴾

الأية 11 من سورة المجادلة.

الإهداء.....

أهدي ثمرة مجهودي هذا ....

إلى هدية الرحمان...منبع الحب و الحنان...من تحت قدميها وضعت الجنان

أ مي الحبيبة الغالية "أطال الله لي في عمرك و جازاك عني كل خير"

إلى من أنار دربي و قوم خلقي و علمني أن الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم و المعرفة،و منارتي التي أرسي عليها حينما أخطئ الطريق

إليك أبي...إليك يا أغلى و أحن و أطيب أب في الدنيا "أطال الله لي في عمرك "

إلى الغالية و العزيزة على قلبي أختي الوحيدة "صبرينة"،التي دعمتني و شجعتني و كانت لي بمثابة الأم الثانية "لك ألف ألف شكر"

إلى إبنها الغالي على قلبي "عبد المنعم" ،و زوجها "نذير"

إلي صغيرتي الغالية " أمينة" ،حماك و رعاك الله لي

إلى قدوتي في العلم و الأخلاق و المبادئ "الدكتور إسماعيل مراد"

إلى كل العائلة و الأقارب و الأصدقاء خاصة "مديحة"

إلي "أمال....إيمان...سارة....نبيل"

إلي كل من يحب الخير للجزائر...إلي كل و طني

فيصل

الشكر و العرفان

﴿الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات﴾

على الأصل نمشي و الأصل يدفعنا لأن نرد الفضل لأصحابه و على أن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة

لا يسعني بعد الإنتهاء من هذا العمل المتواضع إلا أن أ تقدم بخالص شكري و إمتناني للأستاذ المشرف " جنوحات حوسين"

على قبوله الإشراف على مذكرتي و على صبره معي طيلة مدة إعداد هذه المذكرة

و الذي أعانني كثيرا بتوجيهاته و نصائحه و تشجيعه المتواصل لي

" لك مني أسمى عبارات التقدير و الإحترام"

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم و نصائحهم ، خاصة الأستاذ "منصور لخضاري" و"الأستاذ بن ساسي".

شكر خاص لصديقي و أخي الأستاذ "نبيل بن حمزة"

كما أتقدم بالشكر لكل طلبة و أساتذة و إداريي المدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية،و خاصة زملائي في

" تخصص الدراسات الإستراتيجية و الدولية"

فيصل مراد

تتميز الظاهرة الأمنية المعاصرة بالتوسع في المفاهيم و المضامين و التحول في طبيعة الفواعل الأساسين في النظام الدولي ،و بالتالي فقد مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول محورية في الدراسات الأمنية ،وذلك بتراجع دور الدولة في مقابل ظهور الفرد كوحدة تحليل رئيسية في التحليلات الأمنية ،أما جغرافيا فجراء تصاعد تأثير التهديدات الإقليمية الجديدة :"تصاعدت أهمية الأمن الإقليمي ،كمستوى للتحليل كذلك".

تشكل الأوضاع الأمنية و التحولات السياسية و الواقع الاقتصادي و الاجتماعي لدول الجوار الجزائري، مصدر قلق و تهديد دائم لأمنها القومي،بالنظر لما تخلفه هذه البيئة الأمنية الإقليمية من تهديدات عابرة للحدود ،بمختلف أشكالها ،من إرهاب ،جريمة منظمة ،هجرة غير شرعية ،تجارة المخدرات و الأسلحة ،التهريب ...

و نظرا لخصائص الحدود الجزائرية و صعوبة تضاريسها و انكشافها خاصة في الصحراء ،جعل من الصعب التحكم فيها من خلال القوة العسكرية.

و هو ما يجعل الجزائر ملزمة بالتركيز على مقاربات أخرى غير القوة العسكرية لضمان أمنها القومي ،من خلال ضمان الأمن الإقليمي ،عن طريق التنسيق و التعاون مع دول الجوار في القضايا الأمنية،لإنشاء "نظام أمني إقليمي"،و ذلك ليتوافق و "النظام الإجرامي ،الإرهابي ...الإقليمي".

هذه الدراسة تتناول نظرة و تحليلا جغرافيا للأمن تركز على الحدود ،المخاطر و التهديدات الإقليمية، و موقع مفهوم الدفاع على الحدود من هذه التهديدات.

Résumé

Le phénomène de sécurité aujourd'hui se Caractérise par L'extension de ses concepts et de ses contenus, ainsi que des transformations de nature des acteurs essentiels dans le system international. La fin de la guerre froide représentait un tournant historique dans les études de sécurité notamment avec le recul de l'Etat au profit de l'individu comme unité d'analyse des études sécuritaires. Sur le plan géographique, on a vu le retour de l'importance de la sécurité régionale comme unité d'analyse dans les études de sécurité et qui a été le résultat de la montée en puissance des nouvelles menaces régionales

Pour l'Algérie, les situations sécuritaires et les transformations politiques, ainsi que la réalité socio-économique des pays voisins représentent une source de préoccupations et de menaces constantes pour sa sécurité nationale. En effets des menaces transfrontalières de toutes ses formes ainsi que des menaces comme le terrorisme, le crime organisé, l'immigration clandestine, le trafic de drogue, les armes et la contrebande deviennent une source de préoccupation major pour l'Algérie.

Compte tenu des caractéristiques de la frontière algérienne et la difficulté de relief et de l'exposition, en particulier dans le désert, ces menaces deviennent encore plus sérieuses, se qui rend l'utilisation de la force militaire pour les contrôler devient complètement obsolète.

Cette réalité oblige l'Algérie à faire recours à d'autres approches non militaires pour assurer sa sécurité nationale, à travers la coordination et la coopération avec les pays voisins sur les questions de sécurité, créer un "système de sécurité régionale" qui soit compatible avec un system criminel, terroriste régional …

Cette étude porte un regard et une analyse géographique de la sécurité, tout en focalisant sur les frontières, les risques et menaces régionales ainsi que le positionnement de la défense des frontières des frontières géographiquement ciblée, les risques et les menaces régionales, «perception traditionnelle" de ces menaces.

Abstract

The contemporary Security Phenomenon is Characterized by his conversion of concepts and contents, and his principal actors of the international order so, The end of the cold war was considered as pivotal turning point in the evolution of security studies ,by the decrease of the statues of the state in the favor of the individual in the security analyses ,& the impact of new threats from the region "the important of focus on regional security" as a level of analyze·

The Security, economic and social cases in the neighborhoods of Algeria effect directly on here security, because of the new form of passing boundaries threats, terrorism, criminality, illegal immigration, traffic of arms, contraband …

The characters of Algerian boundaries specially around the desert *put an other problem because of the difficulties to protect her boundaries with the military forces ·*

So Algeria is obliged to focus on an other approaches to gage her national security, by the guarantee of his regional security ,by the cooperation & assortment with her neighborhoods in security affaires to buildup a "regional security system", who can bide the "regional criminal, terrorism,…systems"

This study has a geographic vision & analyze of security, focus on boundaries ,regional menaces and threats of the Algerian security ,& the location of the concept of defense against this new threats·

مقدمة

شهد حقل الدراسات الأمنية توسعا كبيرا في مضامينه نتيجة لتوسع مصادر التهديد التي تواجه وحداته المرجعية، فانتقلنا نتيجة لتحولات ما بعد الحرب الباردة من أمن الدولة كوحدة تحليل و موضوع للأمن، إلى المجتمع ومنه نحو الفرد كموضوع له ،و انتقلنا كذلك من المخاطر نحو التهديدات،و من القوة العسكرية لضمان الأمن إلى أبعاده المتعددة ،حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها كفيلة بتحقيق غاية الأمن للدول و المجتمعات و الأفراد ، بل توسع أنطلوجيا من الدولة نحو الفرد،و مضامينيا من القوة العسكرية نحو القوة الإقتصادية ،الثقافية ،المجتمعية و الصحية ...،و جغرافيا من الدولة إلى الإقليم إلى النظام الدولية.

و أمام توسع شكل التهديدات و أخذها طابعا فوق دولاتيا و عابر للحدود و الأوطان و تزايد عدد الوحدات الدولية غير الدولة في شكل منظمات، شبكات،و مجموعات إجرامية و إرهابية تحت دولاتية ،و تزايد مضطرد في عدد فواعل النظام الدولي ،و تنوع أشكالها و إختلاف انتماءاتها و أهدافها ،و جدت الدول نفسها أمام رهان جديد و هو أنها مازالت مقيدة بمبدأ السيادة و ضرورة إحترام حدود و أقاليم الدول الأخرى ،و في نفس الوقت تتلقى التهديدات والمخاطر من وراء حدودها الإقليمية و من دول الجوار ،خاصة و أن هذه الدول تعاني الفقر،العجز،الفشل ،ضعف السلطة المركزية و عدم سيطرتها على كامل إقليمها،ما يجعلها تربة خصبة لنشاط مختلف المنظمات و المجموعات الإجرامية و الإرهابية ،و التي تأخذ من مثل هذه الدول كقاعدة خلفية لنشاطها العبر قومي.

و منه فالحدود السياسية التي ترسم الإقليم محل سيادة الدولة القومية ،و المجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها ،و تبني الجيوش للدفاع عنه و الذود عن ترابه ،و تعد خط الدفاع الأول عن أمنها ،و تأمينه تعني ضمان الأمن للدولة في وقت من الأوقات ، لم تعد صالحة في القرن الواحد و العشرين و في زمن العولمة ،و الحدود السياسية أصبحت لا تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه من قبل ،و لم تعد القوة العسكرية و قوة الجيوش هي الحل لضمان الأمن القومي،في ظل الطفرة التكنولوجية ،و تسارع وتيرة التبادلات الدولية و انتقال السلع ،الأفراد،و حتى الأفكار ،فالدولة يمكن أن تضمن سلامة إقليمها و ترابها بالقوة العسكرية لكنها في نفس الوقت لا يمكن لها بأي حال من الأحول ضمان أمنها بمفهومه الحديث،و تكون معرضة لعدم الأمن من الداخل نتيجة لمؤثرات خارجية ليست بالضرورة مادية.

و هو ما يستدعي ضرورة أن تتوجه الدول نحو تغيير إستراتيجياتها و سياساتها الأمنية لتأخذ بعين الإعتبار هذا التحول ،و أن تتجه نحو تجاوز فكرة الحدود بمعناها الكلاسيكي،و أن تتجه نحو البحث عن أمنها خارج هذه الحدود كون مصدر التهديد يأتي من خارجها،و مادام هناك شبكات إقليمية للجريمة أو كما تسمى بالتهديدات العبر دولاتية،

فمواجهتها تستدعى إيجاد معادلة لضمان الأمن "العبر دولاتي" ، فضمان هذا الأخير يستدعي ضمان الأمن الإقليمي،و العمل بين الدول محل التهديد و التنسيق فيما بينها ،حيث أصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل على دولة منفردة مواجهة هذه التهديدات ،و أن تغلق على نفسها حدودها كافة بالإعتماد على القوة العسكرية والجيش و تحقق أمنها.

و بالتالي فلا بد من الإهتمام بالبعد "الجيو-أمني" ،بمعنى تجاوز التصورات التقليدية ليس فقط في مصدر وموضوع التهديد ،و لكن حتى فيما يخص الحدود و وظائف الحدود السياسية للدولة ،فالانتقال نحو ضمان الأمن الخارجي للدولة يوازي في أهميته العمل على ضمان الأمن الداخلي،و لا يمكن كذلك ضمانه بمعزل عن الإقليم أو الدائرة الجيوسياسية التي تنتمي إليها الدولة و أي عمل لا يراعي هذا المتغير لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرجوة.

و منه فهذه الدراسة تهدف إلى تناول الإشكالية الأمنية التي تواجه الجزائر فيما يتعلق بمقاربة مهمة جدا في حقل الدراسات الأمنية ،هذه المقاربة المتمثلة في توسع في مصادر التهديد من الناحية الجغرافية ،فأي عدم استقرار في دولة ما هو بالضرورة يشكل عنصر من عناصر التهديد للدول المجاورة لها ،و الجزائر تعد من أكبر الدول تأثرا بهذه المعضلة و الظاهرة .

تتناول هذه الدراسة الجيو-أمنية التي تندرج ضمن علم الجغرافيا السياسية بالرصد و التحليل التهديدات الإقليمية للأمن القومي الجزائري* ،و كيف تؤثر التطورات في دول الجوار سواء على مستوى الوضع الأمني ،الاجتماعي أو السياسي ، الإنساني أو الاقتصادي ...على الداخل الجزائري ،و الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر في مواجهة ذلك ،و مدي فاعليتها و توافقها مع طبيعة هذه المخاطر العابرة للحدود ،بمعنى آخر هل تتوافق النظرة الجزائرية لمقاربة تأمين حدودها مع هذه التحديات الأمنية ،وكيف يمكن أن تشكل طول الحدود وصعوبة تضاريسها و انفتاحها على الصحراء الكبرى تحديا كبيرا في ضبطها ،إضافة إلى التشابك و الترابط و التداخل في بعض الأحيان بين الأقاليم و عدم وجود إتفاقيات مشتركة بين الدول لرسم الحدود.

* و هنا نتحدث عن- الأمن القومي- و ليس الوطني ،فإذا قلنا - الأمن الوطني- فإنه لربما يتبادر إلى القارئ من ناحية منهجية أننا ندرس الأمن داخل الإقليم الجغرافي الجزائري بمعنى أننا ندرس كيفية ضمان الأمن داخل الدولة ،لكن بما أننا ندرس مصادر التهديد الخارجية و أمن الجزائر أصبح مرتبط بعناصر و متغيرات خارج هذا الإقليم ،فإننا بهذه الصورة نصبح نتحدث عن أمن قومي،فمصالح الجزائر أينما وجدت داخل أو خارج الإقليم هي محل تهديد فيصبح لزاما علينا البحث عن الأمن القومي و ليس الوطني.

كما سيتم تقسيم مهددات الأمن القومي الجزائري إلى فئتين ،فئة المخاطر التقليدية و المهددات الجديدة،كما سيتم تناول مفهوم الحدود في الفئة الأولى بمنظورها المادي بمعنى الجغرافي ،أما في فئة التهديدات فسنتناول الحدود بمفهومها الوظيفي،فالنمط الجديد من التهديدات يمكن أن يكون غير مرئي أو مادي ،لكن مصدره دول الجوار "كمهددات الأمن الثقافي" مثلا عبر وسائط الإتصال، القنوات و الفضائيات ووسائل التواصل الإجتماعي ،بمعنى من المفروض أن الحدود هي خط الدفاع الأول عن الأمن القومي ،لكن صارت هذه الحدود قاصرة عن تأدية هذه الوظيفة بالنظر لطبيعة التهديدات الجديدة .

و نأخذ كنماذج للدراسة ،الحدود الغربية للجزائر مع المغرب كعنصر خاص بالمخاطر التقليدية للأمن الوطني الجزائري بالنظر للتوتر في العلاقات بين البلدين (بعيدا عن الخطاب الرسمي الدبلوماسي للبلدين) ،نتيجة لسيطرة الماضي الصراعي بين البلدين عقب إستقلال الجزائر مع "حرب الرمال" ،المطالبات الترابية المغربية من الجزائر ،بالإضافة إلى تداعيات إحتلال المغرب للصحراء الغربية سنة 1975 ،و هو ما يبرر التوجس الجزائري و يؤكد الطموحات التوسعية للمغرب على حساب دول المنطقة في مسعاه لبناء ما يسميه ب "المغرب الكبير"، و تداعيات على الأوضاع على الحدود الغربية للجزائر.

أما الجهة الشرقية فنتناول بالدراسة و التحليل الأوضاع الأمنية و السياسية في كل من تونس و ليبيا ،خاصة بعد التطورات الأخيرة في البلدين ،و ما نتج عن هذا الوضع من فراغ أمني وانتشار للسلاح و غياب سلطة مركزية قوية مسيطرة في ليبيا ،بالإضافة إلى الوضع الأمني، الإقتصادي ،السياسي التونسي عقب إسقاط النظام ،و تصاعد لتأثير الإغتيالات السياسية و تصاعد في الفكر الأصولي الجهادي المتطرف وتأثير ذلك على تأمين الحدود الجزائرية التونسية خاصة مع اتخاذ هذه الجماعات من جبال "الشعامبي" الحدودية مأوى لها هذا من جهة و من جهة أخرى تمثل عمليات التهريب التي تنتشر عبر الحدود الشرقية للجزائر مصدر آخر لتهديد الأمن القومي للجزائر.

أما النموذج الثالث فيكون الحدود الجنوبية و التي تشكل التهديد رقم واحد للأمن الوطني الجزائري على كل المستويات في ظل المعطيات الجغرافية الصعبة و اتساع الحدود،و انفتاحها على تهديدات كبيرة – في منطقة تعتبر العصب الرئيسي لإقتصاد الجزائر – على كافة الأصعدة بدءا بانتشار السلاح بشكل كبير و غير مضبوط في منطقة الساحل في يد جماعات أصولية معادية مرتبطة بتنظيم القاعدة ،و أخري تحررية في منطقة الأزواد ،إضافة إلى عناصر

مسلحة متحالفة مع مافيا التهريب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و التي لا تعترف بالحدود و الأقاليم و نشاطها يمتد ليشمل أكثر من دولة.

كذلك مسألة الطوارق، وضعف السلطة في مالي في أعقاب الانقلاب العسكري على الرئيس "تومانو توري"، و سقوط أكثر من ثلثي البلاد في يد حركة تحرير الأزواد و أنصار الدين و الحركات الإرهابية ممثلة في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،و توجههم نحو إقامة إمارة إسلامية في المنطقة ، و إعلان حركة تحرير الأزواد تأسيس دولة لهم في شمال مالي ،و تأثير ذلك على الأمن القومي الجزائري ،و خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي ،و تراجع للمجموعات الإرهابية نتيجة للضربات الفرنسية نحو جبال "افوغاس" المحاذية لمنطقة "تيمياويين" الجزائرية ،و تعد حادثة الهجوم على القاعدة الغازية ب"إن امناس" من طرف كتيبة "الموقعون بالدماء" المنتمية لتنظيم القاعدة بحسب المراقبين إحدى تبعات الحرب و الوضع في شمال مالي .

و سيتم إيلاء الأهمية للمناطق و القضايا الأكثر تأثيرا ،و دراسة الأهم فالمهم ،و ذلك من خلال تناول نماذج للدراسة عن الحدود ،فالحدود الشمالية البحرية للبلاد لا تمثل مصدر تهديد للأمن القومي الجزائري ،إلا من بعض القضايا الإجرامية كتهريب المخدرات عن طريق البحر،أو تهريب المرجان،و الثروة السمكية،و مشكل الهجرة غير الشرعية، و سنركز دراستنا على الحدود البرية للجزائر.

الإشكالية:

هل يمكن للأمن القومي الجزائري أن يبقى محصورا بإقليمها الجغرافي في ظل تصاعد التهديدات الأمنية الإقليمية و صعوبة تأمين الحدود ؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماعلاقة الجغرافيا بالأمن،و كيف يساهم عنصر الجغرافيا في بناء التصور الأمني و الأمن الإقليمي؟
- ✓ و ما هي طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية؟
- ✓ ما هي الإشكالات الامنية التي تواجه الجزائر من دول الجوار ؟
- ✓ فيما تتمثل الرؤية الجزائرية لمواجهة هذه التهديدات ، و ما مدى فاعليتها؟

الفرضية:

يستدعي ضمان الأمن القومي الجزائري في ظل توسع مصادر تهديده من خارج الحدود الإقليمية ،التوجه نحو التنسيق الأمني الإقليمي.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ توجد علاقة تأثير و تأثر بين كل من الأمن الوطني للدول و محيطها الأمني الإقليمي.
- ✓ تساهم الجغرافيا بشكل كبير في رسم و تحديد التصورات و الإستراتيجيات الأمنية للدول.
- ✓ تعاني الجزائر من مشاكل ورهانات نتيجة الانكشاف الأمني الجغرافي لحدودها تجاه التهديدات الناجمة عن عدم استقرار دول الجوار.
- ✓ يرتبط ضمان الأمن القومي الجزائري بمدى قدرتها على تحصين نفسها داخليا و العمل و التنسيق مع الشركاء الإقليمين خارجيا.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: إن تناولنا بالدراسة الأمن القومي الجزائري لا يعني حصر الدراسة في الجزائر ،و لكن طبيعة الموضوع تقتضي منا توسيع البحث ليشمل مصادر التهديد للأمن القومي الجزائري من محيطها المغاربي،الإفريقي و المتوسطي.

الحدود الزمانية:ترتبط دراستنا من حيث الزمان بمرحلتين الأولى و التي تخص النمط التقليدي من التهديدات للأمن القومي الجزائري،و بدايتها بعد الإستقلال مباشرة إلى غاية توقيع آخر إتفاقية لترسيم الحدود مع المغرب،ثم المرحلة الثانية من الدراسة و التي تختص بالنمط الجديد من التهديدات ،و التي يمكن إرجاعها إلى بداية التسعينات إلى غاية الآن.

مبررات إختيار الموضوع:

1.المبررات العملية:

– يعد إختياري لهذا الموضوع نابع من إهتمام شخصي بالدراسات الأمنية ،و تكملة لمسار بحثي في هذا النوع من المواضيع على اعتبار أن مذكرة الليسانس الخاصة بي كانت في ميدان تطور مفهوم الأمن.

– الديناميكية التي يتميز بها هذا النمط من الدراسات و هو ما يستدرجني للبحث في مثل هذه المواضيع.

– إرتباط موضوع البحث بالأمن القومي للجزائر و باعتباري باحث جزائري فلابد لي من دراسة و تحليل هذه الظاهرة و محاولة إيجاد الحلول الكفيلة بمواجهتها.

2.المبررات العلمية:

–يعتبر الموضوع من الدراسات التي تساير التطورات الحالية الموجودة على الساحة الإقليمية،كما أن موضوع تأمين الحدود صار موضوع الساعة،و من أهم الرهانات التي تواجه الجزائر على المستويين السياسي و العسكري .

– محاولة تقديم دراسة مختلفة نوع ما عن ما هو مألوف في الدراسات الأمنية ،بربط عنصر الجغرافيا في الأمن ،و ذلك بالمزاوجة بين حقل الدراسات الأمنية،الإستراتيجية،و علم الجغرافيا،للخروج بمقاربة جيو–أمنية،تدرس حلة الأمن القومي الجزائري من زاوية التهديدات الإقيليمة.

– و من جهة أخرى تبيان العلاقة و الترابط الوثيق بين الأمن القومي و الإقليمي حاليا.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الأمن القومي من المواضيع الأكثر إستقطابا و جذبا للباحثين لكونه من المواضيع الجديدة ،و التي تعتبر من أكبر الشواغل بالنسبة للأفراد و الدول ،و نتيجة للتعقيد الذي يكتنف هذا الحقل المعرفي كثرت الدراسات الخاصة بهذا الموضوع،و لقد حظي الأمن الوطني الجزائري بالعديد من الدراسات نذكر منها:

مذكرة الماجستير الموسومة بعنوان"**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**" ،و التي تعرض فيها الباحث حسام حمزة،إلى التهديدات الأمنية للجزائر من محيطها الإقليمي ،و قام بتقسيم دراسته إلى دوائر على أساس جغرافي مغاربية ،متوسطية و إفريقية،و لكن هذه الدراسة ركزت على دراسة التأثيرات الخارجية الجهوية و الإقليمية للتهديدات الجديدة على اللأمن القومي الجزائري فقط.

الدراسة الثانية هي مذكرة ماجستير بعنوان:"**الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**"،و التي تعرض فيها الباحث لخضر موساوي ،إلى مختلف التهديدات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري ،و التي قام بتقسيمها إلى تهديدات

تقليدية و أخرى حديثة ،و تقسيم الأمن إلى مستويات،وطنية و إقليمية،كما قام بدراسة الوضعية القانونية للحدود الجزائرية مع دول الجوار.

الدراسة الثالثة هي مذكرة ماجستير بعنوان :"**التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل:التحديات والرهانات**"،و التي تطرق فيها الباحث ظريف شاكر،إلى أزمة منطقة الساحل و قضايا الإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ...و كيف تؤثر هذه التهديدات في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري ،و دراسة السياسات المنتهجة من طرف الجزائر للتعامل مع الوضع الأمني في تلك المنطقة.

المقاربة المنهجية للدراسة:

إقتضت منا هذه الدراسة الإعتماد على المناهج التالية :

1.المنهج المقارن: و الذي تم توظيفه في تبيان الفرق بين التصورات التقليدية و الحديثة للأمن ،و التطور الحاصل في حقل الدراسات الأمنية أين تعتبر،نهاية الحرب الباردة نقطة الفصل بين مرحلتين مختلفتين ،تمت المقارنة بينهما.كذلك البحث في أوجه الإختلاف و المقارنة بين الأنماط التقليدية و الحديثة من التهديدات للأمن القومي الجزائري.

2.المنهج التحليلي: و الذي يهتم بدراسة التأثيرات الجديدة على الأمن القومي الجزائري و الناتجة عن التهديدات اللاتناظرية ،و تحليل العلاقة بين مستويات الأمن الداخلية و الخارجية،و العلاقة بين الدفاع و الأمن،بين الأمن الوطني و الإقليمي.

3. المنهج التاريخي: و الذي يعتبر الأساس في البحوث الإجتماعية،و تم الإعتماد على هذا المنهج في موضوع بحثنا من خلال متابعة تطور الظاهرة الأمنية عبر المراحل التاريخية،و تطور حقل الدراسات الأمنية عبر الزمن،كذلك تم الإعتماد على المنهج التاريخي في ،دراسة الأسباب التاريخية و التجارب التراكمية المساهمة في بناء العقيدة العسكرية الجزائرية، كذلك في دراسة تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية ،و تناول بالدراسة و التحليل تأثير الحرب بين البلدين عقب إستقلال الجزائر في تكون عقيدتها العسكرية و بناء تصوراتها الأمنية من محيطها الإقليمي.

4.منهج تحليل النظم:ساعدنا هذا المنهج في تحليل العلاقات الإقليمية بين الدول في النظام الإقليمي،من خلال التدرج في مستويات التحليل من الدولة ، الإقليم فالنظام الدولي ،و الهدف من هذا المنهج دراسة طريقة التفاعل بين الأنظمة والدول فيما بينها على مستوى الإقليم "في القضايا إما الصراعية أو التنسيق و التعاون "

صعوبات الدراسة:

- الحداثة النسبية للموضوع الخاص بالتهديدات الإقليمية الجديدة في دول الجوار ،و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري ،خاصة عقب الأحداث الداخلية الأخيرة،و هو ما طرح مشكل يتعلق بالمادة العلمية المتوفرة في هذا الموضوع ،خاصة ذات الطابع التحليلي.
- غياب المعلومات المتعلقة بالجانب العسكري و الأمني الجزائري،و ما توفر منها هي قديمة أو من مصادر خارجية،و غياب إستراتيجية أمنية واضحة المعالم بالنسبة للجزائر في مواجهة هذه التهديدات يمكن أن نبني عليها دراستنا و تحليلاتنا.

تبرير خطة الدراسة:

تم تقسيم الموضوع محل الدراسة لثلاثة فصول: فصل نظري و فصلان تطبيقيان.

الفصل الأول:حاولنا من خلاله بناء إطار نظري تركيبي يبرز العلاقة بين الأمن و الجغرافيا،و كيف تساهم المعطيات الجغرافية في بناء التصورات الأمنية ،أولا فيما يخص الأمن قمنا بدراسة تطور حقل الدراسات الأمنية ،بالانتقال من التصور التقليدي في مفهوم الأمن ،وصولا إلى الأمن الإنساني كتصور جديد في الدراسات الأمنية ،و دراسة مستويات الأمن من مقاربتين الأولي مفاهيمية و الأخرى جغرافية من خلال إبراز الأمن القومي و الأمن الإقليمي و الأمن الداخلي و الخارجي.

و بعد ذلك بحثنا في مضمون كل من الدفاع و الأمن و أبرزنا الفرق بينهما ،و ذلك للوصول للعلاقة بين الدفاع في التصور التقليدي المرتبط بالدولة و حدودها السياسية ،و الأمن و علاقته بالتصور الحديث المرتبط بالفرد، القصور في المفهوم التقليدي للحدود وحتمية بناء تصور جديد للحدود.

ثم إبراز أهم التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة و تأثيرها على مفهوم الأمن ،و بروز الفواعل الجدد،و ظهور الأنماط الجديدة من التهديدات اللاتناظرية و العابرة للحدود،و بروز مفهوم الإقليمية بإعتبارها منطلقا فكريا جديدا لبناء مقاربة و فهم جديد للحدود الجغرافية للدولة في ظل العولمة.

لنصل في نهاية الفصل إلى دراسة الحدود و مفهومها ، نشأتها وتطورها عبر التاريخ ،و وظائفها الأمنية التنظيمية ،كذالك أشكالها،و آليات تأمينها في أوقات السلم و الحرب،و إبراز الرؤية التقليدية الوستفالية لدور الحدود بين الدول.

الفصل الثاني: يتناول دراسة جيو-استراتيجية للجزائر،من خلال تبيان موقعها ،حجمها، مواردها، و ثقلها الجيو-سياسي في الإقليم المغاربي/المتوسطي/و الإفريقي ،ثم تأثير هذه المتغيرات و العناصر في بناء التصورات و العقيدة الأمنية و العسكرية الجزائرية ،إلى جانب إبراز ترجمة هذه العقيدة في شكل سياسة أمنية للجزائر لحماية الدولة و الفرد.

بعد ذلك انتقلنا بالدراسة و التحليل لأنماط المخاطر والتهديدات التي تواجه الجزائر بالتركيز على التهديدات من المحيط الإقليمي و دول "الحزام الأمني"كما تسمى في الأدبيات الأمنية،و قسمناها إلى تقليدية تناظرية ،تتناول وضعية الحدود الجزائرية ككل مع دول الجوار و رؤية وضعيتها القانونية و الإتفاقيات الموقعة بشأن تحديدها ،تعليمها،أو ترسيمها ،و كذلك التركيز على "النزاع الإقليمي الحدودي" بين الجزائر و المغرب و تداعياته على العلاقات بين البلدين و على وضعية الحدود بينهما.

لننتقل بعدها لدراسة الأنماط الجديدة و اللاتناظرية من التهديدات العابرة للحدود،التي تواجهها الجزائر،و تم الحديث عن مختلف هذه المشكلات الأمنية:

بداية مشكل الإرهاب و علاقته بالجريمة المنظمة في دول الساحل ،و تأثيره على الأمن القومي الجزائري ،ثم الحديث عن الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة،تجارة الأسلحة و المخدرات،مشكل الهجرة غير الشرعية ،الإتجار بالبشر، ظاهرة التهريب...

التركيز على منطقة الساحل والوضع في مالي و التدخل الفرنسي في المنطقة عقب الأحداث الأخيرة بعد الإنقلاب سنة2012 ،و أخيرا نموذج الفشل الدولاتي و تأثير الأحداث السياسية و الأمنية في كل من ليبيا،تونس

ومالي ،في هذه الدول على الجزائر بأي شكل من الأشكال نتيجة لعجز هذه الدول و ضعف سلطتها المركزية و وضعية حدود الجزائر الجنوبية.

الفصل الثالث:قمنا بتخصيص الفصل الثالث من الدراسة لإبراز الآليات المنتهجة من طرف الجزائر لمواجهة هذه التهددات الراهنة لأمنها القومي،تناولنا بالنقد و التحليل هذه السياسة الأمنية و مدى نجاعتها و فعاليتها في تأمين الحدود و صيانة الأمن ،من خلال :

تناول المقاربة العسكرية و الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود ،ممثلة في تقوية الجيش و التوجه نحو عصرنته و تحديث منظومته التدريبية و التسليحية للقيام بمهامه للدفاع عن الوطن و حدوده و سيادته و سلامة أراضيه،و من خلال تدعيم الأجهزة الأمنية المعنية و المكلفة بتأمين و حراسة الحدود من درك ،جمارك و حرس حدود ،و تطويرها وتدعيمها بالعدة و العتاد اللازمين للاضطلاع بمهامها،و مواجهة التطور في ميدان الجريمة و التهديد.

ثم قمنا بدراسة البعد الدبلوماسي في الحد من هذه التهديدات من خلال تبيان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملاتها الدولية بصفة عاملة و الإقليمية بصفة خاصة،كذلك عمالها من خلال التنسيق و التشاور السياسي و عقد اللقاءات و الندوات و الإجتماعات و الإتفاقات الثنائية ،الجهوية و الإقليمية لمواجهة هذه التهديدات .

و أشكال التنسيق الأمني و العسكري من طرف الجزائر مع دول الجوار في مجالات عدة من بينها مكافحة الإرهاب والهجرة فير الشرعية و الجريمة المنظمة ،مغاربيا ،إفريقيا و متوسطيا،و المشاريع و المبادرات الجزائرية لحل مشكلة إقليم الأزواد و الطوارق في شمل مالي،ثم الحديث عن المقاربة التنموية و موقعها من هذه المقاربات المنتهجة من طرف الجزائر لضمان أمنها القومي.

الفصل الأول

في ظل الحركية الكبيرة التي يشهدها حقل العلاقات الدولية ،و تنامي عناصر التهديد للأمن الوطني ، نتيجة لتسارع وتيرة العولمة ،و أمام التوسع في مضامين الأمن و تعقد عناصره و فواعله ، أصبحت الدولة القومية اليوم غير قادرة إن لم نقل عاجزة لوحدها عن ضمان أمنها القومي ،و عزل نفسها و إقليمها عن ما يحدث من تطورات أمنية حولها ،فيما يسمى بالحزام الأمني للدولة من دول الجوار الجغرافي المباشر لها،حيث لم يعد تأمين الإقليم الوطني لوحده كافيا لضمان الأمن القومي للدولة ،كما لم يعد غلق الحدود الجغرافية و الانعزال يمكن من وقف زحف التهديدات العابرة للحدود les menaces transfrantariales،كما لم تعد هذه الحدود عازلة أمام التهديدات اللاتناظرية ،و عدم تمكن القوة العسكرية لوحدها من مواجهتها من خلال إجراءات ضبط و تعزيز الحدود ،**فجيمس روزنو** James Rosenau مثلا في هذا السياق يقول بأن التغييرات التي جاءت عقب نهاية الحرب الباردة قد" أضعفت قدرات الدولة و فاعليتها و جعلت حدودها أكثر اختراقا و أقل أهمية "،و ذهب **كينشي أوهماي** Kenichi Ohmae في نفس الاتجاه تقريبا ،في كتابه المشهور " عالم بلا حدود" ،و الذي يعلن فيه بكل ثقة أنه في ظل الاقتصاد العالمي الحالي فإننا نتجه نحو إلغاء للحدود[1] .

فالأمن القومي اليوم صار جزء من حلقة أوسع و أشمل منه تتمثل في حلقة الأمن الإقليمي و الدولي، ما يستدعي ضرورة البحث في أصل العلاقة بين هذه المستويات الثلاث للأمن ،و هو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لضبط المصطلحات محل الدراسة ،كالأمن و تطور مضامينه ،لننتقل لتحديد مفاهيم الأمن القومي ،ثم لابد من تسليط الضوء على التحولات في البيئة الدولية و ما أفرزته من تهديدات جديدة لأمن الدول ، ثم ضرورة البحث في المستوى الثاني للأمن و المتمثل في الأمن الإقليمي ، و بالتالي البحث في العلاقة بين الأمن و عنصر الجغرافيا في دراسة هذه المستويات للأمن من مقترب الجغرافيا السياسية،و الأمنية.

و في الأخير التطرق إلى تقديم تعريف للحدود السياسية ،مع إبراز أشكالها و أهميتها في الجغرافيا الأمنية والسياسية للدولة محل الدراسة إضافة إلى تناول المشاكل التي تواجه مسألة الحدود في عصر العولمة.

[1] نصيف يوسف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية**.ط1،دار الكتاب العربي،بيروت،1985،ص57.

المبحث الأول:تدقيق مفاهيمي للأمن بين التصورات التقليدية و الجديدة

مصطلح الأمن*، Sécurité باللغة الفرنسية ,Securty بالإنجليزية ،كغيره من المفاهيم الخلافية في حقل العلاقات الدولية ،حيث لم يحض بإجماع من طرف الدارسين و الباحثين فيقر "**روني ليبشتز** " Ronnie D. Lipschtuz بوجود (ليس فقط صراع حول الأمن بين الأمم ،بل أيضا صراع حول الأمن بين المفاهيم).

و لم يتم تحديد معرفي دقيق له كونه يمتاز ،بالنسبية ،التغير و التركيب و هو ذو أبعاد ومستويات عدة يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة و غير مباشرة من مصادر مختلفة ، ومن السمات التي يتصف بها هذا المفهوم سمة التغير ، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان ؛ وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية ، فمفهوم " الأمن " ليس مفهوما جامدا ، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع و المعطيات و العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية ، وبالتالي فهو يتفاعل مع هذه التحولات في المشهد الدولي ، أما فيما يخص النسبية فهي تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها ، الأمر الذي يزيد بشعورها بعدم الأمن ، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن .

المطلب الأول :الدلالات اللغوية لمصطلح الأمن

- **الأصول اللاتينية لمصطلح "الأمن"** : يعد الأمن من المفاهيم القديمة حيث تعود أصوله الفلسفية إلى عهد اليونانيين القدامى فأصل الكلمة "Securitas" في اللاتينية هو مرادف ل "غياب العناية"،ف " sine " معناها بلا sans و "cura" تعني العناية "soin "[1] .

فالأمن من المعاني التي تحتمل معنيين متعارضين (مرة تعنى حالة الأمن و أخرى اللاأمن)،فقد عبر عنه في الأصول اليونانية بمصطلح "Asphaleia" و التي تعني الأمن و اليقين و السلامة،و هي مشتقة من كلمة "Sphallo" و هي دالة على التعثر و السقوط و ارتكاب الأخطاء.[2]

- **لغويا** : إن مفهوم الأمن في اللغة العربية مشتق من الفعل: أمن ، يأمن ، أمنا ، و أمانا بمعني : اطمأن .

[1] حسام حمزة،**الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تتخصص علاقات دولية،جامعة باتنة ،2010،ص 19.

[2] قسوم سليم،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص إستراتيجيات و مستقبليات،جامعة الجزائر 2010،ص 18.

فإذا عدنا إلي النص القرآني وجدنا مصطلح "الأمن" ورد في صيغ شتي ، فكلمة – أمن – وحدها وردت خمس مرات بهده الصيغة ، ووردت سبع مرات بصيغة – آمنين – ، و منها ثلاث مرات ذكر فيها – الأمن – مقابلا للخوف ، وفي قوله سبحانه و تعالي:﴿ فليعبدوا رب هدا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف﴾ .سورة قريش ،106/4 .

و قوله تعالى: ﴿ و ليبدلهم من بعد خوفهم أمنا ﴾. سورة النور، الآية:24/55.

أما في الأدبيات الغربية فنجد:Oxford english Dictionary يمنح للكلمة نوعين من المعاني ،يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في أمان ،و الثاني فيبحث في الوسائل.

المطلب الثاني: التصور التقليدي لمفهوم الأمن

تتم عملية البناء المفاهيمي لمصطلح الأمن تبعا للبيئة الدولية و متغيراتها ،كون العلاقات الدولية تعبر عن تلك العلاقة بين وحدات النظام الدولي ،سواء كانت سلمية–تعاونية أم غير سلمية– صراعية ،و التي تبين لنا من خلال إفرازاتها و إطار تفاعلاتها تصورا عاما للأمن يرتكز على عنصرين مهمين:

1- طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات و الدول.
2- آليات و أشكال التعامل مع هذه التحديات و التهديدات.

و بالتالي فمنذ توقيع اتفاقية واست فاليا westphalia سنة 1648م و الإعلان عن ميلاد الدولة القومية كوحدة دولية مشكلة للنظام الدولي، و بالتالي فقد ارتبط مفهوم الأمن بهذه الوحدة في حد ذاتها وعلى أقصى تقدير في خطوط تماسها مع الوحدات الأخرى[1].

- بمعنى أن طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية "الدولة القومية"،و تكون من المخاطر التي تمثلها الوحدات الأخرى،و هو ما يعني الاستناد إلى منطق الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة "الحدود السياسية للدولة مع الدول الأخرى".

[1] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ،جامعة باتنة،2007،ص 19.

- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية ،و التهديد وجودي بالنسبة للدولة ،و بالتالي فهي تسعى للبقاء بالإعتماد على الرفع من قدراتها العسكرية.

وعموما فتحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية ،لذلك يفهم كيف يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن و القوة العسكرية، باعتبار أن هذه الأخيرة هي الأداة الرئيسة لتحقيق امن الدول و صون سيادتها و حماية مصالح الدولة من أي عدوان خارجي على كيان الدولة،و هو ما دفع ب **فرانك تريجر** frank trager إلى القول بان جوهر العملية الأمنية هو:"حماية القيم القومية الحيوية care values"[1].

يعتبر الطرح الواقعي هو القالب التنظيري الذي طرح و تبنى هذا التصور الضيق لأمن الدولة القومية مستندا في تحليلاته و تفسيراته إلى جملة من البراهين و الأطروحات و الإفتراضات الأنطلوجية و الإبستمولوجية بالإعتماد على منهجية معينة في الطرح و التحليل .

❖ المقاربات الوضعية في تفسير المفهوم التقليدي للأمن – المدرسة الواقعية نموذجا–

إن الهدف من وراء هذا البحث ليس دراسة كافة المدارس و النظريات و المقتربات التي تناولت مسألة الأمن ،بقدر ما هي عملية تناول نماذج عن كل مدرسة لإبراز الاختلافات الجوهرية بين المنظرين حول موضوع الأمن و نمط التهديدات لتساعدنا في عملية التحليل فيما يخص معالجة الموضوع محل الدراسة.

تسعى المقاربات الوضعية* إلى تحديد الأبعاد التقنية و العملياتية لاستخدام القوة ،فالعامل المشترك بين الدراسات الوضعية هو أنها تركز في سلوك الفواعل الأمنية التي تستند إلى قوانين طبيعية معروفة ،و أن السياسات الأمنية الوطنية ترتكز على أدوات مادية تتوافق و طبيعة المخاطر و التهديدات ذات الطبيعة الصلبة مثل "التجهيزات ،الميزانيات العسكرية ،الأسلحة و المعدات...."،و هي كلها أمور يمكن قياسها كميا و هي لا تعترف بتأثير القيم و المعتقدات ،المعايير و الأفكار في صياغة الواقع و الأفعال.

فوفقا للإتجاه الواقعي فإن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول كافة هو تحقيق أمنها ،و عليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدول لتحقيق أهدافها ،فسياسة الأمن الوطني مثلما يرى هانس مورغان

[1] خالد معمري،مرجع سابق،ص 20.

*النظريات الوضعية أو الإتجاه التفسيري Explantry Théoires،في الدراسات الأمنية يرتكز على إبستمولوجية تستند إلى المناهج التجريبية ، و تأخذ الواقع كمعطى مسبق،و تحلل النظام الدولي كما هو في الواقع،على عكس النظريات الما بعد وضعية Constitutive Théories أو النظريات التكوينية و التي تعتمد إبستملوجية قائمة على منهجية ما بعد تجريبية و الإدراك الحسي للواقع أو تناول النظام الدولي كما يجب أن يكون.

تو Hans Morgenthou " تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني ،إن ازدياد شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها"[1].

و يعرف الأمن القومي بشكل مبسط بأنه:

"هو حماية الإقليم الوطني ومؤسساته"[2].

و يذهب في نفس الإتجاه ريمون آرون Ryond Aron و الذي يرى بأن دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة ،أو ضعف المنافسين لها ،و كل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة و الأمن من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى ،و عدم الخضوع لإرادة التفوق التي تمارسها دول أقوى منها[3].

المطلب الثالث: التحولات في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة و التوسع في مضمون الأمن

لقد ارتبط الاتجاه المعاصر في مفهوم الأمن بالتطورات و التحولات التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و التي مست شكل و جوهر النظام الدولي و بالتالي غيرت المعادلة الأمنية التي كانت قائمة على أساس متغيرات سبق إبرازها و ما نتج عن هذه التحولات ،فبيئة ما بعد الحرب الباردة أنتجت سجالا فكريا قويا داخل حقل الدراسات الأمنية حول ضرورة توسع و تعميق المفهوم التقليدي ،الذي كان قائما على محورية "الدولة القومية" و بقاءها في مواجهة تهديدات خارجية كونها فاعل عقلاني تحركه المصلحة الوطنية .

حيث يقول **كين بوث** Ken Booth :"تصوراتنا حول الأمن تأتي من التغيرات الحاصلة هناك out there(في البيئة الدولية)،أي العالم الحقيقي للشؤون الدولية،أكثر منه هنا in there"(أي في ذهن المحلل)[4].

بمعنى أن مفهوم الأمن تأثر بالتغير الحاصل على مستوى المشهد الدولي و المتمثلة في تراجع الدولة القومية و مكانتها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية أمام صعود فواعل أخرى فوق و تحت دولاتية (شركات متعددة الجنسيات،المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية ،الإرهاب الدولي...)،فشل الدول و عجزها ،بالإضافة إلى

[1] أحسن العايب ،**الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى 1995-2006**.رسالة دكتوراه،تخصص علاقات دولية،جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر،2008،ص 17.

[2] Charles philippe david; jean- Jacques Roche**; Théories de la sécurité**: **Définitions**, **approaches et concepts de la sécurité international**- paris: montchrestien; 2002. P48.

[3] أحسن العايب ،مرجع سابق ،ص 17.

[4] قسوم سليم ،مرجع سابق ص79.

انحصار مفهوم السيادة المطلق الموروث عن معاهدة واست فاليا نتيجة العولمة ،كذلك التحول في طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل هذه الدول بين الإثنيات و العرقيات المختلفة،ما أدى إلى تفكك الدول القومية ، التغير في مفهوم القوة و محدداتها (من المحدد العسكري إلى المحدد الإقتصادي)،ظهور أنماط جديدة من التهديدات و انتشارها (المخدرات،الهجرة غير الشرعية،تجارة الأسلحة....)،و غير ذلك من التحولات في البيئة الدولية ،لكن ظهور هذه التهديدات لا يعني أنها لم تكن موجودة من قبل و لكن نتيجة للعولمة و انتشار النظام الرأسمالي أدى إلى سرعة إنتشار و حركية إنتقالها في العالم و بين الدول.[1]

و يعتبر عالم السياسة البريطاني باري بوزان Barry Buzan من أكبر منظري الدراسات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة (حيث يعتبر من الواقعيين المجددين)،لكنه ساهم في تطوير مفهوم الأمن ضمن إسهامات مدرسة كوبنهاغن في كتابه: Problem "People,States and Fear :The National Security In International Relations" سنة 1983 ،أول من بدأ في تغيير النقاش حول مضامين الأمن بتقديمه طرحا أكثر توسعا له متجاوزا الطرح التقليدي الذي اختصر الأمن في القوة Security/power،و اعتبر أن الطرح الواقعي هو طرح ضيق جدا(Too narrwoly Founded)[2].

فبالإضافة إلى القطاع العسكري الذي طرحته المدرسة الواقعية تحدث بوزان عن قطاعات أخرى للأمن هي: السياسي ،الاقتصادي ،الاجتماعي و البيئي..،مؤكدا في نفس الوقت أنه من غير الممكن لأحد هذه القطاعات التعبير منفردة بشكل كاف عن المسالة الأمنية ،فكلها مرتبطة بشكل معقد فيما بينها ،و فهم كل قطاع كيف يؤثر على باقي القطاعات حسب بوزان يعطينا فكرة جيدة عن كيفية التعامل مع ما أسماه ب"مشكلة الأمن القومي".

القطاع السياسي للأمن:و أهم شيء يركز عليه هذا القطاع هو الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ،و هذا البعد له شقان أحدهما داخلي مرتبط بالتلاحم و التماسك الإجتماعي ،بمعنى توفير شروط الأمن داخل حدود

[1] Patrick Simon,**les Concepts de Sécurité**:**Etat des lieux en2004**,Institut de Documentations et Recherche sur la paix,Paris,2004,p06.

[2] قسوم سليم ،مرجع سابق،ص 112.

الدولة ،أما الشق الخارجي فيتعلق بعلاقة الدولة بجيرانها ذات الحدود معها أو غيرها من الدول الإقليمية و غير الإقليمية[1].

القطاع الإقتصادي: إختلفت المقاربات في نظرتها للأمن الإقتصادي،فمثلا الطرح الواقعي يرى بان الأمن الإقتصادي يرتبط بالإمكانات المالية و الاقتصادية للدولة ،و أن الإختلاف في الثروة هو ما يدفع بالدول للتنافس والتصارع ،و ترى بأن استخدام موارد الدولة لتحقيق الأهداف السياسية، وأن تحقيق النمو الإقتصادي و التنمية تشكل اللبنة الأساسية في تحقيق المصالح الأمنية للدولة ،و تحقيق الردع الإستراتيجي،و كذلك تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد Basic Human Needs.[2]

القطاع الإجتماعي:و يهدف هذا البعد إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من الشعور بالولاء و الإنتماء للوطن و للمجتمع ، فكلما كان هناك إحساس بالإنتماء إلى مجتمع واحد و بوجود مصير مشترك بينهم كلما زاد الترابط الاجتماعي و بالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي.

القطاع الثقافي: تكتسي المتغيرات الثقافية أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث تعتبر الأكثر حساسية بين هذه القطاعات نظرا لتأثير المتغيرات الثقافية و طغيانها على طبيعة الصراعات الدولية التي شهدتها هذه الفترة ، علما أن الأمن الثقافي في معناه الواسع يضمن سلامة و مواجهة نظم القيم الثقافية السائدة لدى فئة معينة أو مجتمع معين و عدم تعرضها للاختراق الثقافي من طرف الآخر،و يرتبط المتغير الثقافي ارتباطا وثيقا بالمتغير الإجتماعي نظرا للعلاقة بين المجتمع و ثقافته من خلال ضرورة و صعوبة التوفيق بين الثقافة الكلية للمجتمع و الثقافات الجزئية الموجودة داخله و الحرص على عدم تعارضها أو حتى التصادم بينها، ففي زمن العولمة أصبح الأمن الثقافي و تفسخ هوية المجتمعات و قيمها و هشاشة تماسكها أكبر خطر يتهدد الدول القومية [3].

كما هناك أبعاد أخرى للأمن يجب على الدولة القومية السعي لأجل حمايتها كالأمن الغذائي و الصحي...

---

[1] قريب بلال،**السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات و الرهانات–**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص دبلوماسية و علاقات دولية،جامعة باتنة ،2010،ص 24.

[2] قريب بلال ،المرجع السابق ،ص26.

[3] charles philippe david, **la mondialisation de la sécurité**: **espoir ou leurres** .disponibl sur le sit:

« http://www.FNEGE.net/pdf/fnegdoc04.pdf». (26/11/2012)

المطلب الرابع : الأمن الإنساني كمفهوم جديد في الدراسات الأمنية

تعود بدايات الحديث عن الأمن الإنساني إلى فترة الحرب الباردة ،ففي عام 1966 طرح **بلاتز** W.E.Blatz رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security Theory ،و ذلك في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني :بعض التأملات Human Security :some Reflections" ،و قد أكد فيه أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين ،و هو ما مثل أول تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة ،و أن أمن الدولة هو الأساس في تحقيق أمن كل فرد داخلها[1].

لكن لم يبرز المصطلح و يأخذ الاهتمام اللازم إلا بعد نهاية الحرب الباردة ،مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994،مع وجهة نظر رئيسه الباكستاني(محبوب الحق)،كما كانت الظروف الدولية مواتية لبروز المفهوم .

عرفه وزير الخارجية الكندي السابق "**Lloyd Axworthy**" ،و اعتبره بصفته الأولية (أمن الأشخاص)،و بصفة أدق عرفه بأنه " حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة و غير المصاحبة بعنف ،إنه يتعلق بوضع يتميز بعدم إمكانية تحقيق الحقوق الأساسية للفرد و المتعلقة بأمنهم و بالتالي بحياتهم"[2].

أما **مفوضية الأمن الإنساني** فعرفته بأنه " حماية الحريات الحيوية ،أي أنه يعني حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديدات و المواقف الخطرة ،و ذلك ببناء تطلعاتهم و قدراتهم ،و هو يعني كذلك خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش و البقاء و الكرامة "[3].

كما يرتكز الأمن الإنساني على عدة مرتكزات أهمها:

- هناك إجماع على اعتبار الفرد وحدة التحليل عوضا عن الدولة القومية ،و هذا ما يعطي انطباع أنه هناك

[1] خديجة عرفة محمد أمين،**الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**.جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1،الرياض، 2009،ص22.

[2] فريدة حموم ، **الأمن الإنساني : مدخل جديد في الدراسات الأمنية**. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،2004، ص 45

[3] موجز مفوضية الأمن الإنساني،**الأمن الإنساني الآن**.من الموقع:
« http// :www.humansecuritychos.org/finalreport/outlines-arabic.pdf »(29.07.2013)

تغيير في طبيعة الأمن ،و هذا بانتقاله من (الدولة مركز التفاعلات الدولية) إلى واقع يحكمه مبدأ(عولمة الأمن)،و هذا تزامنا مع تعاظم التهديدات و أخذها طابع اللاقطرية.

- مفهوم الأمن الإنساني يخضع لمبدأ "التأثير المتبادل" و "العولمة"، ما أدى إلى تسارع وتيرة انتشار الأخطار التي تهدد الفرد ،حيث أصبح من المستحيل حصرها في نطاق جغرافي محدد ،مما أدى لوصفها بأنها أخطار عابرة للقارات (transnational)،و هذا لاتساع مجال تأثيرها خارج نطاق الدولة القطرية ،و هذا ما أدى إلى قناعة مفادها أنه من المستحيل مواجهة هذه الأخطار بصفة منفردة.
- يركز الأمن الإنساني على العمل الوقائي (preventive acts)، و هذا المبدأ من أهم مبادئ الأمم المتحدة في التنبؤ بنزاعات و الأخطار(الحروب الأهلية،النزاعات الداخلية...و تأثيرها) قبل نشوبها لوضع تدابير فعالة لها[1].

[1] Programme des nations unies pour le dévelopment humain,**Rapport mondial sur le dévelopment humain** (PNUD 2004),paris,ECONOMICA,2004,p13.

المبحث الثاني :الأمن الإقليمي كامتداد جيو–أمني للأمن القومي

و تتمثل في مستويات التحليل في الدراسات الأمنية ،و التي يتفق فيها الباحثون على تقسيمها إلى ثلاث مستويات (الأمن القومي ،الإقليمي و الدولي)، و هنا يدخل عنصر الجغرافيا في التحليل الأمني حيث يلعب دورا مهما كون الدولة هي عبارة عن إقليم جغرافي تمارس عليه سيادتها الكاملة ،و تحاول صونه وتأمينه من أي اعتداء.

لكن هناك من الأكاديميين من يقسم هذى المستويات إلى قسمين (الأمن الداخلي و الخارجي) ،و الأمن الخارجي يشمل كل ما هو خارج عن الحدود الوطنية للدولة القومية سواء كان قريب منها جغرافيا (الإقليمي) ،أو البعيد عنها و المتمثل في (الدولي) بشكل عام،و تتم صيانته من خلال أهداف السياسة الخارجية للدولة.

المطلب الأول : الأمن على مستوى الدولة (الأمن القومي)–دراسة في المستويات–

تأكيدا لما سبق فقد كثرت الآراء حول مفهوم الأمن القومي ، و تعددت وجهات النظر إزاءه ،فبينما ذهب البعض إلى أن أغلب وجهات النظر حول المفهوم ،تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك و هو إدراكها أن الأمن إن دل على شيء فإنما يدل على التحرر من الخوف ،يرى كل من " padelford and lincolin" بأن الأمن القومي ، هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال ، و الدفاع عن وجودها ضد أي عدوان[1].

أي أنها تمتلك كل القدرات التي تمكن شعبها من التحرر من الخوف ،بما يضمن مركزها الدولي و مساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي ، و هذا التعريف يضمن ما يلي:

أ– حماية الدولة القومية ،و إستقلالها و وحدتها الترابية من أي تهديد خارجي .

ب– تحرر الدولة من حالة انعدام الأمن.

ت– ضمان مركزها الإقليمي،و تأثيرها في الشأن الدولي[2].

[1] john virba, thierry balzac, "qu'est ce que la sécurité nationale", **la revue internationale et stratégique**, 01 hiver n² :52, 2003-2004, p 22.

[2] ثامر كامل الخزرجي ،**العلاقات السياسية الدولية و إسترتيجية إدارة الأزمات** .ط1،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،عمان،2008،ص 320.

و تأسيسا على ذلك، فأمن الدولة يجسد شعورها بتحررها من احتمال تعرض كيانها الذاتي ،و وحدتها السياسية و الثقافية و رفاهها الإقتصادي للتهديد الخارجي ، أي أنه يتجسد في حالة التحرر من الخوف و عدم التيقن، و الإطمئنان إلى تحقيق الأهداف الوطنية،و هو ما يمثل تجسيدا لحالة الأمن.

و بالتالي فأمن الدولة يرتكز أساسا في قدرتها على الحفاظ على كيانها في ظل التهديدات الداخلية والخارجية ،و هذا باعتبار الدولة فاعل منسجم أمام هذه التحديات "Unitary actor" ،كما أن الأمر متعلق بهياكل و مؤسسات الدولة ،فأمن الدولة لا يتحقق إلا بعملية بناء هياكل الدولة صاحبة السيادة المطلقة على إقليمها الجغرافي[1].

- **أهداف الأمن القومي**

يتضح من خلال التعاريف السابقة لمفهوم الأمن القومي ،بأنه يعكس هدفا(objectif) ووسيلة (instrument)، كما انه يمكن اعتباره هدفا وسائليا (instrumental objective)،كما يقول " Gohlert" و الذي يرى بأن القيم الجوهرية غير ثابتة ،فعندما تجسد بعض القيم الجوهرية هدف الأمن، فتحقيقها و حمايتها يجعل منها وسيلة لأهداف أسمى[2].

و بالتالي من خلال هذه العلاقة يمكن إبراز أهداف الأمن القومي حسب أهميتها كما يلي:

- الأهداف التي ترتبط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة (الأمن العسكري) و مواردها ،و تقدمها الإقتصادي و الصناعي (الأمن الإقتصادي) و بنائها الحضاري و الإيديلوجي (الأمن الإجتماعي و الثقافي)....،و إذا دققنا في هذه الأهداف ،نجدها تجسد وسائل تهدف إلى تحقيق الأمن السياسي ، و الذي يتضمن الوحدة الوطنية و الإستقرار السياسي.
- أهداف ترمي إلى خلق ظروف تساعد الدولة على إشباع حاجاتها من الموارد و المواد المصنعة والتقنية و الأيدي العاملة ...الخ
- أهداف تتعلق بالحصول على التأييد الخارجي و الدعم الدولي و المحافظة على علاقات الدولة بغيرها من الدول .

[1] بن عنتر عبد النور ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية".**مجلة السياسة الدولية**،العدد 160،أفريل 2005،ص56.

[2] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سبق ذكره،ص135.

و لتوضيح هذه الأهداف إنطلاقا من طبيعة العلاقة بين المستويات الوظيفية للأمن ووظائف صناع القرار ،فيمكن التوصل إلى أن الأهداف تشمل:

- بناء الدولة :بما يحقق التداخل و التكامل و الانسجام في نظام الدولة و مؤسساتها.
- بناء الأمة –الشعب :بما يحقق الإلتزام و الولاء نتيجة لنشر الثقافة و تعميق التطور المعرفي بما ينسجم وتطور مؤسسات الدولة و تشجيع المشاركة السياسية و الاجتماعية بما يعزز اللحمة الوطنية و التماسك الثقافي و الإجتماعي.
- التوزيع :أي إعادة توزيع الدخل ،و تخطيط الإقتصاد بما يحقق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية .

و لعل أهم هدف يتوخى الأمن تحقيقه ،يتمثل في العمل على ردع أي هجوم سواء كان مباشر ،أو يتمثل في ردع استفزازات عنيفة تصدر عن الخصم و التي تقف دون مستوى الهجوم المباشر[1].

و لكن إذا كانت الدولة تبني تصورها لأمنها و تقيم إستراتيجياتها و ترسم سياساتها الأمنية عل أساس متغيري التهديدات و الإنكشافات فإلى أي مدي ستتمكن الدولة لوحدها من حفظ أمنها في ظل:

- الأنماط الجديدة من التهديدات المتخطية للدول Transnational.

- إتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.

- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية ،التي لم تكن معروفة أو كانت مخفية.

- تغير مضمون التهديدات الأمنية و تغير الوزن لأهميتها[2].

إن هذه الأسئلة التي تم طرحها تعبر عن التهديدات الأمنية الجديدة (بيد أن تسمية هذه التهديدات بالجديدة ليس له علاقة بتاريخ ظهورها ،فالبعض منها كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية تعود إلى ما قبل التسعينيات ،و لكن عنصر الجدة يكمن في مميزاتها التي تعطيها خصوصية عن التقليدية) التي أصبحت تشكل هاجسا بالنسبة للدول ،فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها صيانة و تكريس أمنها الوطني بمفردها لعدة متغيرات

[1] صلاح سالم زرزوقة،"أثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث".**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 122،مؤسسة الأهرام ،القاهرة، 1995،ص 70.

[2] نفس المرجع،ص71.

داخلية و خارجية ،من بينها تكلفة الأعباء الكبيرة للحفاظ على الأمن بمعناه الحديث ،و التوسع في التهديدات فلم يعد مصدر التهديد داخليا "أمنيا" و خارجيا "دفاعيا" ،و لكن تعقد مسألة الأمن و اتساع رقعتها الجغرافية ربط الأمن القومي للدولة بدرجة أمن و إستقرار الدول المجاورة لها ،و هو ما يمكن أن نطلق عليه ب"شبكة الأمن"، بمعنى أن الدولة تتأثر إيجابا و سلبا بدرجة الإستقرار الأمني في إقليمها،و ذلك راجع إلى أقلمة و عولمة التهديدات، فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية و جعلها عازلة نتيجة للعديد من الأسباب التي سيأتي ذكرها[1].

و منه لابد من معرفة طبيعة و أشكال الأنماط الجديدة من التحديات الأمنية التي أصبحت تواجه الدولة القومية

المطلب الثاني: خصائص التهديدات الأمنية المعاصرة و المتطلبات الجديدة للأمن

1. الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة القومية .

لم يعد إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محدًدا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر ،ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي كما أن أساليب التعامل الممكنة والمتاحة تتأثر هي الأخرى بالعديد من المتغيرات الآتية من الخارج والتي يصعب تجاهل تأثيرها، وفي هذا الإطار يمكننا القول بأن هناك تداخلا واضحا بين العوامل الداخلية والخارجية) إقليمية –دولية (المؤثرة على الأوضاع الأمنية في جميع دول العالم في الوقت المعاصر، لوضع السياسات الأمنية لأية دولة في العالم اليوم لابد وأن يأخذ في الاعتبار هذه الأمور ،سواء من حيث مصادر التهديد ونوعيته وكثافته وأساليب التعامل معه .

ويزيد من تعقد الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود أن بعض مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية المعنية ،كما أن بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية، وما يترتب عليها من آثار كنزوح أعداد كبيرة من البشر واختراقهم حدود الدول المجاورة هربًا مما قد يتعرضون له من مخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم ،كما أن بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود قد تتمثل في منظمات الجريمة دولية النشاط كالمافيا وتجارة المخدرات والسلاح وعصابات القرصنة.[2]

وقد أوضحت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة الأهمية النسبية المتزايدة لمصادر التهديد الأمني الاقتصادية العابرة للحدود، والواقع أن خطورة مصادر التهديد الاقتصادي للأمن قد برزت في نطاق هذه الأزمة

[1] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** .ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط2، الإمارات ،2002، ص 369.

[2] سعد حقي توفيق،**النظام الدولي الجديد:دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**.الأهلية للنشر ،عمان،1999ص129.

بحيث امتدت آثارها إلى جميع دول العالم ،الأمر الذي انعكس بدرجات ومستويات مختلفة على الأوضاع الأمنية في معظم دول العالم اتساع نطاق مصادر التهديد .

2.تعدد نوعية مصادر التهديد الأمني.

3.ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل .

4.تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية ، وتغير الوزن النسبي لأهميتها .

و نتيجة لهذه التحولات في طبيعة التهديدات و اتساع نشاطها ليتعدى حدود الدول و الأقاليم ،أصبح معه لزاما توسيع نظرة و تصور الدولة القومية لأمنها القومي(القطري) ،و تغيرا في سياساتها الأمنية ،وجب على الدول أن تتعاون فيما بينها و تنسق جهودها لمواجهة هذه التهديدات و التي تعتبر أفضل مقاربة للاستجابة الجيدة للانشغالات الأمنية اللاقطرية أو الفوق دولاتية (من حيث المستوى و النشاط) ،و التحت دولاتية (من حيث الفواعل) ،و هو ما أدى إلى توسيع مفهوم الأمن عموديا من منطلق الجغرافيا الأمنية ،ليتم الحديث عن "الأمن الإقليمي". [1]

المطلب الثالث: التوسع الجغرافي لمتطلبات الأمن على مستوى الأقاليم "الأمن الإقليمي"

تشير المقاربة الإقليمية للأمن إلى العمل على حشد الوسائل و الآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة ،بتوزيع الأعباء و تسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر و تخطيط مشترك[2].

بمعنى أن الإقليمية عبارة عن قواعد للنظام و معايير مشتركة للإتباع بين الأطراف المعنية بعملية التنسيق الجماعي في مجال الأمن و تدعيم للدول الضعيفة التي لا تتوفر على الإمكانات منفردة لمواجهة التهديدات، و تعتبر عملية إستباقية ،ففي حالة عدم المساعدة لمثل هذه الدول فقد تصبح مصدر للتهديد فيما بعد في حال فشلها وربما انهيارها.

".....و من المهم الإشارة إلى أن الأدبيات الراهنة التي تناولت الدراسات الإقليمية الأمنية تعتبر أن

[1] نفس المرجع،ص 130.

[2] luk van lange hove, **Regionalizing Human Security in Africa**,UNU-CRIS Occasional Papers,2004,p 09. Disponible dans le site :
« http//:www.ucl.ac.uk/library/acccs0207.shtml » le 23/07/2013.

الأمن الجماعي (من الأعلى)،بوجود تعاون و تنسيق عسكري بين جيوش و أجهزة امن الدول داخل الإقليم لمكافحة الإرهاب،شبكات الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية،يمكن وصفها برد الفعل (من أسفل)،و ذلك بوجود تنسيق بين الجماعات الإرهابية و مجموعات الجريمة المنظمة،و هو ما سيقود لا محالة إلى التصادم بين الإقليمية الدولاتية و الإقليمية اللادولاتية ..."[1].

الدراسات الإقليمية و ما تتضمنه من تحليل للنظم الإقليمية عرفت أوج تطورها مع ظهور الدراسات الرائدة للأستاذين "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيغل" المعنونة ب(السياسة الدولية في الأقاليم International policy in regions)،و التي أكدت على ضرورة الإهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية،لأنها كانت درس من قبل ضمن نطاق "دراسات المناطق Area stadies" ،و وفقا للتحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و التي أثرت على مختلف المفاهيم ،و مفهوم الإقليمية هو الآخر شهد توسعا من خلال بروز ما تسمى ب"الإقليمية الجديدة"*،لتكون سببا في زيادة التركيز على الدراسات و التحليلات الإقليمية.

1.تعريف الأمن الإقليمي:

يمكن اشتقاق تعريف الأمن الإقليمي من خلال المفاهيم المقدمة حول النظام الإقليمي ،و الذي ظهر كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية ،و لقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن الإقليمي ،فالتعريف الإجرائي له هو:

[1] ظريف شاكر،**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010،ص126.

*الإقليمية الجديدة : مع انتهاء الحرب لباردة وسيطرة النموذج الليبرالي سياسيًّا واقتصاديًّا على العالم، وتزايد تحرير التجارة عالميًّا، بدأت نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طابع اقتصادي أو ما أسماه البعض "**بالإقليمية الجديدة**" في كل أنحاء العالم ومنها أفريقيا.ومن أبرز ملامحها أنه يتم من خلالها تخصيص الموارد داخل المنظمة الإقليمية، عن طريق قوى السوق و ريادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي، وتعميق الاندماج ، عن طريق التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية، وتحقيق درجة أكبر من حرية الحركة والانسياب للعمالة ورأس المال.

اعتبر "هانتين" الإقليمية الجديدة نتيجة مباشرة للعولمة و الأقلمة و التي سماها "بولايني" ب :(التحول الثاني الكبير)

"اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلي تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلي تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم علي تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها"[1].

وهناك من يراه بأنه:"سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم ".

و يذهب رأي **ماغوري** إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة و المتداخلة ،التي تدور بين مجموعة من الدول ذات التقارب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل نظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي و داخلي كنطاق متسم بتفاعلات متميزة[2].

أ- المفهوم الجغرافي:

يمثل العامل الجغرافي القاسم المشترك في مختلف التعريفات التي خلص إليها الفقه الدولي فيما يتعلق بالإقليمية ،بإعتبار أن الإقليمية في حد ذاتها هي أصلا فكرة جغرافية ،و الروابط الجغرافية المقصودة تتمثل في علاقات التجاور الجغرافي أو المكاني ،و هذا يعني أن التنظيم الإقليمي يجب أن لا يضم بين أعضائه دولا من خارج المنطقة التي يشملها الإختصاص المكاني ،بينما يعتبر آخرون أن دخول دولة من خارج جغرافية الإقليم لا يصطدم بالضرورة بمفهوم الإقليمية جغرافيا، أضاف كل من "**ستيفن شبيغل**" و "**لويس كانتوري**" عناصر التماثل و التقارب الثقافي و الإنسجام الاجتماعي كقيمة مضافة .

ب- المفهوم الثقافي-الحضاري:

لابد للعامل الجغرافي من عناصر أخرى تعززه،و هي تتمثل في الروابط الثقافية و التاريخية المشتركة،و التي تربط عددا من الدول،التي تتجاور أقاليمها جغرافيا،و عليه فإن التنظيم الإقليمي أو المنظمة الإقليمية ،هي تلك المنظمة التي

[1] مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**. مركز البحوث العربية،القاهرة، 2003، ص 53.

[2] عبد القادر دندان،**الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الإستمرار و التغير 1991-2006**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة باتنة،2008،ص 15.

تضم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز فيما بينها ،ليس فقط بالتجاور الجغرافي،و إنما أيضا بالترابط الحضاري ،و التشابه في الظروف و الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية[1].

ج – **المفهوم السياسي:**

وهو يعني التقاء المصالح السياسية و الاقتصادية لمجموعة من الدول ،بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية و الحضارية،و بالقدر نفسه ،أن تتعارض المصالح فيما بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والمترابطة حضاريا .

ووفقا لذلك فإن الأمن الإقليمي يعمل علي تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن ، إذا ما توافقت مصالح وأهداف و غايات هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها ، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد لتوحيد جهودها و تسخير طاقاتها و إمكاناتها المتوفرة لديها ،و العمل بشكل مشترك و توافقي لدفع أي تهديد محتمل لترابها ،وهو ما يجعلها في غنى عن إنفاق موارد إضافية على الترتيبات الأمنية ، حيث لا يرتبط برغبة الأفراد فحسب ، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية خاصة بكل دولة ، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول الإقليم[2].

فالأمن الإقليمي يسعي إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية .
- و مرورا بالقبول الطوعي للإنخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر.
- و انتهاء ببناء الذات و تنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.[3]

2.مقومات النظام الأمني الإقليمي:

- وضع حلول عملية و حاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم ،وعدم إثارة القضايا الخلافية ،و حلها

[1] ظريف شاكر،مرجع سابق،ص127.

[2] مطبوش الحاج ، **الأمن الوطني القومي و نظام الأمن الجماعي الدولي**. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص القانون الجنائي الدولي ، جامعة البليدة،2005،ص16.

[3] مطبوش الحاج ، المرجع السابق،نفس الصفحة.

بالطرق السلمية و التفاهم المشترك،لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يهدد امن و سيادة دول الإقليم.

- التخلي عن استخدام الدول للقوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن ،و الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،و نبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
- التقليل من التمسك المفرط بعنصر السيادة ،و التنازل عن جزء منها لصالح التمتع بميزات الأمن الجماعي لدول الإقليم.
- العمل على زيادة التفاعلات بين دول الإقليم على مختلف الأصعدة ،و ضرورة تشجيع التكامل و التعاون.
- اتخاذ إجراءات حاسمة لضبط التسلح و نزع السلاح
- إعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي بشكل خاص و الأمن الدولي بشكل عام[1].

كما أنه هناك من يضيف مبادئ أخرى يجب توفرها في بناء نظام أمني إقليمي تتمثل في ضرورة تحديد أهداف هذا النظام تحديدا جيدا ،تحديد مفهوم المصالح المشتركة و إبرازها،تعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات للرفع من فعالية و كفاءة النظام الإقليمي[2].

3.معوقات بناء النظام الأمني الإقليمي

- كثرة الخلافات و التناقضات بين مصالح دول الإقليم،و منها قضايا الأمن و الدفاع.
- التنافس و أحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني ،و محاولة السيطرة و الهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.
- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم،و إختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية.
- ضعف درجة التفاعل و الإعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن:مستوياته و صيغه و تهديداته لدراسة نظرية في الأطر و المفاهيم". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008،ص 22.

[2] محمد عبد السلام،"ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر2001". **كراسات إستراتيجية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)،العدد 127،ص 10.

- وجود قواعد عسكرية أجنبية في احد دول الإقليم ،و تأثير ذلك على استقلالية صنع القرار العسكري و الأمني.
- وجود دول تعاني من العجز أو الفشل في الإقليم.
- غياب مبادئ الديمقراطية و انعدام التعددية الحزبية،و استبعاد مؤسسات المجتمع المدني عن عملية صنع القرار[1].

4.أشكال التعاون الأمني الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ عدة صور و أشكال من الترتيبات الأمنية ،و التي قد تتسع أو تضيق وفق للمحددات المذكورة سابقا،و كذلك وفقا لأشكال التهديدات التي تواجه دول الإقليم و تتلخص في الأشكال التالية:

1. **الدفاع الجماعي**: و هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي ،تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها داخل الإقليم الذي تنتمي إليه ،و التي تتطابق معها في الرؤى و التصورات حول تهديد مشترك مدرك أو محتمل،و يتم ذلك عن طريق الإتفاقيات الأمنية الرسمية .
2. **الأمن المشترك**:يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن،حيث يركز على القوات الدفاعية و ليس الهجومية، بيد أنه يؤكد الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح،يستند إلى إستراتيجيات بناء الثقة و نزع السلاح و التخلي عن الردع ،يهدف في النهاية إلى تحقيق الإستقرار الأمني.
3. **الأمن الشامل**: يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من البعد العسكري ،و إن كان يشكل أهم عناصره الأساسية ،بل يتسع ليضمن أبعاد اقتصادية و اجتماعية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن فالترتيبات الأمنية التي تدخل ضمن هذا الإطار يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة و ليس فقط التهديدات المباشرة بل تتعامل مع مختلف المخاطر و التهديدات في الإقليم و العابرة للحدود مثل: "الإرهاب ،الجريمة المنظمة ،تهريب المخدرات، إنتشار السلاح....."(لذلك تسمى بالتهديدات الزاحفة).
4. **الأمن التنسيقي**: و هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حالة وجود السياق الإقليمي في حالة تنافس ،لا يتضمن تعاونا واضحا ،ولا صراعا مكشوفا ،فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته و التقليل من الصراع فيما بينها.

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص 23.

5. **الأمن التعاوني**: هو نظام يتم في إطاره تطوير و تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها ،و التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي ،بحيث يكون فيه التعاون شاملا ،لا يقتصر على البعد العسكري فقط ،بل يشمل قضايا كالتماسك الإجتماعي ،مشاكل النمو السكاني،ندرة الموارد،التنمية المستدامة،قضايا البيئة ..."قضايا الأمن الناعم"[1].

و هناك أنواع أخرى من التنسيق الأمني على مستوى الأقاليم لكن بشكل عام هذه أبرزها ،و لكن ما يجمع عليه الباحثون هو عدم وجود إطار نموذجي بين هذه الأشكال يمكن إعتماده كإطار للأمن الإقليمي، ولكن يترك الأمر للوحدات السياسية الإقليمية لاختيار نماذج و أشكال و ترتيبات تتوافق و طبيعة و خصوصية و ظروف إقليمها وذلك بحسب التهديدات التي تواجهها ،حيث يقول **جيفري كيمب** Geoffrey أنه يمكن أن تأخذ شكل واحد من الأشكال السابقة أو أن تكون مزيج بين عدة أشكال للتعاون ،كما يمكن أن يكون الفاعلون في هذا الإقليم أو أطرافها كل دول الإقليم أو بعضها فقط ،أو يمكن أن تكون بعض دول الإقليم مع قوى خارجة عن الإقليم ،كما قد تكون في إطار رسمي أو غير رسمي،تبعا لتوافق دول الإقليم[2].

المطلب الرابع: الأمن الإقليمي في نظرية علاقات الدولية

الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجوعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ، ولقد ذهب "**باري بوزان**" إلي التوجه نفسه في استخدامه لمصطلح مركب الأمن Securituy Complex، لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره " يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"، حيث يري بوزان أن كل الدول* أو على الأقل أغلبها تحدد علاقاتها الأمنية الأساسية مع بعضها من منطلقات إقليمية و ليست واقعية، حتى و إن تعاملت مع القضايا

[1] محمد عبد السلام ،مرجع سابق، ص ص (13- 14)

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص 25

* حسب بوزان أن الدول إما أن تكون فاعل عالميا (بمعنى قوة عظمى أو كبرى)،فتتأثر أمنيا بكل ما يحدث في الساحة الدولية،بغض النظر عن قربها الجغرافي أو بعدها عنها،أو أن تكون فاعلا إقليميا (قوة إقليمية) ، فلا تتأثر إلا بما يحدث في جوارها الجغرافي المباشر و القريب.

العالمية ، فإنها تميل إلي رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر علي منظور الأمن،و قد أعاب **بوزان** على الواقعين عدم تمييزهم بين الإقليمي و الدولي[1].

و انطلق بوزان من فكرة مفادها أن النظام الدولي يتميز بشبكة عالمية من الإعتماد المتبادل نتج عنه ربط أمن الدول ببعضها البعض نتيجة لتأثيرات الجغرافيا ،و رأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول و الروابط فيما بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا أو التي تقع في أقاليم تتميز بفوضى ناضجة Anarchie mature ،و نجد هذه الفكرة في مساهمات مدرسة كوبنهاغن حول مفهومي "الأمن الإقليمي" و "مركب الأمن"[2].

لكن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة ،و القوي العظمي في التأثير على المجتمع الأمني، وعلى هذا فٍ إن مصطلح " المجتمع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلي اعتبار المستوي الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية ،حيث يرى بوزان انه توجد شبكات إقليمية من الإعتماد المتبادل محددة و قريبة جغرافيا ترتبط بموجبها أمون الدول ، أو بعبارة أخرى توجد بين الوحدات السياسية و النظام الدولي أنظمة تحتية "Sous Systems " إقليمية تكتسب شرعية وجودها من اعتبارات أمنية [3].

بالإضافة إلى باري بوزان نجد أيضا "**كارل دويتش**" الذي يعتبر أول من ادخل المستوى الإقليمي في الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية ، فمجتمع الأمن[**] الذي تحدث عنه **دويتش** يعتبر ردا على المعضلة الأمنية للواقعين ،و قال بأنه هناك إمكانية للتعاون و الإعتماد المتبادل بين الدول في الإقليم الواحد،و ليس بالضرورة التصارع و الريبة الشك التي تحدث عنها الواقعين في تحليلاتهم للمعضلة الأمنية القائمة على الريبة و السباق نحو التسلح[4].

[1] عبد الله سلمان الحربي ،المرجع السابق ،ص25.

[2] حسام حمزة،مرجع سابق،ص 31.

[3] Angela Meyer,**L'intégration Régionale et son influance sur la structure** ,**la securité et la stabilité des états faibles** ,Thèse de doctorat de Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (CERI),Paris,2006,p192.

[**] أول مرة ذكر فيها المصطلح كانت في كتاب **فان واجنن** Van Wagnen بعنوان،" بحث في مجال المنظمات الدولية".

[4] Sihem Djebbi,**Les Complexes Conflictuels Régionaux**,Fiche de l'IRSEM,N°5,mai 2010,9 pages,sur le site :
« http// : www.irsem.défense.gouv.fr/spip.php?article74»02/11/2013

و يعرف دويتش "مجتمع الأمن " بأنه:"كيانات سياسية مندمجة اقتنع أعضاؤها بأن مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة يمكن و يجب أن تحل عبر ميكانيزمات تغيير سلمي عن طريق إجراءات مأسسة ،دون اللجوء إلى القوة المادية"[1].

و يحدد دويتش ثلاثة شروط لتشكل "مجتمع الأمن" و هي:

- تناسق القيم المركزية بين نخب الكيانات المشاركة في هذا النموذج.
- قدرة صناع القرار في هذه الكيانات على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض .
- الإستجابة المشتركة و الثقة المتبادلة بين شعوب الدول المعنية.

أما فيما يخص المدرسة **البنائية** فلم تكن إسهاماتها في مجال الأمن الإقليمي بارزة كما تحدث عنه كل من **بوزان** و **دويتش** ،و لكن تعرض بعض المفكرين المحسوبين على الطرح البنائي أمثال "**كاتزنستاين**" Katzenstien و **بارنات** Barnett،و الذين أحيوا فكرة " (مجتمع الأمن التعددي) و هو يعني الأمن العبر قومي،و الذي نتيجة للتحديات الأمنية المتصاعدة و العابرة لأكثر من دولة على مستوى الإقليم (خاصة إذا كانت هذه الدول تتقاسم قيم مشتركة)،و هو ما يستدعي ضرورة العمل المشترك بين هذه الدول على اعتبار أن التهديدات الفوق قومية تستلزم إجراءات تعاون أمنية فوق قومية هي الأخرى.[2]

تعتبر "الشراكة الأمنية الإقليمية" ،أهم الطرق في زمننا المعاصر نحو تشكيل هوية أمنية إقليمية موحدة ويشير هذا المفهوم إلى الترتيبات الأمنية في إقليم دولي معين ،و التي تنشأ عن تكون إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف و تعزيز الإستقرار و السلم في المنطقة ،عبر استعمال مختلف أشكال الإتفافيات المشتركة و المعاهدات الرسمية ،إتفاقيات العمل المشترك،الحوار متعدد الأطرف،التنسيق و التبادل الأمني والإستخباراتي و تعزيز إجراءات بناء الثقة ...[3]

[1] Dario Batistella,**Théories des Relations internationales**, 2 em édition, Paris, Presses des Sciences politiques,2006,p472.

[2] حسام حمزة،مرجع سابق،ص45.

[3] Fulvio Attena,**The building of Regional Security and The Security culture Divide in The Mediterranean region** ,Institute of European Studies ,University of California,Berkeley, 2004,p 480.

من جهة أخرى يجب أن يواكب هذه الميكانيزمات التعاون الإقتصادي بين دول الإقليم و تعزيز التبادل التجاري ،و مساعدة الدول المحتاجة ،و تشجيع سياسات الإندماج لتحقيق نمو اقتصادي جماعي ،كذلك ضرورة مساعدة الدول الضعيفة في الإقليم على إرساء مبادئ الديمقراطية و تعزيز مؤسساتها الدستورية و بسط سلطتها على كامل إقليمها،محاولة حل الخلافات السياسية و الحدودية بين دول الإقليم ،و تشجيع الاستثمار و مبادرات الشراكة الإقتصادية ،إضافة إلى التعاون بين فعاليات المجتمع المدني لدول الإقليم.[1]

و يعتبر الإتحاد الأوربي أحسن نموذج للشركة الأمنية الإقليمية بين الدول الأوربية ،و يمكن أخذها كنموذج ناجح عن التعاون بين مجموعة دول في إقليم جغرافي واحد ،هذا النموذج الذي إعتمد على الإندماج الإقتصادي كعنصر أساسي لتحقيق التكامل و بالتالي تعزيز استقرار و أمن دول الإقليم .

و تعد كل من الوظيفية Functionalism،مع كتابات **دايفيد متراني D.Mitirany** و الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism ،مع كل من **أرنست هاس Arnest Hass**،**ليندبرغ Lindberg** أهم المدارس التي نظرت للتجربة التكاملية الأوربية في إطار "**الإقليم**" كمستوى للتحليل،و العلاقة بين الأمن والإقتصاد ،حيث يرى جوزيف ناي Josef Ney بان متغيري الأمن و الإقتصاد قد رسخت إلى حد كبير الإعتقاد بأن ظاهرة الإندماج الإقتصادي خطوة مهمة في مسار الإهتمام بالأمن و تحقيقه.(و يعتبر جوزيف ناي مع **روبرت كيوهان** Robert Keohane وراء بروز إتجاه "الإعتماد المتبادل المركب Complex Interdependance"،في كتابهما "القوة و الإعتماد المتبادل" عام 1977.[2]

إن مجمل هذه التطورات النظرية و السياسية أظهرت ما أسماه الباحث "**باري شوشترز**" بنظرية الإقليم (Region theory) ،و هي الفكرة التي أيدها المفكر" **بروست روسيت**" عن فكرته (السلام على أجزاء) للدلالة على أهمية العمل الإقليمي كوسيلة جيدة لحفظ الإستقرار ،و هو كذلك نفس ما ذهب إليه جوزيف ناي ، من خلال دعوته لخلق مستوى ثالث بين الدول و النظام الدولي.[3]

[1] Ibid,p 481.

[2] Jean Jacque Roch,**Théorie des relations Internationales** .Paris,Mantchrestien,2^{em}edition, 1997,p 19.

[3] عبد القادر دندان ،مرجع سبق ذكره،ص25.

و يجمع المختصون في الدراسات الإقليمية أن المقاربة التي قدمها كل من "**لويس كانتوري**" و "**ستيفن شبيغل**" ،و اللذان قدما أربعة جوانب تحليلية لأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية و هي:

1/ الخصائص البنيوية للنظام : و يقصد بها سمات النظم الإقليمية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و طبيعة النظم السائدة و درجة التماسك الإجتماعي و عوامل اللغة و الدين ، و مدي التكامل الإقتصادي ومدى التجانس بين النظم السياسية بين دول الإقليم،ثم التماسك الإقليمي ،بمعنى مدى وجود مؤسسات إقليمية فاعلة.

2/ نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام : أي توزيع القوة بين وحدات النظام و هل يوجد نوع من التوازن ،أو التراتبية ،أو هل هناك أي شكل من أشكال الاستقطاب بين دولتين كبيرتين ؟ و دراسة الإمكانات تكون من خلال معرفة :

- العناصر المادية :الموقع الجغرافي،عدد السكان،المساحة و الموارد الطبيعة
- العناصر العسكرية:تعداد القوات العسكرية ،و مدى كفاءتها و تسليحها
- العناصر المعنوية : و تتمثل في مدى قدرة الدولة لإستخدام هيبتها و نفوذها الدولي للتأثير في أعضاء النظام.

3/ نمط السياسات و التحالفات: أي طبيعة العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي و السياسات التي تتبعها كل دولة ،هل هي ذات طبيعة تعاونية أم صراعية ،و شكل التحالفات الموجودة داخل هذا الإقليم .

4/ بيئة النظام و مشكلة التغلغل: بمعنى معرفة طبيعة النظام الدولي و توجهاته في ذلك الإقليم إن كانت تدخلية أم لا وهذا التدخل قد يأخذ أشكالا عدة إقتصادية و ثقافية من خلال الدعاية،سياسية ،أو حتى عسكرية من خلال التدخل المباشر،إقامة أحلاف مع بعض دول الإقليم ،أو إقامة قواعد عسكرية[1].

[1] عبد القادر دندان، المرجع السابق،ص 26.

المطلب الخامس: مستويات الأمن و جدلية العلاقة بين الأمن و الدفاع

على الرغم من بروز المصطلحين في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي و الإستراتيجي الحديث،إلا أن مصطلح الدفاع لا يحمل نفس الغموض الذي إكتنف مفهوم الأمن،و بالرغم مما يؤكد في الكثير من المواضع بأن الدفاع و الأمن مفهومين متلازمين،إلا أن مفهوم الدفاع لا يمكن أن يتداخل مع الأمن،و الأمن لا يذوب في الدفاع، ذلك لأنه مهما توفر عنصر الدفاع و لا يمكن أن يحقق منتهى الأمن، فنظرية الأمن القومي كما سبق و أن لاحظنا تتعدى تعزيز القوة العسكرية و مجالات الدفاع الوطني،بل تشمل أيضا السياسة الخارجية و التقدير الإستراتيجي للموقع الجغرافي و السياسي الذي يحيط بالدولة و مدى تقاربها و تنافرها إيديولوجيا مع الدول المحيطة،و دراسة إمكانات الدول ذات المصالح المتعارضة.

فالدفاع كما عبر عنه **كارل فون كلاوزوفيتس carl von clausewitz** بأنه "صد الهجوم في المعركة" منطلقا من العلاقة المنطقية و الضدية الموجودة بين الهجوم و الدفاع ،و هو نفسه ما ذهب إليه القاموس التقني للتهديدات الأمنية الجديدة حيث حدد مجال الدفاع في " حماية الدول من الاعتداءات العسكرية المباشرة "[1].

أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الدفاع بأنه :

"الدفاع هو مجمل التدابير و التنظيمات العملية التي تستهدف حماية الوطن ،و تشكل التجسيد العملي لنظرية الأمن لأمة من الأمم ،و يرتبط هذا المفهوم الحديث للدفاع الوطني بفكرة السيادة الوطنية ...و من جهة أخرى فإن تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يكون إلا على أساس الجيش الوطني"[2].

و من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن فكرة الدفاع ترتبط بالتفكير الضيق أو "التقليدي" للأمن، كونه يركز على الأمن الخارجي (بمعنى تهديد عسكري آت من خارج إقليم الدولة)،و مواجهته تكون من خلال القوة العسكرية و الجيش الوطني.

إن قوام الأمن هو الدفاع و ما يرتبط به من بنى عسكرية ،تنطلق من الحصول على الأسلحة المناسبة خاصة المتطورة منها ،و التي تلعب دور الضامن للتوازن العسكري الذي بدوره يحقق الردع و يمنع الانجرار نحو الحروب في

[1] منصور لخضاري،**إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011**.أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع التنظيم السياسي و الإداري،جامعة الجزائر،2013،ص 55.

[2] منصور لخضاري،نفس المرجع السابق، ص55.

حالة عدم توازن القوة ،و من جانب آخر فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خاصة التي تعرف توترا على حدودها أو تعرف مشكلات تهدد أمنها تأتي من جيرانها ،غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية وابتكار الوسائل الملائمة أو الحصول عليها من اجل مجابهة هذه التهديدات ،و هنا نسجل أن واجب حماية و توفير الأمن للمواطنين داخليا أدى إلى تبني سياسة دفاعية خارجية إستباقية قد تكون سياسية تقوم على عقد الإتفاقيات الأمنية المشتركة مع دول الجوار ،أو عبر توسيع دائرة المراقبة بالوسائل التكنولوجية الحديثة خارج الحدود الإقليمية وهذا كله من اجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي.

لكن مدلول الدفاع الوطني لم يبق حبيس الجوانب العسكرية و الحربية فقط ،بل هو الآخر توسع و تطور بفعل التحول في أنماط المخاطر و التهديدات و مصادرها ،ليقترب أكثر من مجال الأمن لينتقل إلى ما اصطلح على تسميته ب "روح الدفاع"،و الخاص بتوسيع مدلول الدفاع إلى كل التهديدات الإقتصادية و الثقافية و الإيديولوجية القادمة من خارج إقليم الدولة تقع ضمن اختصاص و مهام الجيوش[1] .

و يبرز **ماكس فيبر max weber** الفرق بين مفهومي الدفاع و الأمن في توصيفه لمهام الدولة بقوله: "تملك الدولة الحديثة حق القيام بالأدوار الأمنية في الداخل و بالحرب في الخارج".

و هو ما يبين أن هناك تمييز بين الأمن الداخلي و الخارجي و اختلافا في آليات التعامل مع التهديدات (les menaces) الداخلية و المخاطر (les risques)الخارجية،لكن مع الوقت ونتيجة التسارع الحاصل في ميدان العلاقات الدولية ازداد ارتباط مصطلحي الدفاع و الأمن في الأدبيات السياسية و الإستراتيجية ،خاصة مع تطور مفهوم الدفاع و تجاوزه للطبيعة الحربية إلى محددات ذات طبيعة أخرى من خلال تطور مفهوم الحرب واعتمادا على ما استطرده القاموس التقني للمهددات الأمنية الجديدة ،في التعريف الذي قدمه للدفاع حين أضاف "...أما اليوم فقد أضيفت أنواع جديدة من الإعتداءات ذات الطبيعة شبه العسكرية كالإرهاب".[2]

و هناك من الباحثين من يعبر عن الدفاع و الأمن من خلال تقسيم قطاعات الأمن إلى داخلية و أخرى خارجية على حسب مصدر التهديد من خلال ربطها بعنصر الجغرافيا ،و بالتالي فالأمن الخارجي يستدعي ضرورة الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة باستعمال القوة العسكرية في تأمين حدودها خارجيا من أي تهديد محتمل ،

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق ،ص57.

[2] نفس المرجع،ص 61.

وكذلك إنتهاج الدبلوماسية و السياسة الخارجية في ذلك،و الأمن الداخلي و يعنى بالمسائل التي تقع داخل إقليم الدولة و التهديد مصدره داخلي و مهمته تقع على عاتق السلطات المحلية و الأمن و في الغالب يستدعي معالجة أمنية و ليست عسكرية.

لا شك أن تفاقم التحديات الداخلية خارج سيطرة صانع القرار ،ينعكس سلبا على قدرته و على قدرة الدولة في مواجهة عملية الإختراق الخارجي ،هذا إلى جانب أن التحرك الخارجي مرتبط بالوضع الداخلي و يشتق منه و يقاس به و ينعكس عليه ،و بالتالي ترتبط قدرة صانع القرار لردع التحديات الخارجية بوجه عام بقدرته على تحقيق الوحدة الوطنية و الإستقرار السياسي و الإنسجام الاجتماعي .

كما أنه بدون أمن خارجي لا يمكن أن تكون سياسات التأمين الداخلية ناجعة بالشكل الذي يضمن التماسك الإجتماعي ،في نفس الوقت مجتمع ممزق فكريا و اجتماعيا و بدون تنمية "أي مجتمع غير آمن"،لا يمكن أن يساهم بشكل فعال في ضمان الأمن الخارجي للدولة ،و تجدر الإشارة إلى أن الأمن الخارجي عمليا يقع ضمن البيئة الخارجية ،لكن النجاح أو الفشل يتجه و كأنه مصمم للتأثير ضمن البيئة الداخلية ،لذلك يتطلب الأمر ضرورة توفير بيئة أمنية صالحة لتحقيق الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للمواطنين ،و بالتالي تنمية العناصر الداخلية للأمن بهدف خلق حصانة مجتمعية ضد التأثيرات الخارجية.

و بذلك يبدو واضحا أن العلاقة بين الأمن الداخلي و الخارجي هي علاقة إلتحام عضوي و تفاعل مستمر و مثلما هي متفاعلة فإنها كذلك يجب أن تكون إجراءات مواجهة هذه التحديات و التهديدات .

مهما يكن فإن الدفاع و الأمن عنصران يشكلان المهام الرئيسية للدولة ،فهي المسؤولة على أمن مواطنيها داخليا و خارجيا ،عن طريق بناء العلاقات الاجتماعية و ضبطها داخليا و عن طريق الدفاع و الدبلوماسية خارجيا، و لا يمكن استبعاد التفاعل بين الدفاع و الأمن باعتبارهما يشكلان جوانب داخلية و خارجية و مدنية ، وعسكرية، تختلف هذه التفاعلات من دولة لأخرى بحسب تقديرها لشروط أمنها الخاص ،فالأمن و الدفاع يتميزان بالمرونة والتغيير لكن بالثبات و الدوام في أحيان أخرى ،أما وسائل الدفاع فقد تكون تقليدية تعتمد على الوسائل العسكرية المعروفة ووسائل الردع غير التقليدية ،أو تكون وسائل حديثة تقوم على الإمكانات الاقتصادية و التطور المادي والحروب الإستباقية و الإعلامية و المعلوماتية التي أصبحت تشكل أهم مصادر القوة المهيمنة على الصعيد الدولي.[1]

[1] ثامر كامل الخزرجي ،مرجع سابق،ص ص(335.336) .

بالرغم من تداخل الدفاع و الأمن إلا أن الدفاع ليس معناه الأمن و الأمن ليس معناه الدفاع ،ذلك أن الدفاع يستلزم تسخير الوسائل المادية و الخطط الإستراتيجية المعقدة و يتطور بمرور الزمن و التجارب و التفاعلات الدولية ،أما الأمن فهو ذلك الإحساس بالابتعاد عن الخطر ،و هو شعور يعيشه الفرد و هو مطمئن على سلامته وممتلكاته و لذا فالدفاع على المستوى الخارجي يوفر الأمن داخليا لان قوة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى يقوم على احترام الآخرين لقوتها ،و قدرتها على الدفاع عن سيادتها.[1]

[1] غربي محمد،"من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الأمن:حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط".**مجلة دفاتر السياسة و القانون**،العدد الأول،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009،ص 95.

المبحث الثالث :إشكالية وظيفة الحدود الدولاتية في ظل الظاهرة الأمنية المعاصرة

لكي يتحقق للدولة أمنها و استقرارها الداخلي ،يجب إدراك أن أمنها الداخلي يبدأ من حدودها الدولية البرية و البحرية ،ما يستدعي إيجاد الحلول المبنية على إستراتيجية أمنية شاملة للدولة يندرج ضمنها أمن حدودها البرية و البحرية ، لتحصينها من أن تخترق من طرف المهربين و المتسللين ،و عصابات الجريمة المنظمة و التي تمارس تجارة و تهريب المخدرات ،الأسلحة و المتفجرات ،و تدعم الأعمال الإرهابية،و تسعى لزعزعة أمن و استقرار الدولة الداخلي.[1]

وبناء على ذلك يمكن القول أن الدولة هي ظاهرة جغرافية سياسية Politico – Geographic Phenomenon وان الجغرافيا السياسة هي العلم الذي يختص بدراسة الدول ، أو كما قال عنها البعض بأنها جغرافية الدول (Geography of States. والقول بأن الدولة ظاهرة جغرافية – سياسية يجعلنا نتوقف قليلاً لنرى وجهة نظر الجغرفيا السياسية حول أحد ظواهر الدولة ، وهو الحدود السياسية

المطلب الأول: تطور مفهوم الحدود السياسية

أيا كان تعقد مسألة الحدود حاليا فقد أثارت و مازالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول ،كون هذه الحدود هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول و تحتك فيها الكتل البشرية و تتفرق فيها المصالح الإقتصادية ،و قد شكل تعريف الحدود على أنها خط أم نطاق الحدود و التخوم مشكلة بين الباحثين.

يعد **فريدريك راتزل** من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود ،و في كتابه "الجغرافيا السياسية" (1895)،ذكر **راتزل** عدة إيضاحات لهذه المشكلة ،فهو يقول أن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما خط الحدود فما هو إلا تجسيد لهذا النطاق،ففي الدول القوية يظهر إرتباط قوي بين نطاق الحدود و قلب الدولة، و أن أي ميل إلى ضعف هذا الإرتباط سيؤدي إلى ضعف الدولة أو خسارة جزء من أراضيها.[2]

[1] مسفر بن صالح الغامدي،"**تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البحرية و مراقبة الملاحة البحرية**".ورقة مقدمة في ملتقى : قضايا الملاحة البحرية و أثرها على الأمن"،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،(د س ن) ،ص 2.

[2] عدنان صافي ،**الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر**.مركز الكتاب الاكاديمي للنشر و التوزيع،عمان ،1999،ص 219.

الحد في اللغة: هو الفاصل أو الحاجز بين شيئين لتميز أحدهما عن الآخر ،لكي لا يختلطا أو يعتدي أحدهما على الآخر.[1]

و من وجهة نظر فقهاء القانون الدولي ،فحد الدولة هو ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة ،و هو الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى.[2]

إن الحدود السياسية بالمعنى الحديث لا تعود لأبعد من قرن من الزمان ، وقد بدأت تتبلور في أوربا مع ظهور مبدأ الدولة الحديثة ، الذي اقترن بظهور الرأسمالية الأوربية ، وما ترتب على ذلك من ظهور مبدأ القوميات ، وتوسع الحركة التجارية ، التي ساعد على وجودها الكشوف الجغرافية في العالم الجديد ، والاستعمار في أقطار العالم القديم .

لقد ارتبطت الحدود التي تفصل الدول و الإمبراطوريات القديمة في السابق بمفهوم التخوم ،حيث كانت تترك مساحات واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري ، كمناطق حاجزه بين الدول والشعوب ، لذا عملت البحار والغابات الفسيحة والمناطق الجبلية ومناطق المستنقعات والصحاري كحواجز ضد التوسع البشري،أو اختلاط الأمم، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة، تفصل بين مجموعات بشرية تعيش على جوانبها وتنمو في أمان واطمئنان.[3]

لقد ارتبطت الحدود السياسية الحديثة بشيوع مفهوم السيادة الإقليمية ، أي السيادة على مساحة معينة من الأرض ، وعلى مجموعة السكان الذين يعيشون فوقها ،فالسيادة الإقليمية لم تكن موجودة في السابق بل كانت السيادة شخصية أو بشرية ،فسيادة الحاكم في العصور السابقة لا حدود أرضية واضحة لها ،لكنها تمتد بامتداد الأشخاص أو الناس الذين يفرض عليهم الحاكم سلطته ،ولم تكن حماية الفرد آنذاك ترجع إلى كفاءة الحكومة وتطبيق القوانين –كما هو الحال في عصرنا الحاضر– بل كانت ترجع إلى انتماء الفرد إلى شخص قوي ، وهذا الشخص بدوره يخضع لحاكم قوي آخر ، الذي ربما يكون هو الملك أو الأمير أو الحاكم العام ، وفي مثل هذه الحالة ترتبط الأرض والحدود بمقدار انتماء الأشخاص ، الذين يسكنون عليها ، لهذا الحاكم أو ذاك ، فقد يغير الفرد انتماءه من حاكم إلى آخر ، وبالتالي تخرج مساحات واسعة من سلطة ذلك الحاكم لتنظم إلى حاكم آخر منافس ، ولهذا لم

[1] محمد محمود السرياني ،**أهمية الحدود الدولية:وجهة نظر جغرافية**.جامعة أم القرى،مكة،1420هـ،ص 4.

[2] نفس المرجع،ص 5.

[3] السرياني محمد محمود ، "**الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها و تطورها ومشكلاتها)**".الرياض،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2001.ص 60.

تكن الدول لها في السابق حدود إقليمية واضحة على الأرض ، بل كان لها سيادة على الأشخاص ، والتي تعني أن الحدود تقف عند المناطق التي يمتلكها هؤلاء الأشخاص.[1]

لقد كان التحول من مفهوم التخوم في العصور القديمة إلى مفهوم الحدود في العصور الحديثة ، مرتبطاً بظهور دول القوميات في أوربا ، الذي ساعد على تبلور وتطور مفهوم الدولة الحديثة ،إذ لم يعد السكان عبارة عن تابعين يدفع بهم من حاكم إلى حاكم آخر ، بل أصبحوا مجموعات من الناس ذوي ميول واتجاهات واحدة ، تميل إلى الانتماء إلى هذه الدولة أو تلك ، ومع نمو الشعور القومي بالانتماء ، كان لابد من تحديد واضح للحدود ، التي تعبر عن ميول هؤلاء السكان وشعورهم في الغالب ،لتجعلهم ينتظمون ضمن إطار إقليمي واحد هو الدولة .[2]

المطلب الثاني: عوامل نشأة الحدود السياسية

ترجع نشأة الحدود السياسية للعوامل التالية :

1/ عوامل الانفصال الطبيعية: تنشأ الحدود السياسية بين بعض الدول بسبب المظاهر الطبيعية كالجبال والأنهار و البحيرات و الغابات و الصحاري و البحار ،و تعمل هذه الظواهر كموانع و فواصل طبيعية بين الأمم والشعوب و القوميات و الدول ،مثل منطقة جبال الألب و الهملايا ،أو الصحراء الكبرى في إفريقيا.

2/ عوامل الانفصال الثقافية: قد تنشأ الحدود نتيجة الاختلاف الثقافي كاللغة و الدين و العادات والتقاليد و يبدو الإختلاف الثقافي واضحا بين مجموعتين بشريتين في حيز جغرافي متقارب .

3/ عوامل الإنفصال التاريخية و السياسية : قد ينشأ الحد السياسي بين دولتين نتيجة لإتفاقيات تاريخية بين الدول الإستعمارية ،كما هو الحال مع الحدود بين الدول الإفريقية و التي فرضها المستعمرون الأوربيون بحيث تمر فترة زمنية طويلة على الحدود ما يجعل من الصعب تغييرها ، كما قد تنشأ هذه الحدود نتيجة لإتفاقيات الصلح التي تعقب الحروب كما حصل بعد الحربين العالميتين .

4/ عوامل متعلقة بحدود التوازن العسكري: تنشأ الحدود السياسية بين بعض الدول نتيجة لعملية التوازن

[1] محمد محمود السرياني،مرجع سابق ،ص61.
[2] نفس المرجع ،ص64.

العسكري بعد الحروب كما هو الحال مع الحدود السياسية بين كوريا الشمالية و الجنوبية أو الحدود السابقة بين ألمانيا الشرقية و الغربية .[1]

➢ صناعة الحدود

إن عملية صناعة أو ترسيم الحدود تعتبر من أعقد و أهم المراحل التي تؤثر في الحدود ذاتها ،و في علاقات الدول المتجاورة حيث تستغرق الكثير من الوقت و الجهد للإتفاق على الحدود بينها ،و تجنب النزاعات التي قد تقوم بين الدول حولها و تقود إلى حروب مدمرة.

و تمر عملية صناعة الحدود بأربعة مراحل أساسية:

- **تعريف الحد:** و تكون من خلال الإتفاقيات و المعاهدات التي تبرم بين الدول.
- **تعيين الحد:** و ينقل المختصون ما تم التوصل إليه من خلال الإتفاقيات و المعاهدات على الخرائط، الرسومات و الأشكال.
- **تخطيط الحد** : يتم نقل ما تضمنته الرسومات و الخرائط إلى الطبيعة عن طريق وضع الأعمدة و العلامات و النصب الحدودية الحديثة و الخرسانة.

على أن يتم مراعاة ما يلي عند تخطيط الحدود :

1- أن يفصل الخط الحدودي الأساسي المستند عليه بين أمتين أو قوميتين مختلفتين عن بعضهما لغويا و حضاريا و اجتماعيا كالحدود الصينية الهندية مثلا.

2- أن يمر الخط الحدودي في منطقة ذات أهمية غير إقتصادية ،و ذات كثافة سكانية منخفضة لكي لا يتم الفصل بين مجموعات سكانية متجانسة.

3- أن يمر الخط الحدودي في منطقة تاريخية معروفة بين قوميتين.

4- أن يتبع خط الحدود المظاهر الطبيعية المعروفة كالجبال و الأنهار و البحيرات ،و أن يكون خطا

[1] البلوي فهد حماد ،**دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،السعودية ،2006،ص ص (16،17) .

واضحا و يسهم في توفير الحماية للطرفين ،و في حالة عدم مراعاة هذه الشروط فإنه ستكون هذه الحدود عبارة عن بؤرة للنزاع و غير مستقرة .

- **إدارة الحد:** و هي المرحلة الأخيرة في عملية صناعة الحدود من خلال الإتفاق على كيفية إدارة المعابر الحدودية ،و إنشاء نقاط الجمارك ،و القيام بالوظائف الأخرى للحدود كتسيير الدوريات ،و مكافحة التهريب ،ووقف الأعمال الضارة بالجانب الآخر،و مراقبة حركة تنقل الرعاة و البدو عن وجدت ،و التعامل مع مسألة التعاون الإقتصادي المشترك كالتنقيب في المناطق الحدودية المشتركة عن الثروات المعدنية و غيرها.[1]

المطلب الثالث: أنواع الحدود السياسية

إهتمت دراسات كثيرة بالأنواع المختلفة للحدود السياسية و تناولتها بالتحليل ،و هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل و أنواع الحدود السياسية ، و لا شك أن هناك مجموعتين كبيرتين من هذه العوامل ،فهناك الحدود المنيعة الآمنة و هناك الحدود التي تمر بمناطق شديدة الكثافة السكانية ،و أخرى تمر بمناطق صحراوية مفتوحة خالية من السكان أو مناطق تغطيها الثلوج ،و أخرى بمناطق غابات أو جبال و غير ذلك.

كما أن هناك حدود مستقرة قديمة نحت بشكل فعلي في الفصل بين دولتين أو مجموعتين بشريتين وجدت على جانبي خط الحدود ، و يتقبل الناس وجود هذا الحد الفاصل بينهم بشكل طبيعي و يتم التبادل التجاري بين الدوليتين بشكل طبيعي كما يتقبلون الأنشطة السكانية الأخرى بكل هدوء ،في حين توجد حدود سياسية تفصل بين دوليتين ، بينهما علاقات متأزمة بسبب خلاف حول خط سير الحدود السياسية في حد ذاتها أو نزاع حول مناطق قريبة من الحدود بينهما أو تصعيد أزمات سياسية من وقت لآخر[2].

و بشكل عام لكي نتعرف على الأهمية الأمنية للحدود لابد لنا من تحديد أنماطها أولا ، لأن هذه الأنماط يتبين من خلالها الضابط الأمني للحدود ،ومن الجدير بالذكر أن الحدود يمكن تصنيفها إلى عدة أنماط تضبطها معايير مختلفة مثل شرعيتها ، وقانونيتها ، وتكوينها الزمني ، والوظيفة التي تؤديها . وحدود الدول قد تكون برية وبحرية وجوية .(و نحن ستأخذ بهذا التصنيف الأخير كونه يعتبر أشمل)

1/ الحدود البرية : هي الحدود الفاصلة بين الدول في المناطق البرية ، ويمكن تصنيفها إلى الأنماط التالية :

[1] عبد الرزاق سليمان ابو داود،**أسس العلاقات المكانية السياسية**.دار حافظ للنشر و التوزيع،جدة،2001،ص 221.

[2] نفس المرجع،ص222.

أ/ الحدود التي تساير المظاهر الطبيعية

هي الحدود التي تستند إلى الظواهر الطبيعية كالجبال و الأنهار و الغابات و الصحاري عند رسم الحدود بين البلدين ،ولقد استندت الكثير من الحدود بين دول العالم إلى مناطق الجبال و التلال كونها تمتاز بمظاهر طبيعية ثابتة و مستقرة و مرئية ووعرة و قليلة السكان ،و هذه الميزات أهلتها لتكون أصلح و أفضل حدود فاصلة بين دول متجاورة ،فوعورة الجبال تعتبر من العوامل المهمة و التي تقلل من الاحتكاك و التصادم الذي يحتمل أن يقوم بين الدولتين المتجاورتين ،و تمثل قلة الموارد في المناطق الجبلية إلى قلة السكان فيها و هذه ميزة إيجابية لتقليل المشاكل بين الدولتين ،ووعورة التضاريس عامل فصل يعرقل الحركة و الإنتقال على جانبي الحدود ،كما تعتبر بمثابة تحصينات دفاعية يمكن أن تستفيد منها الدول في حالة الغزو الخارجي.[1]

ب/ الحدود الإثنوغرافية (الحضارية)

هي الحدود التي تقوم على أساس مظاهر ثقافية كاللغة و الدين و الإقتصاد و العادات و التقاليد ،حيث يحمل هذا النمط من الحدود قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة للسكان على جانبي الحدود ،و يقبلون هذا النمط رغم خطورته ،و هذه الحدود تفصل بين مجموعات بشرية تختلف فيما بينها من حيث العرق أو الدين أو اللغة ، أو جميع هذه العناصر مجتمعة ، أو على أساس عنصرين منهما .

ومن الجدير بالذكر أن هذه العناصر الإثنوغرافية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تثبيت الحدود بين الدول ، فتوزيع القوميات المتجانسة في تركيبها الحضاري يخفف من حدة المنازعات الدولية ، ويقلل من الأضرار التي تلحق بالمصالح السكانية على جانبي الحدود . لذا كانت الحدود الاثنوغرافية من أفضل أنواع الحدود السياسية ، غير أننا في الواقع لا نجد إلا القليل من خطوط الحدود الاثنوغرافية ، التي تفصل بين العناصر والسلالات البشرية أو الشعوب والقوميات فصلاً تاماً ، ومرد ذلك إلى الأحداث التاريخية المتعاقبة كالحروب والاستعمار ومراكز الثقل السياسي التي تعرضت لها خريطة العالم بأسره ، لذا يمكن القول أن الحدود البشرية التي تتماشى مع التركيب الاثنوغرافي محدودة ، والسمة الغالبة هي تداخل الشعوب المتجاورة بعضها مع بعض ، مما يصعب معه إيجاد حدود

فاصلة بينها ، والنتيجة هي تعقيد التركيب العرقي و اللغوي والديني ، وظهور جيوب إثنوغرافية في الدول الأخرى.

[1] البلوي فهد حماد،مرجع السابق ،ص 21.

ت/ **الحدود الهندسية**

إرتبط ظهورها بالحقبة الإستعمارية الأوربية و التي أنشأت المستعمرات في الكثير من بقاع العالم ،و سعت بممارساتها الإستعمارية على رسم الحدود الهندسية في شكل خطوط فلكية أو هندسية على الخرائط فقط و البعد عن وضع حدود تتلاءم و الظواهر الطبيعية الجغرافية تلافيا للوقوع في نزاعات مع باقي المستعمرين ،مع عدم الإهتمام بخصائص و رغبات و إنتماءات السكان في تلك المناطق المستعمرة.[1]

و إلى جانب هذه الأنواع من الحدود أكد كل من **الكولنيل هولديك** "1916" ،و الجنرال **هاوسهوفر** "1927"،على أهمية الحدود (الإستراتيجية) القوية التحصين ،و في ذلك قال **هولديك** :« يجب أن تكون الحدود عوائق ،و هي إذا لم تكن كذلك جغرافيا و طبيعيا فيجب أن تكون قوية صناعيا بالقدر الذي تمكنه لنا الوسائل الحربية ».

أما **هاوسهوفر** فقد دعى إلى انتشار ما سماه ب" الحدود العسكرية" Wehrgrenze،كما قدم تصنيفات أخرى للحدود مثل حدود الهجوم،حدود الدفاع ،حدود النمو ،حدود التدهور و التآكل.

2 - الحدود البحرية

وتخص الدول التي لها واجهات بحرية ، وتطل على البحر بدرجة أو بأخرى ، إذا من المعلوم أن هناك العديد من الدول ذات حدود برية تماماً ، ولا تطل على أية واجهات بحرية ،وتختلف السيادة على البحار عنها في اليابس في كثير من الوجوه ،وقد ظهرت العديد من الادعاءات والمنازعات حول السيادة البحرية ومداها خلال العصور المختلفة .غير أنه وفقاً للقانون الدولي للبحار ، يمكن التمييز بين خمسة نطاقات مائية [2]هي :

أ – المياه الداخلية : وتقع بين الحدود البرية للدولة وخط الأساس ، الذي تقاس منه الحدود البحرية ، بموجب قانون البحار لعام 1982م .

ب – المياه الإقليمية وتمتد لمسافة 12ميلاً بحرياً من خط الأساس .

ج – المنطقة المتاخمة : وهي ملاصقة للمياه الإقليمية تجاه البحر ، لمسافة لا تزيد عن 12ميلاً بحرياً أيضا .

[1] محمد البيلاوي، نفس المرجع ،ص21.

[2] انظر **المادة 33** من الإتفاقية الدولية لقانون البحار

د – المنطقة الاقتصادية : وتقع وراء البحر الإقليمي ، والمنطقة الملاصقة ، وتمتد لمسافة 200 ميل بحري من خط الأساس .

هـ – الرصيف القاري : ويشمل المساحات الأرضية المغمورة بالماء ، والتي تمتد وراء المياه الإقليمية حتى عمق 100 قامه (200م) على أن لا يتجاوز عرض الرصيف القاري 350ميلاً بحرياً .

و – أعالي البحار : وهي جميع أجزاء البحر التي لا تشملها المناطق السابقة.

وتمارس الدول الساحلية كامل سيادتها على المياه الداخلية و الإقليمية ، حيث تعود ملكيتها للدولة ، وهي جزء من أراضيها، تستخدمها لكافة الأغراض المختلفة ، كالحماية والأمن والدفاع وممارسة الإشراف الجمركي ، وتنظيم عمليات صيد الأسماك، واستثمار الموارد المعدنية ، ولأغراض الحجر الصحي ، وغير ذلك[1] .

أما النطاقات الأخرى فليس للدول عليها سيادة كاملة ومطلقة ، فمثلاُ لها حق الرقابة و الإشراف على المنطقة المتاخمة ، ولها الحق في استغلال الموارد الطبيعية ، الحية وغير الحية من المنطقة الاقتصادية والرصيف القاري ، أي أن لها ولاية على هذه المناطق من وجهة نظر اقتصادية ،وفي المقابل على الدولة الالتزام بعدم تلويث البيئة البحرية ، أو الإخلال بتوازنها الايكولوجي ، واتخاذ التدابير الملائمة لرصد الملوثات، والتعاون مع المنظمات الدولية ومع الدول الأخرى ، لمنع الأضرار البيئية أو امتداد تأثيرها إلى الدول الأخرى.[2]

أما أعالي البحار فهي مفتوحة لكل دول العالم من حيث الملاحة والصيد، والبحث العلمي ، وتحليق الطائرات ، ووضع الكابلات ، وخطوط الأنابيب وغير ذلك من الأمور ، باعتبار أن أعالي البحار هي تراث مشترك للإنسانية جمعاء.[3]

3–الحدود الجوية

وتعرف أحياناً بالحدود العمودية ، وهي حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي الذي يمتد فوق إقليم الدولة، لقد بدأ الاهتمام في أول الأمر بتحديد المجال الجوي للدولة استناداً إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي حدث

[1] حسين عبد الرحمان سليمان،"**الحدود الدولية و المياه الإقليمية مفهومها و القواعد المنظمة لها**".جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية،أبو ظبي،2009،ص34.

[2] نفس المرجع،ص 35.

[3] للمزيد حول الموضوع انظر :المواد ،36-88-89 من **الاتفاقية الدولية لقانون البحار**.

للطيران منذ الحرب العالمية الأولى ،بعد اتساع مجال استخدامها لمختلف الأغراض والمجالات الاقتصادية والعسكرية. وقد عقد أول مؤتمر في باريس عام 1919م كان الغرض منه تنظيم الملاحة الجوية بين الدول ، وقد توصل المؤتمرون إلى قرار ينص على أحقية كل دولة في فرض سيادتها التامة والمطلقة على مجالها الجوي . وفي عام 1944م عقد مؤتمر آخر في شيكاغو لمناقشة نفس المشاكل المتعلقة بمهام الطيران ، وفي نهاية المؤتمر صدر قرار يؤيد ما توصل إليه مؤتمر باريس ، مع إضافة حق الطيارين في التحليق فوق أجواء الدول الأخرى ، بعد الحصول على الموافقات المسبقة منها ، كما أن المؤتمر حدد المجال الجوي للدولة بمدى الارتفاع ، الذي تستطيع أن تصل إليه الطائرات .

ولذلك بقيت حرية الفضاء الخارجي تتمتع بها جميع الدول بدون استثناء ، وقد ناد العديد من العلماء والكتاب بضرورة بقاء الفضاء الخارجي حراً دون خضوعه لسيادة دولة ما ، وقد ساعد على سيادة هذا المبدأ اتخاذ هيئة الأمم المتحدة لعدد من القرارات التي رفضت فيها مبدأ السيادة المنفردة على منطقة الفضاء الخارجي.[1]

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، ظهر شعور متزايد بضرورة وضع أسس ومبادئ تتعلق بالمجال الجوي والفضاء الخارجي ، تسير الدول عليها، وقد نجم هذا الشعور عن المشاكل الدولية التي أخذت تسببها الأقمار الاصطناعية ، وكذلك ما أصبحت تسببه الطائرات الحديثة من أصوات مزعجة لسكان العالم ، وما تنفثه من مواد سامة وملوثة لطبقات الجو العليا والدنيا على حد سواء ، ومنذ إطلاق أول قمر اصطناعي سوفيتي عام 1957م ، برزت التساؤلات حول إمكانية تحديد المجال الجوي ، وهل يمكن امتداد سيادة الدولة إلى الفضاء الخارجي.

المطلب الرابع: أهمية الحدود السياسية للدولة

الحدود السياسية هي الإطار الخارجي للدولة و نهاية نفوذها و أراضيها ،و قد تكون هذه الحدود قابلة للنفاذ منها permeable boundaries أو يمكن اختراقها بسهولة ،و قد تكون أيضا غير قابلة للنفاذ منها impermeable boundries ،كما قد تكون قابلة للنفاذ لأنشطة معينة و وظائف و غير قابلة لأخرى ،أو قد تكون حدود غير قابلة للنفاذ على الإطلاق سواء كانت هذه الأنشطة إقتصادية ،إجتماعية أو حتى عسكرية.

قد تكون الحدود السياسية قديمة مستقرة و آمنة فعلا و تسمى بالحدود الدائمة long lasting boundries ،و قد تكون قابلة لتغيرات طفيفة ،و أحيانا تغييرات رئيسية open to considerable

[1] محمد عبد المجيد عامر ، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة** . دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1994م ،ص 124.

change حسب الظروف السياسية ،و أنواع الضغوط التي تتعرض لها الدولة ،وحسب العلاقات السياسية والجيو-ستراتيجية بينها و بين الدول المجاورة لها ،و حسب نوع المشكلات التاريخية المعلقة و مقدار حصانة الدولة و إستعدادها الدبلوماسي و العسكري ،و ذلك لمنع أي تغييرات قد تلحق بحدودها ،و قد تكون الحدود مصدر للصراعات السياسية و للصدام العسكري و يمكن أن تتخذ كذريعة للتدخل في الدول و ربما لإحتلال أجزاء منها.[1]

كما يمكن أن تعكس الحدود السياسية تقسيمات ديمغرافية و صورة للتوزيع الجغرافي لمجموعات عرقية ،لغوية و ثقافية إذا كانت تتماشى هذه الحدود مع توزيعهم ،و إذا كان رسم هذه الحدود يضمن انضمامهم إلى كيانات سياسية معينة .

بدأ في الآونة الأخيرة الإهتمام "بمناطق الحدود border areas" أكثر من الإهتمام سابقا بخطوط الحدود border line ،و بدأ الإهتمام بهذه المناطق خاصة في مناطق النزاعات الدولية ،و التي نلاحظ أن النزاع فيها ليس على خطوط النزاع فقط و لكن أيضا على مجموعة من الإعتبارات السكانية الديمغرافية على الحدود ككل و قد يمتد الإهتمام إلى مجموعة من مصادر المياه أو الموارد بصفة عامة أو مجموعة من القضايا التاريخية أو النزوح السكاني من و إلى مناطق الحدود [2].

و بالتالي تبذل الدول جهودا كبيرة و خاصة في مناطق الحدود لإعطائها الصبغة السياسية و الوطنية للدولة، من خلال المؤسسات التعليمية و الثقافية و الفكرية ،و كذا نشر الخدمات و النظم المالية و الإدارية .

المطلب الخامس: وظائف الحدود السياسية

للحدود العديد من الوظائف المهمة و التي تحدد دورها ،و تعتمد على حد كبير على نمط هذه الحدود، كما تتأثر الوظائف بحالة الحدود و مدى حيويتها فللعامل الإقتصادي دور كبير في تحديد وظيفتها.

[1] محمد حجازي محمد ،**الجغرافيا السياسية** . مأخوذة من الموقع :

«http://www.al-mostapha.com »(04/08/2013)

[2]Antoine Pécoud, **La Bonne Gouvernance des Frontières** .GISTI,N°82,CAIRN,2010.sur le site :

« http// : www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm»(07/08/2012)

و تتمثل أهم وظائفها فيما يلي:

1. الوظيفة القانونية:

تتمثل الوظيفة القانونية للحدود في أنها تعين حدود السيادة الوطنية للدولة و التي يمكن لها أن تطبق قوانينها عليها ،بحيث تسود القوانين الوطنية للدولة على كل ما يقع داخل إقليمها إنطلاقا من هذه الحدود باتجاه الداخل.[1]

و الحدود السياسية هي الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة الوطنية و الصلاحيات التنفيذية للدولة، و الذي ينتهي عند ما يسمى بتنظيم الدولة للأراضي « organization of terretorie political ».

وتنظيم الدولة لأراضيها يتجسد بصفة خاصة في الإطار المكاني الخارجي للدولة مهما كان عدد الوحدات السياسية الداخلية المكونة لها ،و مهما كان تعدد الحدود الداخلية الأخرى ،فإن الحدود السياسية هي الإطار الخارجي للدولة و نهاية نفوذها القانوني و صلاحياتها عليها.

2. الحماية و الأمن

يعد الهدف الرئيس من قيام الدولة القومية هو توفير الحماية و الأمن لسكانها ،مما يتطلب معرفة الرقعة الجغرافية الواجب حمايتها .

3. مراقبة الأشخاص الخطرين

بحيث تعد كل دولة قائمة بأسماء الأشخاص الخطرين الذين يشكلون تهديدا لأمن الدولة و المطلوبين أو الممنوعين سواء من السفر أو الدخول إلى الدولة ،و كذلك العناصر الناشطة أو المشتبه بضلوعها في أنشطة إجرامية أو إرهابية ،و توضع هذه القائمة مع الصور على الموانئ و المطارات و المعابر في الحدود.

4. الحجر الصحي أو الزراعي

تعد عمليات الحجر الصحي التي تجري عبر المنافذ البرية و البحرية و الجوية من أهم الوظائف الحديثة للحدود.

[1] محمد حجازي محمد ،المرجع السابق.

5. حماية الإنتاج الوطني

تسهم الحدود بشكل فعال في حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض و تحصيل الرسوم و الجمارك عبر المواد المتنقلة عبر الحدود ،كما تسهل الحدود و المنافذ الحدودية عملية تنظيم دخول و خروج الأفراد ، الجماعات و السلع ،بالإضافة إلى مكافحة التهريب،التسلل،الهجرة غير الشرعية،الإرهاب ،الإجرام المنظم...[1]

[1] فهد حماد البيلاوي،مرجع سابق،ص73.

المبحث الرابع : آليات تأمين الحدود

تتعدد آليات حماية الحدود بحسب نوع التهديدات و طبيعة المخاطر التي تخترق هذه الحدود ،و تنقسم هذه الآليات إلى حالتين :

المطلب الأول: تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف العادية

من المهام الرئيسية أو يمكن تسميتها بالروتينية التي تواجه الحدود و حرس الحدود في الظروف العادية، نجد التهريب بمختلف أنواعه ،الهجرة غير الشرعية "التسلل"،و جرائم أمن الدولة .

1. 1.تأمين الحدود و مواجهة عمليات التهريب

يشكل التهريب تحديا حقيقيا للدول بشكل عام،و للأجهزة الأمنية العاملة على المنافذ البرية و البحرية و الجوية بشكل خاص ،و ينشط التهريب لأهداف عدة قد تكون إقتصادية و خاصة للأفراد من أجل الربح المادي بطرق غير مشروعة ،و كذي بالنسبة للمنظمات و الجماعات الناشطة في التهريب ،كما يمكن أن يكون التهريب مدعوما من قبل جماعات الجريمة المنظمة ،أو الجماعات الإرهابية و التي توفر الحماية و التغطية ،أو يمكن حتى أن يكون مدعوما من طرف بعض الدول ،و خاصة إذا كان ذلك يخدم أهداف سياسية و إجتماعية ،مثل تلك التي تدعم تهريب المخدرات و الأسلحة بهدف زعزعة أمن الدول المجاورة لها ،و يمكن أن تغض الطرف عن عمليات التهريب، أو ترفض التعاون و التنسيق مع الدولة المجاورة ،و تهريب الممنوعات و البضائع تحدث آثارا اقتصادية ، صحية ، إجتماعية ، بيئية و ثقافية[1]. و من صور عمليات التهريب :

1.1.1 تهريب الأسلحة و الذخيرة

و تشكل هذه العمليات تهديدا مباشرا لأمن الدول و السكان خاصة إذا كانت موجهة لدعم الجماعات الإرهابية ،و ذلك بهدف تحقيق أهداف سياسية أو أمنية،أو لتحقيق ربح مادي من خلال المتاجرة في الأسلحة.

3.1.1 تهريب العملات

[1] عبد الرحمان العنزي ،"**أمن الحدود البحرية الدولية و دوره في تعزيز أمن الدولة**". ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن".أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،2012،ص 4.

يعتبر تهريب العملات سواء إلى الداخل أو الخارج هدفا للكثير من الأفراد و الجماعات بغرض الربح المادي غير المشروع و خاصة عند محاولة إدخال عملات مزورة ،و ما يترتب عنه من استنزاف و زعزعة للإقتصاد الوطني.

4.1.1 تهريب البضائع المقلدة إلى الداخل

إنتشرت هذه الظاهرة مؤخرا و هي تشكل تهديدا حقيقيا للإنتاج الوطني و للبضائع الأصلية المستوردة،و ما يمكن أن تلحقه من ضرر على صحة المستهلك خاصة في حالة الأدوية و المواد الغذائية.

5.1.1 التهرب الجمركي

و يشكل ذلك تحديا آخر لعمليات تأمين الحدود و ذلك كون التهرب الجمركي ينعكس سلبا على إيرادات الخزينة العمومية و بالتالي تؤثر سلبا على المواطن و على الوضع الإقتصادي بشكل عام ،و قد يكون هدف التهرب إقتصاديا كالسعي للربح المادي، أو سياسيا هدفه التخريب ،و زعزعة الإستقرار و تهديد النظام أو نشر الشعور بعدم الأمن ،كما يحدث التهرب الجمركي ضغطا على العملة الوطنية و على الوضع الإقتصادي العام مما ينعكس مباشرة على الإستقرار الإجتماعي داخل الدولة[1].

6.1.1 تهريب المعادن الثمينة نحو الخارج و المخدرات و المواد الخطرة للداخل

يشكل إخراج المعادن الثمينة كالذهب و النحاس ...بطريقة غير قانونية نحو الخارج استنزافا للثروة الوطنية و للإقتصاد الوطني ،في الوقت الذي يتم فيه تهريب المخدرات و الممنوعات و المواد الخطرة أو المشعة نحو الداخل أكبر التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن ،و هو ما يؤدي إلى آثار إقتصادية و إجتماعية و صحية كارثية على الدولة و المواطنين و الشباب بصفة خاصة .

و يعد تهريب المخدرات تحديا حقيقيا للكثير من الدول خاصة و أن العملية تقوم بها شبكات منظمة ، مجهزة و مدربة جيدا ،و أحيانا قد تفوق قدراتها قدرة الدول في حد ذاتها،كما أن هذه الجماعات تلجأ في بعض الأحيان للمواجهة المسلحة و الإشتباك مع حرس الحدود و الأجهزة الأمنية لتمرير شحناتها،و يكون التهريب عن طريق البر ، البحر و حتى الجو،بحسب طبيعة الحدود و بحسب قدرات المهربين و تجهيزهم.

[1] عبد الرحمان العنزي ،مرجع سابق ،ص ص (6-7)

و تهريب المخدرات هو عملية مرتبطة على حلقات إبتداء بالإنتاج و مرورا بدول العبور حتى التوزيع ، ونشأت عصابات دولية منظمة تتوفر لديها كافة الوسائل و الإمكانات و الأفراد المدربون جيدا،و تعمل وفق تنظيم و تخطيط محكم،و بالتالي أصبحت تجارة دولية تتحكم فيها شبكات دولة يمكن أن تتجاوز إمكاناتها قدرات الدول.

7.1.1 تهريب المطبوعات غير المصرح لها بالدخول

يعمل في هذا النوع من التهريب أفراد و منظمات و دول بهدف إحداث تأثير ثقافي في الدول المستهدفة، كذلك التأثير الفكري على الأجيال لتحقيق أهداف سياسية أو إجتماعية ،و قد تكون على شكل كتب أو مطبوعات أو أقراص مدمجة[1].

2.1 تأمين الحدود من الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر

حيث تعد مسألة الهجرة غير الشرعية من أكبر المعضلات الأمنية الحالية ،و تشكل رهانا حقيقيا للدول كونها تؤثر على عدة مستويات جراء التبعات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تخلفها .

1.2.1 الهجرة غير الشرعية

تعد هجرة الإنسان من مكان لآخر (من place of orgin إلى place of destination) دون تأشيرة دخول أو إقامة قانونية نتيجة للظروف الحياتية و المناخية ،نتيجة الجفاف و الفقر و الأمراض و تكون من المناطق الفقيرة بإتجاه المناطق الغنية ،و تخلف مشاكل بالنسبة للدول المستقبلة مثل الأمراض ،الجريمة والمخدرات[2] ،كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بظاهرة الجريمة المنظمة كون هذه المنظمات الإجرامية تقوم بتهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود مقابل المال،و غالبا ما يموتون في هذه الرحلة .

و هو ما دفع الأمم عبر التاريخ إلى تطوير سياساتها الخاصة بتنظيم الهجرة تبعا لتطور المهاجرين من حيث العدد و النوع ،وقد كانت مراقبة الهجرة دوما إختصاصا خالصا للدولة حسب التصور التقليدي للسيادة ،و ذلك من خلال تشديد الرقابة على الحدود الدولية و بناء السياجات و الأسوار لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين[3].

[1] عبد الرحمان العنزي، المرجع السابق ،ص 11.

[2] عثمان حسن ،ياسر عوض،"**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2008،ص 16.

[3] سعد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة". **مجلة رؤى إستراتيجية** ،العدد 23،2013،ص91.

2.2.1 الإتجار بالبشر

يقصد بالإتجار بالبشر "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو إستعمالها .....لغرض الإستغلال ،و تدبير تهريبهم إلى دولة أخرى ليست موطنا لهم ،أو لا يعد من المقيمين الدائمين بها،لأجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مقابل مادي ".[1]

3.1 تأمين الحدود و مكافحة جرائم أمن الدولة

من أهم مجالات تأمين الحدود ،التصدي للجرائم المخلة بأمن الدولة كالتجسس و توزيع المنشورات المعادية للدولة أو بث الشائعات المغرضة و ترويج الأكاذيب بهدف خلق البلبلة و محاولة إحداث الوقيعة بين طوائف والمجتمع العرقية و الدينية ،أو محاولة تأليب المواطنين ضد النظام أو تشويه سمعة المسؤولين في الدولة.

المطلب الثاني: تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف الإستثنائية

و تتكثف مهمات أجهزة تامين الحدود في الظروف الإستثنائية ،و خاصة أمام أهمية ما توفره من معلومات من مصادرها المختلفة ،و ذلك لتأمين الدولة في حالة الحرب و العمليات الإرهابية.

1.2 تأمين الحدود و مواجهة العدوان الخارجي

1.1.2تهديدات ذات طبيعة أمنية

و ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود ،و التي يتم التعامل معها في إطار العمل الروتيني ،كعمليات تهريب الأسلحة ،المخدرات ،البشر ،المحروقات ،السلع، الأموال...و هي جرائم قانونية ،تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود ،بل أحيانا ما يكون إقتصاد سكان الحدود و الذين تربطهم علاقات مصاهرة و هي علاقات عابرة للخطوط الرسمية قائما عليها.[2]

و هناك قواعد واضحة بشأن التعامل مع مثل هذه الإشكالات الأمنية ،و تمثل مهمة مراقبة الحدود مسؤولية مشتركة بين الدول المتشاركة في الحدود ،على أساس قيام كل طرف بمنع مثل هذه الخروقات من الإنتقال من إقليمه

[1] الأمم المتحدة، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،**مطبوعات الأمم المتحدة**،نيويورك،2000،ص804.

[2] عبد الرحمان العنزي،مرجع سابق ،ص13.

إلى الدول المجاورة له ،فامن الحدود المشتركة لا يرتبط فقط بقدرة الدولة على إبعاد التهديدات القادمة من الجانب الآخر من الحدود ،و إنما على إبقاء التهديدات المحتملة من جانبه داخل حدوده.

2.1.2 تهديدات ذات طابع عسكري

ترتبط بطبيعة العلاقة السياسية مع الدول المجاورة ،فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل ،و هو ما يستدعي عمل الدولة على تحديد مصادر التهديد المحتملة ،و وضع الخطط والإستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا النمط من المخاطر ،التي تهدد الدولة و تستهدف المساس بقدسية السيادة ،من خلال الهجوم العسكري المباشر ،و تستوجب هذه القضية إقامة الخطوط الدفاعية على طول الحدود محل الخطر ،أو اللجوء إلى العمل الدبلوماسي من أجل حل المشاكل العالقة مع الدول الأخرى لتجنب الوصول إلى حالة الصدام المسلح.

2.2 تأمين الحدود في مواجهة العمليات الإرهابية

الإرهاب هو كل استعمال للقوة أو العنف أو التهديد باستخدامهما أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة و امن المجتمع للخطر.

حيث تطور التهديد الإرهابي و تحول من مصدر تهديد داخلي ،من طرف فواعل داخلية إلى شبكات عبر دولاتية و دولية ،تتخطى الحدود و تهدد المصالح الوطنية ،ما يستوجب ضرورة العمل المشترك بين الدول ،و ضمن الأقاليم لمواجهة هذا النمط الجديد من التهديدات الإرهابية.

خلاصة الفصل الأول

ما يمكن التوصل إليه في الأخير من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة تطور لمفهوم الأمن و علاقة هذا المفهوم بالجغرافيا ، دور و وظائف الحدود في تحقيق الأمن القومي:

- بعد التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة ،شهد حقل الدراسات الأمنية تحولا مفاهيميا و قيميا وأنطلوجيا ،و ذلك من خلال ظهور الأنماط الجديدة من التهديدات العابرة للأوطان من طرف فواعل تحت دولاتية ما أدى إلى تغير في موضوع الأمن من الدولة إلى الفرد،كما توسع الأمن من الناحية الجغرافية و أصبحنا نتحدث عن الأمن الإقليمي،كمستوى آخر للتحليل في الدراسات الأمنية،فلم يعد بمقدور الدولة القومية لوحدها مواجهة هذا الكم و النوع من التهديدات من داخل و خارج إقليمها.

- و صار الحديث عن الأمن الإقليمي أكثر إلحاحا في ظل هذه المتغيرات،و و ظهرت مصطلحات "الإعتماد الأمني المتبادل"و "مركب الأمن"و "النظام الأمني الإقليمي"،إلى غير ذلك من المصطلحات التي تعبر عن ظهور الحاجة نحو العمل الجماعي المشترك بين دول الإقليم الواحد لضمان أمنهم.

- كما تم الإنتقال بالضرورة من منطق "الدفاع" إلى منطق "التأمين"،و يختلف هذين المصطلحين والإجراءين كون الدفاع مرتبط بالتصور التقليدي للأمن و يكون بعديا ،و في مواجهة خطر هجوم عسكري من خارج إقليم الدولة عبر حدودها الخارجية،أما التأمين فهو عمل وقائي ظهر نتيجة للتهديدات الجديدة ،و يواجه مختلف أنماط اللا- أمن و يتعلق بصفة عامة "بالأمن الفردي "،و أمن الأفراد في مجموعه أمن الدولة التي ينتمون إليها.

- و أمام هذه التحولات في المفاهيم وجدت الدولة القومية الوستفالية نفسها غير قادرة على مواكبة هذه التهديدات التي لا تتلاءم و تركيبتها ،حيث أنها كانت و لقرون من الزمن تحضر نفسها عسكريا لمواجهة تهديد من دولة أخرى تماثلها و ليس من عناصر لا تماثلية ،و لم تعد حدود الدولة الجغرافية التي تفصلها عن الدول الأخرى التي كانت تعتبر بمثابة خط الدفاع الأول ،و صيانتها و الدفاع عنها تعني صيانة الأمن الوطني للدولة، لم تعد تؤدي هذه الوظيفة ،و لم تعد عازلة للتهديدات من النمط الجديد ،فاليوم القوة العسكرية لا تنفع لوحدها في ضمان جعل هذه الحدود عازلة ،فالشكل الجديد من التهديدات الغير مادية صارت تجتاز الحدود و تهدد إستقرار الدول ، و أصبح من الضروري إيجاد تصور جديد لحدود الدولة القومية غير التصور الجغرافي المادي ،فكما وجدنا بعدا جديدا للأمن و

هو الفرد،صار لابد من إيجاد مفهوم جديد للحدود غير حدود أمن الدولة و هي "حدود تأمين الفرد داخل الدولة" ،و هذه الحدود لا تتوافق بالضرورة مع خط الحدود الجغرافي ،بل يمكن أن تتعداه إلى ما وراء هذه الحدود لأجل الوصول لضمان أمن الأفراد.

☜ و بالتالي فكما لحدود الدولة وظائف عسكرية لها كذلك وظائف أمنية ،و كما تهدف إلى صيانة امن الدولة من أي عدوان خارجي ،فإنه و مع تطور المجتمعات و تبعات العولمة،صارت هذه الحدود مخترقة من أشكال عديدة من المظاهر التي تهدد الدول ،كتهريب المخدرات ،الأعمال الإرهابية ،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية والأشكال المختلفة للتجارة غير الشرعية كالتهريب عبر الحدود مثلا،و التي صارت لها نفس تأثير الأنماط التقليدية من المخاطر،و هو ما يستدعي ضرورة العمل و التنسيق المشترك مع دول الجوار و على مستوى الإقليم للحد من هذه الظواهر.

الفصل الثاني

كما سبق و أن تحدثنا عن الأمن الإقليمي و طبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تواجه الدول نتيجة لاتساع ظاهرة التهديدات ذات الطابع العابر للحدود السياسية للدول ،فإن الجزائر تواجه رهانات كبيرة في هذه المسألة، كون وقوعها في منطقة جيو-سياسية مهمة و نقطة تقاطع للعديد من الطرق الدولية ،خاصة طريقين مهمين الأول هو طريق تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو دول غرب إفريقيا و منها عبر دول شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي نحو أوربا مرورا بالجزائر ،و الطريق الثاني الخاص بالهجرة غير الشرعية نحو أوربا.

كل هذه الرهانات يضاف إليها مشاكل أخرى خاصة بالتهريب بمختلف أشكاله من و إلى الجزائر ،يضاف لها عدم الاستقرار السياسي و الأمني في دول الحزام الأمني للجزائر عبر كافة حدودها بدءا من المغرب الأقصى مرورا بالساحل الإفريقي وصولا إلى ليبيا و انتهاء عند تونس في الحدود الشرقية ،و إن اختلفت طبيعة و مصدر التهديد من تقليدي إلى غير تقليدي و من مباشر إلى غير مباشر و من تناظري إلى غير تناظري ،فإنها تجتمع كلها في أنها تهدد الأمن الوطني الجزائري بصفة مباشرة ،و هو ما جعل كافة الحدود الجزائرية عبارة عن مناطق حمراء ،و تشكل عملية صيانتها أعباء كبيرة على كاهل الخزينة العمومية تنعكس سلبا على مسار التنمية الوطنية،و قد انتهجت الجزائر إستراتيجية شاملة في التعامل مع هذه التهديدات الأمنية.

و يمكن تقسيم هذه الرهانات الإقليمية إلى رهانات تقليدية مرتبطة بالمنظور الضيق للأمن كمسألة تسوية الحدود مع دول الجوار و ترتبط بمسألة الحدود من جانب دفاعي ،و تصور تقليدي لوظيفة هذه الحدود ،و أخرى حديثة تندرج ضمن إطار المنظور المتعدد الأبعاد للأمن كمسألة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الفشل الدولاتي والتهريب...،و ترتبط بتصور جديد يجب إبرازه للوظائف الجديدة للحدود و وظيفتها و مدى قدرتها على الوقوف بوجه هذا النمط من التهديدات ،أم أن هذه الحدود لم تعد تستطيع تأدية وظيفتها التي نشأت لأجلها مع معاهدة واست فاليا.

المبحث الأول :دراسة جيو استراتيجية لموقع الجزائر و تأثيره على عقيدتها الأمنية

مصطلح الجيو-استراتيجية « la Géostratégie » يعبر عن العلاقة الموجودة بين الجغرافيا و الإستراتيجية و التفاعل فيما بينهما ،و هو ما عبر عنه المفكر "بيير سيليريي" pierre Célérier في كتابه "الجيوبولتيك والجيوستراتيجية" ،بأنها تهتم بدراسة العلاقة بين المسائل الإستراتيجية (و التي يعد الأمن أساسها) و العوامل الجغرافية (و التي تعبر عن الحيز الجغرافي الواجب توفير الأمن فيه) ،أما القاموس الجيو-سياسي فاعتبر بأن الجيو-استراتيجية لا تهتم فقط بجغرافية الدول و سياساتها بل تتعداها نحو دراسة المعطيات الإستراتيجية الدقيقة المتعلقة خاصة بالجغرافيا الطبيعية و الإقتصادية و الديمغرافية.[1]

المطلب الأول: دراسة في الجغرافيا الإستراتيجية للجزائر

تمتلك الجزائر موقعا جيو-إستراتيجيا هاما كونه يعتبر نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من جهة و يشرف على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى ،فالجزائر قلب المغرب العربي و عمق إفريقا و بوابتها نحو عالم الشمال و منطقة عبور تجارية مهمة نحو الشرق الأوسط و آسيا ،كما تتربع على مساحة 2.381.741 كلم^2،و تمتد أبعادها من أقصى نقطة في الشمال إلى أقصى نقطة في الجنوب 1955كلم ،و من أقصي الشرق نحو أقصى الغرب 1829كلم ،و تساوي 39.42% من مساحة المغرب العربي ،بحدود شاسعة تساوي 6343كلم (تتوزع كالتالي :ليبيا 982 كلم ،تونس 965كلم ،المغرب الأقصى 1559 كلم ،موريتانيا 463 كلم ،الجمهورية العربية الصحراوية 43 كلم ،مالي 1376 كلم ،النيجر 955كلم ،و منها 1200كلم عبارة عن حدود بحرية ،كما تشغل الجزائر مساحة 1.000.000 كلم من الصحراء الكبرى ،كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية و طاقوية هامة [2].

[1] منصور لخضاري ،مرجع سابق ص 205.

[2] نفس المرجع،ص 151.

شكل رقم 1 (خريطة الجزائر السياسية)

المصدر: « http://www.embassyconsulates.com/algeria/maps-of-algeria.html »

تحتل الجزائر الريادة مغاربيا من حيث الناتج الإجمالي الخام PIB يقدر ب (215.6 مليار دولار سنة 2013) ،مع معدل نمو بلغ سنة 2012 3.6% ،كما تملك احتياطي صرف بلغ (189.768مليار دولار،جوان 2013) ،و تعتبر الجزائر المصدر الخامس عالميا للغاز باحتياطي يقدر ب(2.502.000.000.000م^3)،و تحتل المرتبة السابعة عشر في تصدير البترول باحتياطي البترول (12.3مليار برميل)،كما تمتلك احتياطي كبير من الطاقات الجديدة كالغاز الصخري باحتياطي يقدر ب (220 ألف مليار م^3) إلى جانب الموارد الطبيعية كالطاقة الشمسية ،و الموارد المنجمية و المعادن المختلفة.[1]

[1] Taieb Hafsi,**Le Développement Economique de L'Algérie :expériences et persectives**. Casbah editions,Algérie,2011,p54.

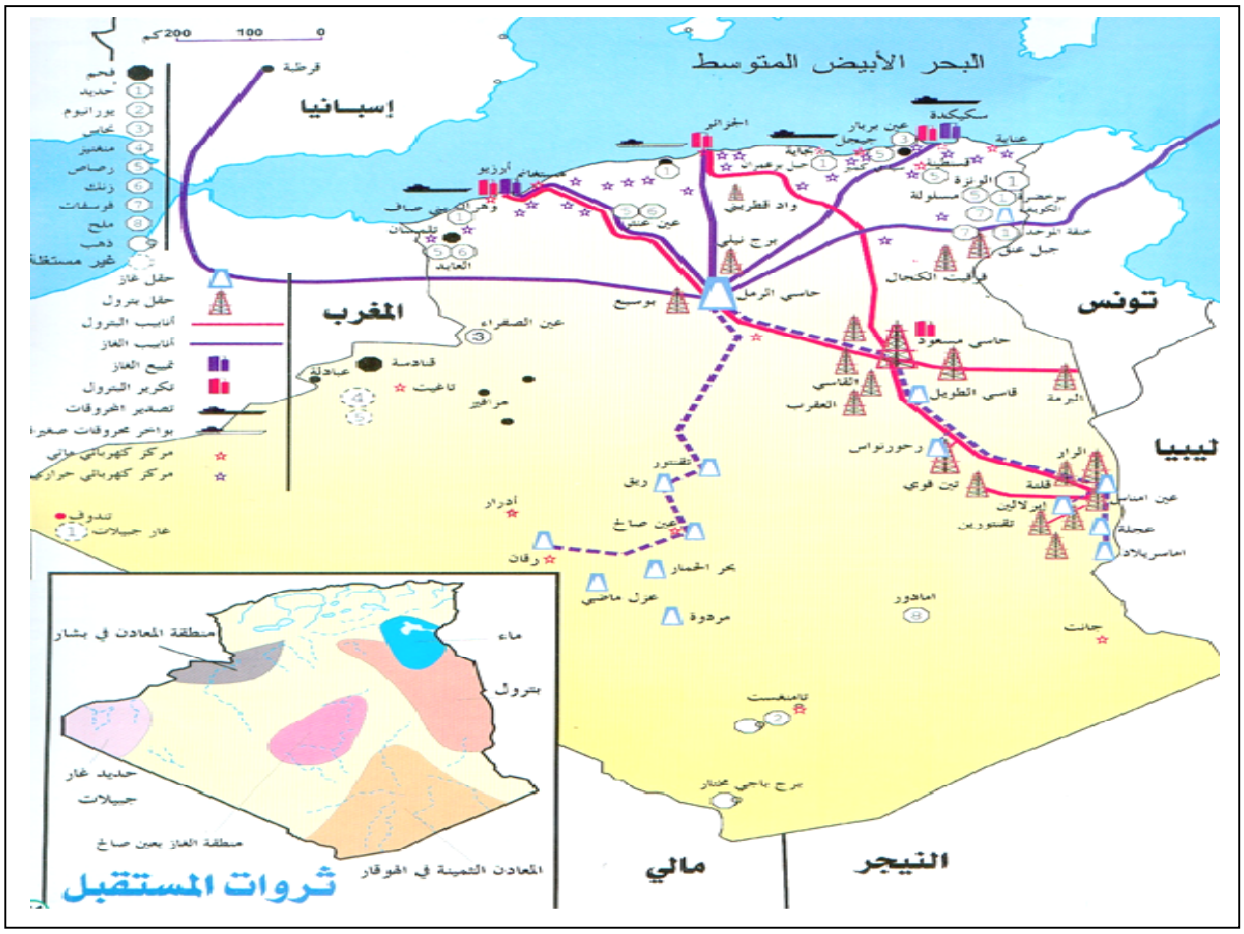

شكل رقم 2 "توزيع الموارد الطاقوية و المنجمية للجزائر"

المصدر:« http//:www.montada.echoroukonline.com/showthread.php?t:150978»

ديمغرافيا يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 36 ملون نسمة ،بكثافة سكانية تقدر ب 14.7 نسمة /كلم^{2}و تتركز الغالبية العظمى منهم في الشمال ، هي عبارة عن مزيج بين جماعات لغوية و عرقية مختلفة من العرب و الآمازيغ[*] (الشاوية و القبائل و الطوارق)،تعتبر اللغة الرسمية و الوطنية في الدولة هي اللغة العربية و اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية ،و الإسلام هو دين الدولة ،و النظام الجمهوري هو نظام الدولة بحسب الدستور.

[*] **المادة 3** مكرر:"تامزيغت هي أيضا لغة وطنية،تعمل الدولة على ترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني".

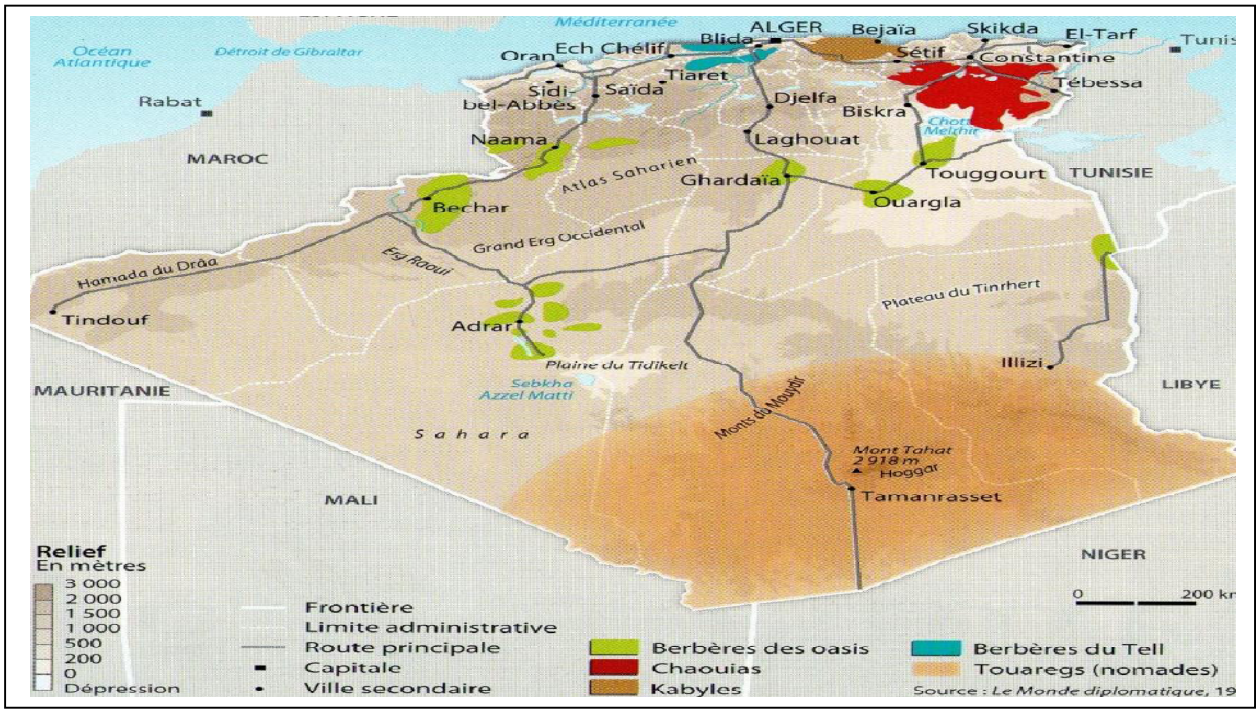

شكل رقم 3(التنوع اللغوي في الجزائر)

المصدر : « Moyen- Orient: géopolitique, géoéconomie, géostratégie et sociétés du monde arabo- musulman". N° 07, aout- septembre 2010, Paris: Areion group, P 17 ».

و نظرا لهذه المقومات التي سبق ذكرها فيعتبر سعي الجزائر نحو الريادة و قيادة المنطقة مطلبا مشروعا إن لم يكن واجبا إستراتيجيا ،و هو ما يجعلها محل منافسة خاصة من طرف الغريم التقليدي لها ،المغرب الأقصى بالنظر لاعتبارات تاريخية و سياسية ،ما إن هذه المعطيات الجغرافية و اتساع الحدود و اختلاف التضاريس بين الشمال و الجنوب جعل الحدود الجزائرية منكشفة و مفتوحة أمام التهديدات و المخاطر المختلفة و صعب من عملية التحكم بها و السيطرة عليها خاصة في ظل الإمكانات و الموارد ،و هو ما وضع الدولة الجزائرية أمام تحدي و رهان حقيقي ،خاصة على كاهل الجيش الوطني الشعبي المكلف حسب الدستور بحماية الحدود الإقليمية للدولة و صيانة سلامة ووحدة ترابها أمام الأطماع الخارجية،و تعتبر هذه المقومات هي اللبنة المشكلة للعقيدة الأمنية الجزائرية التي تستنبط منها سياستها الأمنية .

المطلب الثاني: دور العامل الجغرافي في بناء التصور الأمني الجزائري

1) العقيدة الأمنية الجزائرية: العقيدة « doctrine» كلمة لاتينية « doctrina» و معناها النظرية أو المنهج.[1]

العقيدة تمثل المسألة الأساسية و القضية الكبرى بالنسبة للإنسان ،لأنها تشكل تصوره حول وجوده في هذه الحياة و مصيره بعدها،و تعرف في أدبيات الثقافة الإسلامية بأنها" الإيمان الجازم و الحكم القاطع ،أو أنها ما يؤمن به الإنسان و يعقد عليه ضميره و يتخذه مذهبا و دينا يتصرف من منطلقه،و وصف السيد قطب رحمه الله العقيدة بأنها "تقدم إجابات تفسر للإنسان سر وجوده و مصيره....و تشرح له ما يحيط به و من حوله من نواميس،فيتبلور من خلالها سلوكه و تتحدد على ضوئها معاملاته و تفاعلاته مع هذه الحقائق".[2]

كان أول استخدام لمصطلح العقيدة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيس هاري ترومان Harry Truman سنة (1947) أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الشيوعي ،لكنها كتصور تعود إلى قبل هذا التاريخ ،"مع الحروب النابوليونية سنه (1799) و كانت مرادفا "للعقيدة العسكرية".

و عموما فالعقيدة الأمنية تتشكل في أذهان صناع القرار و تترجم في إستراتيجيات شاملة أو كبرى من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. كيف ترى و تعرف الدولة نفسها و كيف تريد أن تكون؟ (who we are ?).
2. ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين و الأهداف السياسة"الإستراتيجية "الأمنية ؟(what do we do ?).
3. كيف تنفذ هذه السياسة و ما هي وسائل تنفيذها ؟(how do we do that ?).
4. كيف كانت هذه السياسة الأمنية تنفذ سابقا ؟(how did we do taht in the past ?)[3].

[1] Dictionaries Toupie,"**definition de doctrine**",sur le site :
« http//:www.toupie.org/dictionaires/doctrine.htm »06/07/2013

[2] فهد بن محمد الشقحاء ،**الأمن الوطني :تصور شامل**.ط1،جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية،الرياض،2004،ص98.

[3] Charles Zorgbibe,**L'avenir de la sécurité internationale**.presses des science po,paris,2003,p59.

أما العقيدة العسكرية « la doctrine militaire » فهي :"مجموعة المبادئ و المرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة ،و ما تستلزمه من توفير للإمكانيات المادية و البشرية لتحقيقها على الواقع".[1]

أو هي:" السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في الصراع المسلح ،و تشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب و غايتها و طرق إدارتها ،و الأسس الجوهرية لإعداد البلاد للحرب".حسب:اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ.[2]

و تستمد الدولة عقيدتها من التوجه العام للدولة ،فيما يمكن أن نطلق عليه الفلسفة السياسية للدولة ،النابعة من مرجعياتها الإيديولوجية و الفكرية ،و المستمدة من الخلفيات التاريخية للدولة و ما له من تأثير على مبادئ ومنطلقات سياستها ،فالوقائع التاريخية مثلا هي التي تحدد الصديق من العدو إن كان للدولة حروب سابقة مع دولة أخرى .

تبلورت العقيدة الأمنية الجزائرية خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى السبعينات متأثرة بمشاكل الحدود، و قد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها أهمها العامل التاريخي ،حيث لعبت الثورة التحريرية دورا مهما في صياغتها ،حيث أصبحت الجزائر غداة الاستقلال تحمل لواء نصرة الحركات الثورية و حركات التحرر الوطني،بالإضافة إلى وزنها الجغرافي و الاقتصادي و الديمغرافي ،ما أعطاها وزنا جيوساسيا مهما في منطقة المغرب العربي و إفريقيا (كونها أكبر بلد إفريقي)،و رفضت الجزائر من منطلق مبادئها إبرام اتفاقيات دفاع ،أو منح تسهيلات عسكرية أو إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها،و لكن سعي المغرب الأقصى لتزعم المنطقة أدى إلى تنافس حاد بين الجارين ،غذته مشاكل الماضي و حرب الرمال سنة 1963 ،و هو ما طبع تصورا خاصا لدى الجزائر حول هذه الأخيرة.[3]

النزاع مع المغرب كان المحدد الأساسي ليس فقط لبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية فقط ،و لكن أصبح بنظر الجزائر تهديدا مباشرا لأمنها القومي ، ما دفعها لتطوير قدراتها العسكرية ، نتيجة المطالبات الترابية للمغرب لأجزاء من الجزائر،و

[1] منصور لخضاري،مرجع سابق،ص 267.

[2] محمد جمال الدين محفوظ،"**العقيدة العسكرية الإسلامية**".من الموقع:

« http// :stst.yoo7.com/t379-topic »(2013/07/11)

[3] بن عنتر عبد النور،مرجع سابق ،ص41.

احتلاله للصحراء الغربية و عدم اعترافه بحدوده الحالية ،ما دفع القيادة الجزائرية تعمد إلى تحضير نفسها و جيشها لحرب كلاسيكية ضد جيش نظاميو إمكانية الدخول في نزاع إقليمي مع المغرب[1].

و بالتالي فقد شكل العامل الجغرافي و التاريخي ملامح "بيئة الأمن القومي" للجزائر ،و طبع عقيدتها العسكرية بناءا على هذه المعطيات ،و كيف سياسته الأمنية بناءا على هذه التصورات لمحيطه الجغرافي.

2) السياسة الأمنية الجزائرية

السياسة الأمنية ،و يطلق عليها كذلك "الإستراتيجية"،"التصور"،"المنظومة":وهي فن و ممارسة العقيدة الأمنية، فهي عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة و المواطنين ،و تضطلع السياسة الأمنية بدور آني و آخر مستقبلي،فهي تحدد المصالح الحيوية للدولة و تضع الأسس و المبادئ اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية و المتوقعة الحدوث و التنبؤ بها ،بمعنى أن لها جانبا إستشرافيا ،فهي تضطلع بمهام حماية الأمن القومي للدولة من خلال الدفاع عن إقليمها و سلامة أراضيها ،مصالحها الحيوية ،نظام حكمها...من أي تهديد خارجي.

وتسمى "بمهمة الدفاع" تتكفل بها المؤسسة العسكرية ،كذلك شق داخلي يهتم بضمان امن المواطنين داخل الدولة "الأمن العام"و تتكفل بها الأجهزة الأمنية الداخلية.[2]

و بالتالي فتعتبر العقيدة الأمنية بمثابة المبدأ التوجيهي و الإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صياغة الإستراتيجية أو السياسة الأمنية للدولة ،فهي إسقاط لهذه المبادئ على أرض الواقع ،و أداة لتكريس أفكار و تصورات الدولة عن كيفية تحقيق أمنها و مواجهة التهديدات .

[1] نفس المرجع ،ص45.

[2] حسام حمزة،مرجع سابق ،ص 60.

المبحث الثاني : الرهانات التقليدية للأمن الوطني الجزائري

مسألة نزاعات الحدود مع دول الجوار

يشير اصطلاح نزاع الحدود « Boundary dispute » في الفقه الدولي إلى "ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين أو أكثر بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك "،و هو يختلف عن النزاع الإقليمي « territorial dispute » أو النزاع الذي يتعلق بالمطالبات الإقليمية بأجزاء من تراب الدول المجاورة.[1]

تدور الرهانات و التحديات التقليدية للأمن الوطني الجزائري حول مصادر التهديد الأساسية للدولة في كيانها و استمراريتها و وحدتها و سلامتها الترابية ،و تاريخيا فقد عمد الاستعمار الأوربي عند استعماره لدول المغرب العربي على زرع المنطقة بألغام مشاكل الحدود بين دول المنطقة ،و زرع بذور الفتنة بينها ،ما أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة، فقد كانت مشكلات الحدود و لا تزال من أهم المشكلات الدولية و المصدر الرئيسي للنزاعات و الصراعات الدولية، وتعتبر الجزائر من الدول التي لم تفصل بشكل نهائي في مسألة حدودها مع بعض دول الجوار :

المطلب الأول :دراسة في الحدود الشرقية للجزائر

أولا /دراسة في الحدود الجزائرية التونسية

كان الخلاف الحدودي بين البلدين يتمحور حول النقطة الحدودية رقم (233)،و التي ادعت تونس أنها تابعة لها ،و هي رقعة جغرافية بمساحة 17 كلم ،و ترى أن حدودها الجنوبية مع الجزائر غير مطابقة للخرائط الواردة في الإتفاقيات الموقعة بين البلدين ،أما الجزائر فقد تمسكت بمبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الإستعمار ،والمعترف بها من منظمة الوحدة الإفريقية ،و خلال عمليات البحث عن البترول من جانب البلدين بالقرب من المنطقة جنوب

[1] أحمد محمد الرشيدي ،**التسوية السلمية لمنازعات الحدود و المنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية**.ط1،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،العدد 37،الإمارات،2000،ص10.

العلامة الحدودية (233) و المعروفة باسم "حاسي بورما" وقعت إشتباكات مسلحة بين البلدين ،لكن سرعان ما تم التحكم في الوضع و احتواء الأزمة[1].

و في تطور لاحق وقعت الدولتان تونس و الجزائر معاهدة للاتفاق و الايخاء في 19مارس1983 ،نصت في مادتها الثانية على أن يتعهد الطرفان بالامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة في النزاعات التي تنشأ بينهما، و تم الإتفاق في مسالة الخلاف الحدودي بتوقيع إتفاق رسم الحدود سنة 1963.(بموجب المرسوم 63-450 المؤرخ في 26جويلية 1963)،[2] و التي لحقتها إتفاقية تخطيط الحدود الموقعة بتونس 06جانفي1970،المصادق عليها بموجب أمر رقم 70-02 المؤرخ في 15 جانفي 1970.[3]

في سنة 2003 تم الإتفاق حول تسوية الخلاف حول الحدود البحرية بين تونس و الجزائر ،و ذلك بقصد الحفاظ على الثروات الطبيعية و حماية البيئة و الإنقاذ في عرض البحر و الوقاية من اي تهديد للأمن ،و جاءت المصادقة على إتفاق رسم الحدود البحرية بعد تسع سنوات من إتفاق رسم الحدود البحرية،و ذلك طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-273 المؤرخ في 15 جمادى الثانية الموافق ل 14 أوت 2003.يتضمن التصديق على الاتفاق المتضمن الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية التونسية،الموقع في الجزائر في 11فيفري2002.[4]

و منه تعد مسألة الحدود البرية و البحرية مع تونس مسألة منتهية من الناحية القانونية و الإجرائية باعتراف البلدين بهذه الحدود ،و لا يشوبها أي قلق من شاكلة الأنماط التقليدية ،في حين تشهد هذه الحدود مشاكل من النمط اللادولاتي أو التهديدات الجديدة و سيتم التطرق إليه لاحقا.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،**نزاعات الحدود العربية** .ط1،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،2004،ص113.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد87،سنة 1963،ص 1721-1725.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد19،سنة 1970،ص 250-256.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 49،سنة2003،ص7- 10.

ثانيا/ دراسة في الحدود الجزائرية الليبية

تميزت العلاقات الجزائرية الليبية بالهدوء نظرا لخصوصية العلاقة بين البلدين ،خاصة مع الدعم الكبير الذي قدمته ليبيا للثورة التحريرية الجزائرية ،إلى غاية 1967 بعد حدوث تصعيد في الموقف العسكري بين البلدين بعد إدعاء ليبيا اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية في منطقة "امباس" ،مما اعتبرته ليبيا اختراق جزائريا لحدودها لمسافة سبعة كلمترات ،كما اتهمت ليبيا الطيران الحربي الجزائري بانتهاك أجوائها بقصد التصوير و الاستكشاف ،و كانت الجزائر تستند في توغلها إلى الإتفاقية الموقعة سنة1957 بين إدارة الاحتلال الفرنسي و ليبيا و الخاصة بتخطيط الحدود ،كما قامت فرنسا بتسجيلها في الأمم المتحدة ،و جاء رد ليبيا أنها لم تصادق على هذه المعاهدة،لكن سرعان ما تم تهدئة الوضع بين البلدين لتجنب تبعات التصعيد.[1]

و منذ ذلك الوقت و ليبيا تمارس سياسة المماطلة و التسويف في عملية تأسيس لجنة مشتركة لضبط الحدود ،في حين تمسكت الجزائر بإتفاقية 1957 في ترسيم حدودها مع ليبيا ،و تحججت ليبيا تارة بعدم ملائمة الوضع ،و مرة بعدم امتلاكها لخرائط و بقي الوضع على حاله و لم يتم ترسيم الحدود بين البلدين لغاية اليوم لكن دون مشاكل تذكر بخصوص هذا الملف بين البلدين ،و الحدود مستقرة منذ توقيع معاهدة الأخوة و حسن الجوار و التعاون بطرابلس في 01فيفري1969،و تمت المصادقة عليها بموجب الأمر رقم 69-21 المؤرخ في 09افريل1969[2].

المطلب الثاني :دراسة في الحدود الجنوبية للجزائر

أولا/ الحدود الجزائرية النيجيرية :تم الإتفاق بين الجزائر و النيجر على ترسيم و تعين الحدود بين البلدين و وضع العلامات الحدودية في 05جانفي 1983،و تمت المصادقة عليها بموجب المرسوم 83-379 المؤرخ في 28 ماي 1983[3].

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،مرجع سابق،ص115.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد33،سنة 1969،ص366-368

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد54،سنة1983،ص 1557-1560.

ثانيا/ الحدود الجزائرية المالية:تم الإتفاق كذلك بين الجمهورية الجزائرية و جمهورية مالي على ترسيم الحدود المشتركة بينهما و تعينها وفقا للخطوط الموروثة عن الإستعمار ،و تم التوقيع على الإتفاقية بالجزائر في 08ماي 1983،و تم المصادقة عليها بموجب المرسوم رقم 83-379 المؤرخ في 28ماي1983[1].

ثالثا/ الحدود الجزائرية الموريتانية :تم الإتفاق بين الجزائر و موريتانيا حول عملية وضع العلامات على الحدود بين البلدين وفقا للإتفاقية الموقعة بين البلدين بالجزائر في 13ديسمبر1983،و تم المصادقة عليها بموجب المرسوم84-33 المؤرخ في 18 فيفري1984.[2]

المطلب الثالث :دراسة في الحدود الغربية للجزائر

الحدود الجزائرية المغربية:بالنسبة للمغرب فقد رفض الإعتراف بحدوده مع الجزائر استنادا لبعض الحجج التاريخية و الاتفاقيات السابقة ،مثل معاهدة "لالة مغنية"* ،و التي نصت على ضبط الحدود بين الجزائر و المغرب انطلاقا من البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة "ثنية الساسي" مع الإبقاء على منطقة الصحراء المشتركة بين المغرب و الجزائر تابعة لسلطة الاحتلال الفرنسي.

و كان المغرب قد ادعى أن الإدارة الفرنسية عرضت على الملك محمد الخامس ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب لكنه رفض الأمر ،و ترك القضية حتى تتحرر الجزائر من الإستعمار ،و أنه جرى اتفاق سري بين الملك المغربي محمد الخامس و رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس على تأجيل بحث مسألة الحدود إلى ما بعد انتصار الثورة الجزائرية،و أخذ الجانب المغربي هذا الإتفاق باعتباره حجة و تصريح من طرف الجزائر بأحقية المطالبات المغربية بأجزاء من أراضيها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد23،سنة 1983،ص3336-3339.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد08،سنة 1984،ص 233-236.

* وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أغسطس/ آب 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب والدولة العثمانية لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضعية غامضة.

لم تتوقف المطالبات المغربية في مستوى التصريحات و البيانات فقط بل تعدتها بعد الإستقلال إلى تحرك القوات المغربية يوم 01أكتوبر 1963 نحو الحدود الجزائرية ،و استولت على مناطق أهمها "حاسي بيضة"و"تنجوب" بعد توغلها مسافة 50كلم خلف الحدود الجزائرية ،و قام وزير الخارجية الجزائري في حينها بالتنقل نحو وجدة المغربية والتقى وزير الخارجية المغربي آنذاك "رضا جديره" ،و تم الاتفاق على بحث المسألة على مستوى القمة[1].

و تم التوصل إلى اتفاق على وقف الأعمال العسكرية بين البلدين بعد أن اعتبرت المغرب الحادثة عبارة عن اعتداء من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية ،و لم يصمد "بلاغ الوفاق" الذي صدر من الجانبين و تضمن عدة نقاط من أهمها الامتناع عن القيام بأعمال عسكرية في المنطقة المتنازع عليها ،و التمهيد لعقد قمة بين الرئيسين الجزائري و المغربي سوى أسبوع ،حيث تجددت الاشتباكات بين الطرفين في 08/07 أكتوبر 1963،و ذلك باستخدام الأسلحة الثقيلة و إعلان حالة التعبئة استطاعت فيها القوات المغربية بحكم ميزان القوى الذي كان في صالحها الاستيلاء على المزيد من الأراضي ،و تحت هذا الضغط و فشل كل محاولات الاتصال و التسوية التي قام بها الجانب الجزائري ،تحرك ثوار جبهة التحرير الوطني و استولوا على مركز"إيش" العسكري المغربي كرد فعل على الاختراقات المغربية، و أمام هذا الوضع قرر الملك المغربي وقف القتال.[2]

و قد طرحت عدة مبادرات لحل الأزمة بين البلدين كان أولها قرار الجامعة العربية الصادر في 20 أكتوبر1963 و الذي يقضي ب:

- إيقاف جميع العمليات العسكرية
- دعوة الحكومتين الجزائرية و المغربية على سحب قواتهما إلى مواقعهما السابقة لعملية القتال.
- وقف الأعمال العدائية و التحريضية بين البلدين
- تشكيل لجنة وساطة من بين الدول الأعضاء الراغبة.

[1] لخضر موسوي مرجع سابق،ص44.

[2] لخضربورقعة ،**شاهد على إغتيال الثورة**.دار الحكمة للنشر،الجزائر،1990،ص134.

و تشكلت اللجنة آنذاك من الجمهورية العربية المتحدة (إتحاد مصر و سوريا) ،ليبيا،تونس و لبنان ،و التي أكدت على ضرورة تطبيق التوصيات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية المشار إليها سابقا،كما تم عرض المسألة على منظمة الوحدة الإفريقية ،و التي كانت دولها تتعاطف مع الجزائر و أكدت على ضرورة تطبيق توصيات مؤتمر (دكار) حول الحدود في إفريقيا،و استفادت المغرب من اعتراف المنظمة بوجود مشكل حدودي لها مع الجزائر.[1]

لكن هذه المبادرات لم تنجح في نزع فتيل الأزمة فقد خرق المغرب اتفاق وقف إطلاق النار في 02نوفمبر1963،و احتل منطقة "فيجيج" الجزائرية ،و بقيت الأوضاع على حالها إلى غاية سنة 1964 حيث جرى لقاء بين وزراء خارجية كل من الجزائر و المغرب على هامش مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة،حيث تم فيه الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الجانبين فيما بين 27/24 جانفي1964،ثم باشرت لجنة التحكيم مهمتها ،لتخرج بتوصيات تتعلق بإقامة منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين ،و انسحاب القوات المغربية إلى مواقعها الأصلية قبل بدء الاشتباك،و عقدت في الفترة مابين 1964إلى غاية فبراير 1965 لقاءات في باماكو و الرباط و الجزائر و القاهرة وبذلك دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة الانفراج النسبي من خلال ،تبادل الأسرى بين البلدين،تبادل التمثيل الدبلوماسي ووقف الحملات الدعائية...،لكن العلاقات ما فتئت أن توترت من جديد عقب تأميم الجزائر لمناجمها منها "منجم غار جبيلات"و الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب.[2]

إضافة إلى ذلك أثار التصريح الذي أدلى به مندوب الجزائر في الأم المتحدة آنذاك "توفيق بوعتوره" بضرورة إشراك الجزائر في أي إجراء يخص الصحراء الغربية مزيدا من التوتر بين البلدين،و عاد معه شبح التصعيد العسكري وحشد القوات على جانبي الحدود ،و ظل الأمر كذلك،يراوح مكانه ،حتى توصل البلدان إلى إبرام عدة اتفاقيات لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين انتهت بمعاهدة "إيفران" بتاريخ 15 جانفي1969،أتبعها تصريح تلمسان في 27 ماي 1970،و التصريح الجزائري المغربي الصادر بالرباط 15 جوان1972 و الذي وقع فيه الجانبان اتفاقية الحدود من جانب الرئيس

[1] بطرس بطرس غالي،**العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**.المكتبة الانجلومصرية،القاهرة،1987،ص251.

[2] بطرس بطرس غالي،مرجع سابق،ص 252.

"الحسن الثاني" و الرئيس "هواري بومدين"،و ذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية،و صادقت عليه الجزائر بموجب أمر رقم 73-33 المؤرخ في 17ماي1973[1]،و صادق عليه المغرب في 22 جوان 1992.

و على الرغم من أن المسألة قد طويت قانونيا مع تسجيل الاتفاقية في الأمم المتحدة بين البلدين إلا أن بعض الأصوات في المغرب لا تزال تنادي بأحقية هذا الأخير في مناطق من الجزائر و الصحراء الغربية ،و حتى موريتانيا فيما يسمى ب"مشروع المغرب الكبير".

الخريطة رقم 4 (مشروع المغرب الكبير le Grand Maroc)

المصدر: « الحدود الجزائرية المغربي/http//:ar.wikipedia.org/wiki »

و هو الموقف الذي قام به النظام المغربي بعد سنة 1975 عند تجدد النزاع عقب إحتلاله للصحراء الغربية، حيث تحجج بعدم مصادقة البرلمان المغربي على الإتفاق ،و هو مبرر على التراجع عن محتوى الإتفاق و اعتباره لاغيا من طرفها و هو ما يدلل على سوء النوايا للمغرب اتجاه الوحدة الترابية للجزائر.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد48،سنة1973،ص702-705.

و لقد أقرت معاهدة فيينا لسنة 1969 هذا المبدأ في نص المادة 45 و التي تشير إلى انه "لا يجوز للدولة بعد إطلاعها على الوقائع أن تتمسك بسبب من أسباب بطلان المعاهدة ،...."[1]

و بالتالي فقد دافعت الجزائر و بشدة على مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار ،و خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية الخامسة و الثلاثون المنعقدة بالجزائر ما بين 12و14جويلية 1999 تم التأكيد و بشدة على هذا المبدأ ،بحكم أنه ساهم و بشدة في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في القارة .[2]

و لقد أعادت مسألة احتلال المغرب للصحراء الغربية سنة 1975 بعد انسحاب الاحتلال الإسباني منها العلاقات الجزائرية المغربية إلى نقطة الصفر ،حيث اعتبرته الجزائر تهديدا مباشرا لها و لأمنها الوطني،كونه كشف الأطماع التوسعية للمغرب على حساب دول المنطقة ،و تجددت المواجهات بين الجانبين و كانت أول مواجهة عسكرية في منطقة "أمغلا" في 24 فيفري 1976،و استمرت لثلاثة أيام لم تنتهي إلا بتدخل من طرف مصر و تم نزع فتيل الأزمة، و شهدت الفترة التي أعقبتها قطع للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 07مارس 1976،و التي لم تعد إلا بعد اثني عشر سنة أي سنة 1988،و تلاها غلق للحدود بين البلدين سنة 1994 ،و فتور في العلاقة و تأرجحها بين التصعيد السياسي والإعلامي تارة و التخفيف و المهادنة تارة أخرى و لا تزال الأزمة على حالها إلى غاية اليوم.

و بالتالي فإن الجزائر و بحكم هذه التجربة التاريخية فيما يخص مسألة حدودها الغربية و علاقاتها مع المغرب الذي لم يتوان في الكشف عن أطماعه في التراب الجزائري فقد بنت عقيدتها العسكرية ،و منه كيفت سياستها أو إستراتيجيتها الأمنية و الدفاعية و حضرت جيشها لمواجهة أي اختراق لحدودها الإقليمية من طرف المغرب ،و هي متوجسة دائما و تراقب بحذر السياسات المغربية و تحركاتها و علاقاتها ،و كذا تسلحها للإبقاء على الجاهزية الدائمة لمواجهة أي اختراق للسيادة الجزائرية، خاصة و أن فكرة استعادة منطقة بشار و تندوف لا تزال مطروحة من طرف المغاربة [3]،و ما يؤكد ذلك التصريح الأخير لزعيم حزب الإستقلال المغربي و الشريك في حكومة "عبد الإله بلكيران" قد طالب المغرب بالسعي

[1] عمورة رابح،**النزاعات الحدودية في إفريقيا و طرق تسويتها**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص قانون دولي،جامعة الجزائر،2001،ص23.

[2] نفس المرجع ،ص28.

[3] عابد شارف،"**أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة و سياق أمني إقليمي متغير**".مركز الجزيرة للدراسات،أفريل 2013،ص5.

لاستعادة حقوقه المزعومة من الجزائر ،و هو ما استدعى توجه وزير الخارجية السابق "مراد مدلسي" للتنقل للرباط للاستفسار و الاحتجاج على هذه التصريحات العدائية من طرف حزب مشارك في الحكومة المغربية.

المبحث الثالث:التهديدات اللاتناظرية للأمن الوطني الجزائري

كما سبق و أن تحدثنا فإن الجزائر و بالإضافة إلى التهديدات التي تعاني منها فيما يخص مسألة "نزاعات الحدود" ،فإنها و مع توسع المضامين الخاصة بالأمن و موجة التهديدات الجديدة العابرة للحدود ،صار الرهان في تأمين خطوط الحدود في حد ذاتها من عمليات التسلل و التهريب ، فقد كشفت الإحصائيات و التقارير الأمنية الجزائرية ارتفاعا كبيرا في نسب التهريب و التي أصبحت تشكل نزيفا كبيرا للاقتصاد الوطني و تمس الأمن الاقتصادي للدولة وهو حال الحدود الغربية للجزائر بصفة خاصة.

كذلك شبكات الجريمة المنظمة،و الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تجارة المخدرات ...،و تحالفها مع الجماعات الإرهابية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي ،من بين القضايا الهامة التي تشغل بال الجزائر و تازم الوضع على حدودها الجنوبية .

كما يشكل عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي في دول الجوار عامل آخر جد مهم يلقي بضلاله على الوضع الداخلي للجزائر ،و ذلك من مغبة انتقال موجته نحو الجزائر ،مما يهدد الاستقرار الاجتماعي،كذلك قضية وقوع بعض دول الحزام الأمني للجزائر في الفوضى و الانفلات الأمني و انتشار السلاح في يد الأفراد و الجماعات و غياب لمظاهر سلطة الدولة ،و انحدارها نحو سلم الدول الفاشلة أو العاجزة مثل مالي و ليبيا و دلالاته بالنسبة لوضع حدود الجزائر الشرقية.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب العبر وطني

عانت الجزائر و لسنوات طويلة من ظاهرة الإرهاب حيث شهدت عشرية كاملة منه ،و الذي كان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي و توقيف المسار الانتخابي من طرف مؤسسة الجيش ،ما أدخل الجزائر في دوامة من العنف ، لم تنته إلا بمئات الآلاف من القتلى ،و الآلاف من المفقودين و الأرامل و الأيتام .

و ما ميز ظاهرة الإرهاب في الجزائر في ذلك الوقت أنها كانت داخلية ،و أن أفرادها كانوا من حزب الجماعة الإسلامية للإنقاذ المحل الذين اختاروا حمل السلاح ،و قد تعددت الجماعات المسلحة في تلك الفترة و اختلفت اتجاهاتها

و مرجعياتها،و كانت إما تستهدف النظام،أو قوات الأمن و الجيش،و منها من كانت تعمل على إقامة إمارة إسلامية،و منها من كان هدفه القتل....، و نذكر من بينها الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)،الجيش الإسلامي للإنقاذ(AIS)،الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FID)،الجماعة الإسلامية المسلحة(GIA)،جماعة الهجرة والتكفير،و هي أولى الجماعات التي كانت لها ارتباطات خارج الجزائر كونها مشكلة من المقاتلين الجزائريين الأفغان وتأسست سنة 1992،و أخيرا الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC)،و التي تأسست في 14 سبتمبر 1998،و التي أدرجتها الإدارة الأمريكية على لائحة الإرهاب سنة 2002 و التي كانت و منذ تأسيسها ذات توجهات إيديولوجية مرتبطة بجماعات خارجية ،و ما فتئت أن انضمت الجماعة إلى تنظيم القاعدة العالمي و بالتالي اتجاهها من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب فوق الوطني ،و تحول اسم الجماعة من "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[1]،و تولى إمارة الجماعة " (عبد المالك دروكدال) المدعو (عبد الودود) ،و هنا انتقل نشاطها إلى العمل الإقليمي من خلال توجهها نحو منطقة الصحراء و الساحل نتيجة تضييق الخناق عليها من طرف الجيش الجزائري في الشمال.

و يعزى تحول الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى "تنظيم القاعدة" إلى النكسات الكبرى التي منيت بها في الجزائر،فبحلول العام 2003،كانت الجماعة تعاني من الانقسامات الداخلية ،و نقص المال و المقاتلين ،و تخلي عدد كبير من المقاتلين عن أسلحتهم في إطار مبادرة المصالحة الوطنية ،و القضاء على عدد كبير منهم من طرف المصالح الأمنية المختصة،ما دفع بالبقية إلى الفرار نحو شمال مالي،كما لاحظت الجماعة توجه البعض من مقاتليها للقتال في العراق ضد القوات الأمريكية .و على حد تعبير تقرير صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن "النقطة التي يجب إبرازها هي المدى الذي فرضت الأحداث داخل الجزائر ،ضرورة إعادة النظر في عمليات الجماعة إقليميا،ما أدى إلى توريط مالي في ديناميكيات لا تملك الكثير لتفعله إزاءها ،و لا تملك أي سيطرة عليها[2].

[1] Khadija Mohsen Finan,**Les Défis Sécuritaires Au Maghreb**, 5 em Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée,(CIDOB),le 05-06 novembre,2007,p51.

[2] انوار بوخرص،**الجزائر و الصراع في مالي**.مؤسسة كارنجي للسلام الدولي،الشرق الأوسط،أكتوبر 2012،ص09.

منذ أن أنشأت الجماعة السلفية للدعوة و القتال قاعدتها في شمال مالي ،قامت بتعميق تواجدها في المنطقة من خلال إقامة روابط اجتماعية و قبلية مع سكان المنطقة،و زاد ثراؤها من وراء فرضها "الخوات" على عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود ، و العدد الكبير من الفديات من وراء اختطاف الأجانب*.

✓ **الجماعات الإرهابية و اختطاف الأجانب من اجل التمويل**

كانت أولى العمليات فيما يخص اختطاف الأجانب في الصحراء الجزائرية من طرف التنظيم الجديد AQMI هو اختطاف 32 سائحا أوربيا في صحراء جانت و إليزي في أفريل 2003 التي قادها الجزائري المدعو "عبد الرزاق البارا" ،و الذي أطلق سراحهم مقابل(4ملايين و 250 ألف اورو) كفدية دفعتها ألمانيا لقاء الإفراج عن رعاياها،ثم في سنة 2007 و في خطوة تدل على أقلمة التهديد الإرهابي انظم إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كل من الجماعة التونسية المقاتلة،الجماعة الليبية المقاتلة و الجماعة المغربية المقاتلة ،و لتتخذ من الصحراء المفتوحة بين دول الساحل منطقة نشاط لها ،ثم وسعت من نشاطها حيث تم اختطاف 04 أجانب"سويسري،ألمانية وبريطانيين" في 22جانفي 2009،على الحدود بين مالي و النيجر،كما اختطف في نوفمبر2009 خمسة أوربيين في عمليات متفرقة منهم فرنسي اعدم من طرف خاطفيه لدى محاولة قوات مشتركة فرنسية-موريتانية إطلاق سراحه بالقوة في صحراء "كيدال" شمال مالي في جويلية2010.[1]

و عمليات اختطاف الأجانب في الصحراء الجزائرية و في دول الساحل ،تضع الجزائر في ورطة ،فالجزائر مطالبة إما بتحمل مسؤولياتها كاملة في حماية الرعايا الأجانب على أراضيها ،سواء كانوا سواح،مستثمرين أو عمال ،لإثبات أن الأمن و الإستقرار قد استتب في المنطقة لجلب السواح و الاستثمارات و خلق جو جاذب للمستثمرين الأجانب (خاصة الشركات البترولية و التي أصبحت مؤخرا تعيد خياراتها في الاستثمار في الجزائر نتيجة الوضع الأمني غير المستقر،و منها

[1] حسام حمزة،مرجع سابق،ص94.

*تسعى الجزائر على المستوى الدولي ،و تقوم بنشاط دبلوماسي مكثف للتعريف بخطورة دفع الفدية للإرهابيين و التفاوض معهم،و تهدف مساعيها لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يجرم دفع الفدية.

من الشركات الأوربية من غادرت بالفعل و تنازلت عن أسهمها لصالح شركات آسيوية،و هو ما يهدد الصناعة البترولية الجزائرية)، و إما أن ترضخ للضغط الدولي و تقبل بالتدخل الأجنبي ،إما عن المشكل الثاني الذي يواجه الجزائر هو إقناع الدول الأوربية خاصة بضرورة منع دفع الفدية ،حيث تعتبر تمويلا مباشرا لهذه الجماعات و هو ما ينجر عنه تكثيف عملياتها كونها تصبح مربحة و أوال الفدية تذهب نحو شراء الأسلحة و تجنيد أعضاء جدد في صفوف هذه الجماعات،حيث تمكن عبد الرزاق البارة من وراء الفدية التي تلقاها من جراء الرهائن الأوربيين شراء 109 كلاشنكوف،400خرطوشة رشاش ،37 قاذفة آ ربي جي،11 سيارة رباعية الدفع،هواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية...،و كل ذلك تم شراؤه من مدينة "جاو" النيجيرية و "تومبوكتو" المالية.[1]

فالمشكلة الأمنية تظهر عبر ميوعة الحدود و سهولة التنقل عبرها في ظل شساعة الصحراء ،و هي النقطة التي أشار إليها الاجتماع الحكومي الدولي المعني بمنع الجريمة المنظمة و محاربة الإرهاب ،المنبثق عن الاتحاد الإفريقي غبر تعزيز الرقابة على الحدود و محاربة استيراد و تصدير و تخزين الأسلحة الصغيرة ،و الذخيرة و المتفجرات قصد منع وصلها ليد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.[2]

أما عن المناطق التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى نجد:

- المنطقة الأولى على الحدود الجزائرية-الليبية ،حيث المسلحون الليبيون و ينسقون مع الجماعات داخل الحدود الجزائرية.
- المنطقة الثانية تلك التي توجد على إمتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر ،مالي و موريتانيا .
- المنطقة الثالثة على الحدود الجنوبية الجزائرية المغربية.

[1] Alexis Kalambry.**Bande Sahélienne et le trafic d'armes : des cadres maliens implique ?**,sur le site :

« http// :www.malikounda.com/nouvelle voir .php ?indnouvelle=17489.»(03/10/2013)

[2] ديباجة مشروع برنامج عمل لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه و مكافحته و القضاء عليه المنعقد يوم 18جويلية 2003 من الموقع:

« Http// :www.un.casa.org/CASAupload/elibrary/repport AR.pdf »(2013/10/18)

- كذلك مؤخرا و عقب الأحداث الأمنية في تونس ظهر تهديد جديد للجماعات الإرهابية على الحدود الشرقية للجزائر مع تونس،حيث تشهد جبال "الشعامبي" المحاذية لولايتي تبسة و خنشلة الجزائريتين ،نشاطا مكثفا للجهاديين التونسيين[1].

– المقصود بتمويل الإرهاب

حسب الإتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب لعام 1999 عرفته انه:" يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل شخص يقوم بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة ،و بشكل غير مشروع ،و بإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها .....في الأعمال المؤدية إلى التسبب في قتل شخص مدني أو إصابته بجروح بدنية جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية ..."[2]

و بالتالي فالمقصود بتمويل الإرهاب أي دعم مالي في مختلف صوره –يقدم إلى الأفراد و المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية –و قد يأتي هذا التمويل من مصادر مشروعة كالجمعيات الخيرية أو أخرى غير مشروعة كتجارة المخدرات.

– ماهية مصادر و أساليب تمويل الإرهاب :تختلف أساليب تمويل الإرهاب تبعا لنوعه ،و مع ذلك فيوجد نوعان أساسيان من الأساليب التي يتبعها ممولو هذه الجماعات للقيام بنشاطاتها هما:

– التمويل المباشر بالأموال النقدية و العينية التي تقدمها بعض الدول لهذه الجماعات.

– التمويل المباشر بالأموال النقدية و العينية التي يقدمها بعض الأفراد و الجماعات و المؤسسات.

[1] بوبيبة نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**.رسالة متممة لنيل شهادة الماجستير،معهد البحوث و الدراسات العربية،القاهرة،2009،ص69.

[2] محمد السيد عرفة ،"**تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**".جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية ،الرياض،2009،ص21.

-كما أن هناك التمويل الذي يأخذ صورة تدريب الجماعات الإرهابية ،و التمويل من الفدية ،أو من خلال الترهيب و الإبتزاز ،غسيل الأموال أو من خلال تحالفها مع جماعات الجريمة المنظمة.[1]

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و علاقتها بالإرهاب

لم يكن الإجرام المنظم في الماضي يشكل مشكلة خارج المجتمعات التي ينشأ فيها ،حيث أصبح اليوم في طليعة اهتمامات المجتمع الدولي ،فقد أبرزت المنظمات الإجرامية قدرتها على إلحاق الضرر الاجتماعي بمجتمعات أخرى غير مجتمعاتها الأصلية ،و أصبحت هذه المنظمات مؤسسات تجارية دولية بحكم صفقاتها التجارية عبر الحدود و ما كسبته من أصول و نفوذ بفضل الأرباح التي تحققها من وراء نشاطها الغير شرعي ،و من ثم فإن تواجد ظاهرة الجريمة المنظمة يعد تهديدا للاستقرار الوطني ،فهي ليست بالنشاط الذي يستهدف مجرد بعض الضحايا من الأفراد ،أو بعض الخسائر في المنشآت و المرافق ،إنما تستهدف لساسا ضرب الاستقرار الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للدولة ،و من ثم فإن هدفها الرئيسي ضرب الأمون القومية للدول المستهدفة.[2]

عرفت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) الجريمة المنظمة أنها:"كل تنظيم أو تجمع من الأشخاص ينشط في نشاطات غير شرعية متواصلة يكون هدفه الأول إقامة مصالح عابرة للحدود الوطنية".

لقد أسهم التطور التكنولوجيا في وسائل الإتصال المختلفة ،و تطور وسائل النقل ،و الإتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول ،و انتشار الأسواق العالمية،في سهولة تنقل الناس و البضائع و الخدمات بين الدول ،و هو ما ساعد بدوره في توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[3].

حددت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000 الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرة للحدود: في حالة ارتكاب الجرم في أكثر من دولة واحدة ،إذا ارتكب في دولة واحدة و لكن جرى

[1] محمد السيد عرفة،مرجع سابق،ص81.

[2] عبد الفتاح مصطفى الصيفي،مصطفى عبد المجيد كاره و آخرون،"**الجريمة المنظمة التعريف والأنماط و الاتجاهات**".ط1،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،1999،ص99.

[3] مايا خاطر،الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و سبل مكافحتها.**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**،العدد 3،2011،ص7.

جانب كبير من الإعداد و التخطيط له أو توجيهه و الإشراف عليه في دولة أخرى،إذا ارتكب في دولة واحدة و لكن اشتركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة ، إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة و لكن كانت آثاره شديدة على دول أخرى.[1]

تتشابك نشاطات الجريمة المنظمة ،و أن حافظت على خاصية التخصص في مجالات محددة عن النشاط ،فمنها من تخصص في تجارة المخدرات و تأمين طرق تهريبها و ترويجها و منها من تنشط في الاتجار بالسلاح والبشر...وهو ما زاد في خطورة الظاهرة.

و إذا ما نظرنا إلى الجزائر فنجد أن هذه الأخيرة و نتيجة للخصائص الطبيعية التي سبق ذكرها من شساعة المساحة و طول الحدود البرية ووقوعها في مناطق صحراوية مفتوحة و صعبة التضاريس و المناخ ما يصعب على الأجهزة الأمنية السيطرة الكاملة عليها و بالتالي انكشافها ،ما جعلها أرضية خصبة لنشاطات غير قانونية تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في الصحراء الجزائرية و لها ارتباطات إقليمية خاصة في دول منطقة الساحل الصحراوية الساحل و هو ما جعل الجزائر تواجه تحديات حقيقية في ضبط حدودها الجنوبية و مواجهة هذه الشبكات الإجرامية العبر دولية التي تخترق الإقليم الجزائري و تقوم بعمليات التهريب و تجارة الأسلحة و المخدرات و الإتجار بالبشر و تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الصحراء الكبرى نحو الجزائر ،كما تعاونت هذه الشبكات مع المجموعات الإرهابية خاصة أمراء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الحركات الجهادية و الوطنية المسلحة في الساحل لتأمين نشاطها،و هو ما يشكل رهانا حقيقيا للأمن القومي الجزائري.

و من أبرز العوامل التي ساعدت كذلك على انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الجنوب الجزائري و ارتباطها بمنطقة الساحل هو بيئة النزاع و عدم الاستقرار في دول المنطقة خاصة في مالي و النيجر ،و انتشار الجماعات المسلحة و

[1] راجع "**المادة 03**" من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الحركات الانفصالية في ظل عجز الدولة إن لم نقل غياب مظاهر الدولة في تلك المناطق و السلطة في تلك المناطق تعود لتلك الجماعات.[1]

و من أشكال الجريمة المنظمة التي تعاني منها الجزائر و تخترق حدودها نذكر:

- **تجارة و تهريب المخدرات**: حيث تعتبر تجارة المخدرات أكبر مشكل يواجه الجزائر و يهدد أمنها القومي بالنظر إلى الكميات الضخمة المحجوزة و التي هي في ارتفاع مستمر و تعد الحدود الجزائرية –المغربية المصدر الأول لتهريب هذه السموم ،كون المغرب من أكبر المنتجين العالمين لنبتة القنب الهندي حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تهريب المخدرات في ارتفاع مستمر فقد بلغت الكمية المحجوزة خلال العشر الأشهر الأولي من سنة 2012 (130 طن و هي تمثل الضعف ب 47 مرة عما تم حجزه سنة 2011) "أما في النصف الأول من هذه السنة 2013 فقد بلغ حجم المخدرات المضبوطة من قبل مصالح الأمن 50 طن".

كما تعتبر الحدود الجنوبية ممر لمادتي الكوكايين و الهروين المهربين من طرف شبكات الجريمة المنظمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا الذي يعتبر طريقا دوليا لتجارة المخدرات باتجاه أوربا مرورا بالجزائر ،و بالموازاة مع هذه الكميات المضبوطة فإن المشكل الأكبر يتمثل في ارتفاع مخيف لنسبة تعاطي المخدرات في الجزائر (300 ألف مدمن حسب التقديرات،لكن العدد أكبر من ذلك بكثير) خاصة و أن الفئة الأكثر تعاطيا لها هم الشباب ،و ما ينتج عن هذه الظاهرة من جرائم أخرى نتيجة للإدمان من سرقة ،قتل ،خطف،و هو ما يعتبر تهديدا للأمن المجتمعي الجزائري.كما صارت عائدات تجارة المخدرات مصدر تمويل أساسي للجماعات الإرهابية بعد التضييق عليها من طرف الأجهزة الأمنية و شح مصادر التمويل الأخرى.

- **تجارة و تهريب الأسلحة**

أصبحت منطقة الساحل منطقة محورية بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود ،و التي تحقق أرباحا و ثراء سريعا، في حين تمثل التدفقات التجارية المشروعة الجزء الأكبر من التدفقات التجارية عبر الصحراء،و التي نتيجة لخصوصيتها أدت

[1] بوبيبة نبيل،مرجع سابق ،ص 79.

لإقامة ترتيبات غير رسمية مع أجهزة الأمن و الجمارك ،كتجارة الإبل بين كل من مالي و النيجر نحو الجزائر،كما أنه خلال التسعينيات من القرن الماضي أدت الاقتطاعات من ميزانية الدعم في الجزائر ،إلى تراجع اقتصادي جزئي،كما أن الحصار على ليبيا حفز عمليات التهريب ،كما حولت الصراعات السياسية في دول المنطقة و الصراع حول السلطة،و ضعف الدول إلى تحويل المنطقة إلى مركز رئيس لتجارة الأسلحة ،و في بعض الأحيان كانت الشبكات التي تسيطر على عمليات تهريب البضائع تدير عمليات تهريب السلاح.كما يتضح من حالة الحاج "بوتو" تاجر السلاح المعروف الذي كان يسيطر على تجارة الأسلحة في الصحراء الجزائرية و المهربة من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية.[1]

لقد ساهم تصاعد وتيرة النزاع في شمال مالي من حجم تجارة الأسلحة و تدفقها نحو الإقليم نتيجة للصراع في ليبيا نتيجة لفتح مخازن الأسلحة من طرف النظام الليبي ،ما أدى إلى عمليات نهب و تخزين لها ،و من ثم تهريبها عبر الحدود من طرف المنظمات الإجرامية أو الإرهابية نحو الساحل ،و كذلك الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن كتائب القذافي عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية رجعوا محملين بالأسلحة الليبية –و الطلب المتزايد عليها في شمال مالي و انتشارها عبر كامل منطقة الساحل ووقوعها في يد الجماعات الإرهابية،فقد أدت الحروب الأهلية و فشل الدول في المنطقة إلى زيادة نشاط الحركات أو التنظيمات المتمردة أو ما يعرف بأمراء الحرب ،و هو ما أوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة و من بينها الجزائر،حيث قال في هذا الصدد "ميري بيترسون" Merry Petterson " من دون شك نحن نعلم :أنه أينما وجدت الأسلحة تكون هناك نزاعات".[2]

و عن كمية الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل الإفريقي فهي تتجاوز 80 مليون قطعة ،أما عن محاور تهريبها فتتم عبر المحاور التالية :

– من النيجر نحو مالي ثم الجزائر ،أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر.

– من القرن الإفريقي نحو التشاد و من تشاد نحو الدول الأخرى شمال القارة.

[1] ولفرام لاخر،**الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء**.مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي،الشرق الأوسط،2012،ص4.

[2] Mamadou Aliou Barry.**Guerre et Trafics d'armes en Afrique**,**Approche Géostratégique**. paris :L'Harmatten2006,p45.

– و مؤخرا عقب الأزمة الليبية انعكس اتجاه التهريب من ليبيا نحو دول الساحل و من ثم نحو الجزائر شرقا و جنوبا.[1]

فالخطر الأمني ظاهرة في العجز الشبه كلي للمقاربات الأمنية التي تبنتها لحد الآن الدول الإفريقية و من بينها دول الساحل و الجزائر بخاصة في مواجهتها لتحديات الجريمة المنظمة العبر وطنية و عمليات تهريب الأسلحة.و هو الأمر الذي يوجب على هذه الدول تطوير مقاربات أمنية شاملة في إطار نظام أمن إقليمي. [2]

المطلب الثالث: ظاهرة التهريب و أثرها على الإقتصاد الوطني الجزائري

التهريب ظاهرة إجرامية عالمية تواجهها معظم دول العالم المتقدمة منها و المتخلفة ،و لو بدرجات متفاوتة من الخطورة،فهو يشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية و الاقتصادية لدى جميع الدول ،و التي لا يمكن للأمن الاجتماعي أن يتحقق دونها ،حيث تعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للأمن الوطني ،فيؤثر على منحى النمو،و يزعزع مصداقية الراغبين في الاستثمار ،و يخلف كذلك آثارا وخيمة على مستويات عدة اجتماعية،ثقافية،صحية و خاصة الأمنية منها خصوصا في ظل ارتباطها بالأشكال الأخرى للجريمة ،فلم تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في اقتضاء الحقوق الجمركية فقط،بل تجاوزتها إلى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة ، و تنال من مصالح المجتمع الأساسية،في الحالات التي يتضمن فيها التهريب سلعا محظورة.[3]

التهريب قانونا هو:"كل إستيراد للبضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك بصفة غير قانونية أو بطريقة الغش مثل تهريب المخدرات،النقود،الأسلحة النارية،المعادن،السيارات و العملة..."[4] ،و التهريب يكون عبر الحدود الجمركية للدولة.

[1] أبصير محمد طالب،**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبليات، جامعة الجزائر،2010،ص 110.

[2] Mamadou Aliou Barry,**op.cit**,p46.

[3] صالح بوكروح،**واقع التهريب و طرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات العمومية،جامعة الجزائر ،2011،ص11.

[4] انظر:الأمر **رقم 05-06** المؤرخ في 18 رجب عام 1426،الموافق ل 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.

تشهد ظاهرة التهريب تناميا خطيرا و مستمرا عبر الحدود الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة ،و التي شهدت فيها المنطقة حالة من الإنفلات الأمني نتيجة للأوضاع التي تعيشها دول المنطقة،و هو ما سهل على بارونات التهريب التكثيف من نشاطاتهم في ظل انشغال الأجهزة الأمنية في دول الجوار بالأوضاع الداخلية و تهميش مسألة تأمين الحدود،هذه الظاهرة التي تستنزف طاقات و شريان الاقتصاد الوطني رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة والأجهزة الأمنية لتفعيل دورها الرقابي في المناطق التي تشكل نقطة عبور على الحدود الشرقية،الغربية و الجنوبية،و تشير آخر الإحصاءات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني إلى تنامي رهيب لظاهرة التهريب عبر الحدود ،فإذا أخذنا كمثال عن الظاهرة مدينة مغنية الحدودية فيشير التقرير إلى إحصاء 3700 قضية تهريب تم معالجتها من قبل المصالح المعنية خلال الأربعة أشهر الأخيرة فقط،تمكنت فيها مصالح الأمن من ضبط 870 طن من المواد الغذائية،40 ألف خرطوشة سجائر و 515 رأس غنم،و حسب تقدير مصالح الدرك الوطني فإن التطور السريع للجريمة المنظمة ،قد غير من طابعها التقليدي المحدود إقليميا إلى المتطور و المنظم و العابر للحدود.[1]

كما قامت مصالح الأمن بضبط شحنة من المخدرات تقدر ب 15 قنطار في عملية واحدة في نفس المنطقة مهربة من المغرب عبر "مدينة آفلو"،و هو تحول في الطرق التي يستخدمها المهربون حسب ذات المصالح ،فنتيجة للتضييق المفروض على المهربين في المنطقة ليجدوا في كل مرة ممرات جديدة للتهريب.

تهريب الوقود: و الذي يعتبر من أكثر المشاكل التي تعاني منها الجزائر ،فحسب التقديرات فإنه يتم تهريب ما نسبته 25 % من الإنتاج الوطني من الوقود"حسب تصريح لوزير الداخلية الجزائري السابق دحو ولد قابلية" (و هو ما مقداره 1.5 مليار لتر سنويا ،و يستخدم في تشغيل 600 الف سيارة في الدول المجاورة للجزائر) نحو الدول المجاورة عن طريق التهريب(و هو ما يعادل خسارة للدولة بقيمة 1.3 مليار دولار سنويا) "حسب تصريح وزير الطاقة و المناجم الجزائري يوسف يوسفي" ،و هو ما يعتبر خطرا على الأمن الإقتصادي للجزائر،الوضع الذي دفع بالحكومة الجزائرية للقيام بتعديل

[1] بوطالب براهيمي،**مقاربة إقتصادية للتهريب في الجزائر**.رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية،جامعة الجزائر،2011،ص156.

للأمر 05-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 و المرسوم 06/287 المؤرخ في 26 أوت 2006 والخاصين بمكافحة التهريب ،حيث تم إدراج تهريب الوقود في خانة "**خطر على أمن الدولة و استقرار اقتصادها**".[1]

و قال الوزير الأول "عبد المالك سلال" في تصريح له أثناء زيارة قادته لولاية تيندوف أن الكميات الهائلة التي تهرب من الوقود الجزائري يتم مقايضتها بالمخدرات ،موضحا بان الجزائر تطلب من الدول المجاورة (في إشارة إلى تونس والمغرب) التنسيق الأمني لحماية الحدود و مكافحة التهريب ،و هو ما دفع بمصالح حرس الحدود و الدرك الوطني إلى إعلان حالة الطوارئ في المناطق الدودية للحد من الظاهرة،التي أصبحت تشكل أزمة حادة في التزود بالوقود في الولايات الحدودية الجزائرية ،الأمر الذي يهدد الاستقرار الإجتماعي.

كما ساهم تهريب السجائر إلى حد كبير و الذي بدأ منذ فترة الثمانينات ،و المستوردة عبر موريتانيا إلى إغراق الأسواق الجزائرية ،كما يتم توجيه تلك المستوردة عبر "كوتونو" في البينين و "لومي" في التوغو ،عبر النيجر وبوركينافاسو ،إلى ليبيا و الجزائر،في العام 2009 ،أشارت تقارير الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات و الجريمة UNODC إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل حوالي 60% من سوق التبغ الليبية ،و 18 % من السوق الجزائرية (228مليون دولار)، و أدى هذا النظام إلى تآكل الأجهزة الجمركية بسبب الفساد و التواطؤ بين المهربين و المسؤولين الأمنيين في دول مالي و النيجر و في ليبيا التي تتحكم قبيلة القذاذفة ذات النفوذ الواسع في عمليات التهريب عبر المنطقة الحدودية الجزائرية الليبية ،كما انه في الحدود الجزائرية الموريتانية يشتهر "مختار بلمختار "

القيادي في تنظيم القاعدة بكونه يدير عمليات تهريب السجائر عبر الصحراء.[2]

المطلب الرابع: ظاهرة الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي الجزائري

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أهم الانشغالات الأمنية للجزائر على اعتبار أنها تعاني و منذ سنوات من توافد الآلاف من الأفارقة الراغبين في الالتحاق بالضفة الشمالية للمتوسط مستغلين الجزائر لمنطقة عبور "transit" نحو

[1] سميرة بلعمري،**الجزائر تخسر 100مليار سنويا بسبب تهريب الوقود**.جريدة الشروق اليومية،2013/07/22.

[2] ولفرام لاخر،مرجع سابق،ص 6.

أوربا،و من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية الوافدة من إفريقيا ما وراء الصحراء نحو الشمال،نجد الهروب من النزاعات و الحروب الأهلية التي تعصف بدول إفريقيا،كذلك الفقر و موجات المجاعة التي ضربت معظم الدول الإفريقية،كذلك قوة الضغط الديمغرافي فالقارة السمراء تظم حوالي 800 مليون نسمة ،أي ما نسبته 13.5 % من سكان العالم،و البطالة و التهميش أيضا لعبت دورا رئيسا في هجرة الأفارقة الراغبين في تحسين مستوى معيشتهم،و لكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الجرة هي ظهور العنصر النسوي و الأطفال ضمن أفواج المهاجرين غير الشرعيين و هو ما زاد من مستوى التعقيدات و التهديدات الأمنية لتلك الظاهرة،بسبب استغلال هذه الفئات من طرف الشبكات الإجرامية في شبكات الدعارة و المتاجرة بالبشر و الأعضاء البشرية.[1]

و تعد الجزائر الوجهة الرئيسة و المعبر الأساسي للمهاجرين غير الشرعيين للمرور نحو أوربا ،و البداية تكون تحديدا عبر ولاية "جانت" ،و التي يمر عبرها كل المهاجرين السريين القادمين من النيجر و مالي و بوركينافاسو،و حتى من "الطوغو" و غانا،و من ثم إمكانية التوجه نحو ليبيا و منها نحو أوربا الغربية،و يعتبر هذا المنفذ واحدا من العديد من المنافذ التي تؤدي بالمهاجرين نحو السواحل الجزائرية إما "عنابة" للتوجه نحو (سردينا الإيطالية) أو "وهران" للتوجه نحو (إسبانيا)،و ذلك عبر البحر باستعمال الزوارق السريعة.[2]

تعتبر الآثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية كبيرة بالنسبة لأمون هذه الدول و يمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ تهديد امني يتمثل في اختلاط هؤلاء المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية و الجماعات الإجرامية البر وطنية.
- ✓ المتاجرة بالمخدرات و ذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم.

[1] Samuel Benshimon,**Les dangers de l'immigration clandestine**,disponible sur le site :
« http// :www.sahel-intelligence.com/fr/index.php?option=comcontenent &id=57&ltemid=31 »
(03/10/2013)

[2] Mehdi Lahlou,**Le Maghreb** :**lieux de transits** ,disponible sur le site :
« http// :www.lapenseedemidi.org/revues/revue10/articles/lahlou.pdf.p36.»(15/09/2013)

- ✓ صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية فالكثير من المهاجرين يقضون حتفهم في الصحراء نتيجة للعطش و الضياع وسط الرمال.
- ✓ تورط المهاجرين غير الشرعيين في تزوير العملة و الوثائق الرسمية(في شهر ماي فقط من سنة 2005 عالج الدرك الوطني الجزائري نحو 55 قضية تتعلق بتزوير الوثائق من طرف المهاجرين) ،و العمليات الإجرامية كالقتل و السرقة (ارتفاع عدد الجرائم المرتكبة من طرف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من 531 سنة 1992 إلى 10005 سنة 2003).[1]

وتعد الحدود الجزائرية –المالية و الجزائرية–النيجيرية من أكثر المناطق عبورا من طرف المهاجرين باتجاه "تمنراست" و باقي ولايات الجنوب ،ففي ظل شساعة الحدود يغتنم أصحاب التهريب ذلك في ظل معرفتهم بالمسالك،و يقومون بإيصال الراغبين في الهجرة باستعمال السيارات رباعية الدفع "الستايشن" مقابل دفع مبلغ 7000 دينار جزائري للفرد الواحد،

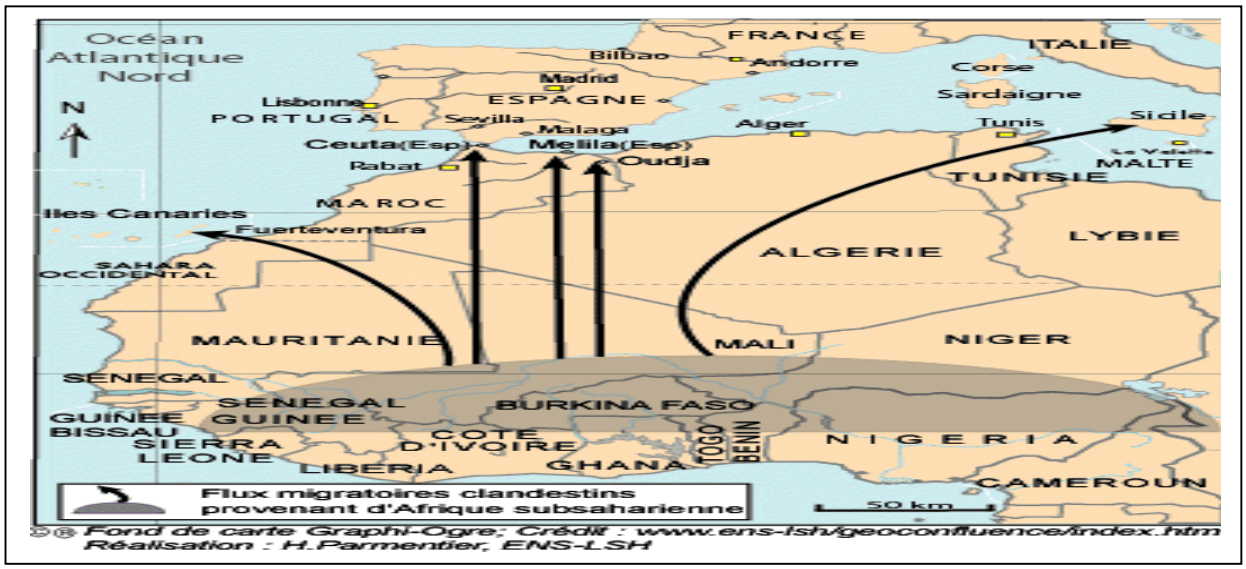

شكل 4: "خريطة توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

المصدر: « http://geoconfluences.ens-lsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut, »

[1] رقية العاقل،**إشكالية الهجرة و الأمن في غرب المتوسط**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر،2008،ص 119.

و لقد تم تقدير عدد المهاجرين غير الشرعيين من طرف المجلس البرلماني الأوربي بين (400ألف و 500 ألف سنويا)،و لقد تطورت العلاقة بين المهاجرين السريين و جماعات الجريمة المنظمة ،فهؤلاء يستغلون المهاجرين للانتشار عبر الحدود،و لاستخدامهم في ترويج المخدرات و نقلها،لكن بعد تشديد الرقابة على السواحل في ضفتي المتوسط تحولت الدول المغاربية من مناطق عبور إلى مناطق استقرار من طرف هؤلاء المهاجرين ،حيث تفيد الإحصائيات أن ما يقارب 65ألف إلى 120ألف مهاجر غير سري يقيمون بصفة غير شرعية في دول المغرب العربي ،و أن ما يقارب 1.5 مليون منهم يتواجدون في ليبيا(ضمن سياسة ليبيا الخاصة بالانفتاح على الهجرة الإفريقية و التي شجعها توجه نظام الرئيس السابق القذافي تجاه دول القارة).[1]

بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين الذين نجد مشكل آخر من نفس النمط و هو "اللاجئين" من دول الساحل الإفريقي و إفريقيا ما وراء الصحراء و الفارين من الحروب و النزاعات هناك،بالإضافة إلى الجوع و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية التي يعيشونها هناك ،فيلجئون نحو دول شمال إفريقيا و بخاصة الجزائر ،ففي الحرب الأخيرة في شمال مالي لجأ الآلاف من الماليين نحو الجزائر مجتازين الحدود،و هو ما يزيد من الأعباء على الجزائر للتكفل بهم.كذلك تعاني الجزائر من مشكل آخر و هم (الطوارق) الذين ينتشرون على عدة دول مجاورة للجنوب الجزائري ،حيث يتمتعون بحرية شبه مطلقة في التحرك عبر الحدود بين الجزائر /مالي/النيجر،و صعوبة التفريق بين الطوارق الجزائريين عن غيرهم،و حسب إحصائيات رسمية فيوجد في الجزائر حوالي 20 ألف مالي و نيجيري ،قدمت الجنسية ل 75% منهم.[2]

[1] ابصير محمد طالب،مرجع سابق،ص 86.

[2] N.Khaled,**profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en algérie**,rapport intermediaier de recherche ,CISP-algérie,p 04.sur le site :

« http//:www.ciddef-dz.com/pdf/revues/revue-14/profil-migrants-subsahariens.pdf.» (15.9.2013)

المبحث الرابع :الأوضاع الأمنية في دول الجوار و انعكاساتها على الجزائر

في إطار الظاهرة الأمنية الحديثة و ارتباطاتها الإقليمية فإن استقرار الجزائر و ضمان أمنها مرتبط بحجم و طبيعة التطورات الأمنية ، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي تحصل في دول الجوار الجغرافي أو كما تسمى (دول الحزام الأمني) فلا يمكن للجزائر أن تعزل نفسها عما يحدث في هذه الدول نتيجة انتقال هذه التهديدات عبر الحدود نحو الجزائر،و لعل أهم التحولات المؤثرة في المنطقة،هي أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" ،و إسقاط نظام "زين "العابدين بن علي " في تونس و نتائج سقوط النظام،و إسقاط نظام "معمر القذافي" من طرف حلف شمال الأطلسي نتيجة الأحداث المسلحة التي حصلت في ليبيا و ما أعقبها من نتائج هذا من جانب ،من جانب آخر نجد الأزمة السياسية والأمنية التي أعقبت الانقلاب العسكري في مالي ،و مشكلة الأزواد و ما أفرزته من تهديدات و مخاطر على الحدود الجنوبية للجزائر ،خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي،عقب سيطرة الجماعات الإرهابية ،و المجوعات الأزوادية على شمال مالي.

المطلب الأول: نموذج الفشل الدولاتي و انعكاساته على الأمن الإقليمي للجزائر

تعتبر الدولة فاشلة عندما تعجز عن أداء وظائفها لضمان الاستقرار و درجة الكفاءة على المستوى الداخلي ، وعدم قدرتها على فرض قوتها السياسية و العسكرية بالشكل المطلوب ،و هنا طرح "باري بوزان" ثلاثة مؤشرات لفشل الدولة ،كما فرق بين مصطلحي الدولة (state) و القدرة (power)،و المؤشرات هي:

1. الافتقاد إلى مصادر الشرعية.
2. العجز في مراقبة الإقليم الجغرافي
3. طبيعة الهياكل المؤسساتية و قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع الفئات دون استثناء.[1]

و بالتالي شجع هذا الفشل لدول منطقة الساحل بالإضافة إلى ليبيا صعود فواعل غير دولاتية تتحرك دون

[1] Luk Van Hove,**Regionalising Human Security in Africa**,UNU Occasional Paper,2004,p07. « http//:www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtmlk »(17/10/2013).

الدولة في هذه المناطق الحدودية خارج سلطة الدولة المركزية و هذه الفواعل كما سبق و تطرقنا إليها ،مثل شبكات الجريمة المنظمة و الإرهاب العابر للحدود ،و شبكات تهريب البشر ،كما ساهم الفراغ الأمني و الاقتصادي و حتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في مناطق الحدود الجزائرية في ترك المجال أمام انتشار هذه الظواهر السابقة الذكر، و التي تعتبر تهديدا عابرا للحدود و يؤثر على الأمن الوطني الجزائري.

وجدت الجزائر نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها الحالة المالية و ذلك بعد إنقلاب 2012 ،و الذي أدى لاحقا إلى إعلان قيام" كيان أزوادي" يضم شمال مالي ،و ما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر و توسيع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة و الناعمة ،و هي تهديدات تضعها الجزائر و تتعامل معها بحذر و دقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على الوحدة الترابية للجزائر ،نتيجة للروابط الإثنية و التاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي و الدول المغاربية.[1]

المطلب الثاني: أزمة شمال مالي و أمن الحدود الجنوبية للجزائر

فإذا انطلقنا من مشكلة الطوارق في شمال مالي "حركة الأزواد" و التي تعتبر من البؤر ذات الجغرافية السياسية البالغة الحساسية أمنيا ،و تعد من أقدم و اعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري ،و التي تعتبرا موروثا استعماريا ملغما من قبل الاستعمار الفرنسي الذي قسم الطوارق بين ستة دول هي الجزائر ،النيجر،مالي ،ليبيا وبوركينافاسو ،حيث وجدت هذه القبائل نفسها مشتتة في الصحراء ،و منذ ذلك الوقت و العلاقة متوترة بين هذه المجموعات و الدول التي تتواجد على أرضها ،و جراء التهميش الذي لاقته هذه المجموعات حملوا السلاح في وجه هذه الدول ،مطالبين بإقامة دولة قومية تجمع الطوارق في كيان سياسي واحد.

بدأ التمرد المسلح ضد قوات مالي في 17 جانفي 2012،بعد 6 أشهر بالضبط من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا ،كان التمرد بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA و التي تأسست في اكتوبر 2011،و التي تتكون من فسيفساء من الجماعات المسلحة ،حيث أدى تعاطي الرئيس المالي "ممادو توماني توري"مع الحرب في الشمال ضد

[1] بوحنيه قاوي،**الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**.مركز الجزيرة للدراسات ،أفريل 2012،ص9.

الجماعات الانفصالية إلى حدوث تمرد داخل الجيش،إذ أطاح مجلس عسكري بقيادة "هيا أمادو سانجو" ضد الرئيس "توري" الذي لم تتبقى من عهدته سوى 6 أسابيع ، و كان الإنقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة التي منيت بها القوات المالية على أيدي المتمردين الطوارق.[1]

و يتضح الدور المهيمن للجماعات الإجرامية و الإرهابية في ديناميكيات الصراع بشكل أفضل من خلال التحالف بين جماعة أنصار الدين و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،يضاف إليهم حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا ،و هي فرع منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (و التي ظهرت إلى الوجود عقب قيامها باختطاف ثلاث سياح أجانب من مخيم تيندوف بالجزائر في أكتوبر 2011) و التي عرف عنها تفضيلها لمهاجمة المصالح الجزائرية (و هي نفسها الجماعة التي قامت بالهجوم على القنصلية الجزائرية في غاو و اختطفت الدبلوماسيين الجزائريين منها في بداية الأزمة المالية) ، هذه الجماعات التي سيطرت على شمال مالي و دخلت في صدامات مع حركة تحرير أزواد المتمردة و استطاعت أن تنتزع منها معظم مدن الشمال المالي ،و اتجه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للتحضير لإعلان إمارة إسلامية ،حيث إضطرت حركة تحرير الأزواد ،التي أعلنت استقلال الإقليم في 5 أفريل 2012،بعد أن طردت القوات الحكومية من كيدال و غاو و تمبكتو ،للتنازل عن الأرض لقوات إسلامية مسلحة بقيادة –جماعة أنصار الدين– أكثر منها ثراء و أفضل تسليحا ،و هو ما عقد من الوضع في المنطقة في ظل التشابك والتعقيد الذي لحق بالأزمة ،و أصبحت الجزائر أمام وضع خطير على حدودها الجنوبية تمثل في سيطرة هذه الجماعات الإرهابية على إقليم كبير يعادل ثلثي مساحة مالي و يحاذي الحدود الجزائرية و دلالات ذلك على الأمن القومي الجزائري، سواء من الجانب الإنساني من جراء تدفق الآلاف من اللاجئين الفارين من الحرب في المنطقة ،أم من التوجس والخوف من انتقال النزاع نحو الجزائر نتيجة للروابط الموجودة بين طوارق الجزائر و قبائل مالي التارقية[2].

[1] أنوار بوخرص مرجع سابق ،ص 19.

[2] Denis Retaillé et Olivier Wolther,**Guerre au Sahara–Sahel** :**La Reconversion des Savoirs Nomades**,vol75,p.51,disponible sur le site :
« http// :www.cairn.info/revue-l-information géographique-2011-3-page-51.htm »(17/10/2013).

خاصة بعد التدخل الفرنسي في مالي ،و فرار الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تسيطر على المدن المالية باتجاه الشمال و بالضبط اتجاهها للتحصن في جبال "افوغاس" المحاذية للحدود الجزائرية ،و منهم من فر باتجاه الصحراء الليبية و آخرين نحو موريتانيا ،و هو ما يؤثر على استقرار الجنوب الجزائري على المدى المتوسط و البعيد،حيث قامت جماعات مسلحة مجهولة الهوية بكمائن عبر المسالك الصحراوية و سلبت المواطنين ممتلكاتهم عن طريق التهديد بالسلاح،كما تمت عدة عمليات تهريب للوقود و المواد الغذائية من الجنوب عبر الحدود لصالح هذه الجماعات،بمعنى أن العملية الفرنسية بمساعدة القوات الإفريقية قامت بدفع فلول الجماعات الإرهابية نحو الشمال باتجاه الجزائر و هو ما دفع هذه الأخيرة بالدفع بالمزيد من التعزيزات العسكرية و الوحدات نحو الحدود،و المضاعفة من الطلعات الجوية الاستكشافية،و إعلان منطقة الحدود "منطقة عسكرية مغلقة ،وأمرت قيادة الأركان بتطبيق قواعد الإشتباك في حال إختراق الحدود.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على استقرار الحدود الشرقية الجزائرية

أضحى الملف الأمني الليبي من بين أهم الانشغالات الأمنية للجزائر عقب التدخل الغربي في ليبيا و إسقاط نظام العقيد القذافي و استيلاء الثوار على الحكم في ليبيا،و يعد انتشار السلاح في يد المليشيات ابرز العقبات أمام عملية الانتقال و بناء الدولة في ليبيا ،و ما زاد من حدة الأزمة هما الفشل و العجز الحكوميين ،حيث ارتفع عدد المجموعات المسلحة مباشرة عقب الإعلان عن تحرير ليبيا و توقف القتال في 2011/10/23 و بلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية 143 ألفا،فيما لم تتعدى التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد نظام القذافي 30ألف مقاتل،،و من ناحية أخرى فإن حكومتي "عبد الرحيم الكيب"و "علي زيدان" تعتبران ضعيفتان أمام سلطة هذه الجماعات و لا تملك السيطرة حتى على المقرات الحكومية فما بالك بالبلاد،حيث لا يوجد على ارض الواقع عمل ملموس لإعادة بناء الشرطة و الجيش.[1]

[1] السنوسي بسيكري،**ليبيا:التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية**.مركز الجزيرة للدراسات،ماي2011،ص2.

كذلك تمرد العديد من المجموعات المسلحة ،و تحولها نحو الجريمة المنظمة و المتاجرة بالأسلحة و السرقة والنهب بالقوة ،و وقوع انتهاكات من خطف لمسؤولين في الدولة ،و اعتقال الآلاف من مسؤولي النظام السابق و القيام بعمليات التعذيب و القتل في حقهم ،كذلك نجد عدم قدرة الحكومة المركزية حتى على ضمان أمن العاصمة طرابلس ،بعد قيام المجموعات المسلحة و المليشيات التي تمتلك أسلحة ثقيلة،رفضت تسليمها،و أصبحت تشكل سلطة موازية في ليبيا بحصار العديد من المقرات الحكومية و الوزارات السيادية منها ،مقر البرلمان* ،وزارة الخارجية ،مقر الحكومة ،وزارة العدل ،و ذلك لأجل تمرير مطالبها تحت الضغط ،و كان آخرها اختطاف رئيس الحكومة الحالي"علي زيدان" من قبل مسلحين من مقر إقامته في العاصمة و تهديده و استجوابه لعدة ساعات قبل إطلاق سراحه ،و هذا يعد خرقا كبيرا للأمن في ليبيا ، ما يثبت مدى العجز و الخرق الأمني و الفشل الدولاتي في هذا البلد المحاذي للجزائر، و تبعات هذا الفراغ الأمني على استقرار الحدود الشرقية للجزائر[1].

إلى جانب هذه الخروقات يوحد أيضا تغلل جماعات القاعدة الفارين من شمال مالي عقب التدخل الفرنسي هناك ،و الدفع بها للتقهقر و التراجع نحو ليبيا عبر صحراء النيجر، أين شكل الفراغ الأمني الليبي بيئة جيدة لإقامة معسكرات لهذه الجماعات في صحراء ليبيا المفتوحة ،و اتخاذها كمراكز انطلاق للقيام بعملياتها في الساحل و الجزائر.

أهم حدثين يدللان على انتشار الجماعات الإرهابية و تغلغلها داخل ليبيا هما:أولا الهجوم على مقر السفارة الأمريكية في طرابلس و قتل السفير الأمريكي و بعض العاملين في السفارة هناك،و ثانيها هو الهجوم على الحقل النفطي الجزائري في "عين امناس" أين تم احتجاز رهائن غربيين و انتهت العملية بمقتل 38 رعية أجنبي من عمال محطة "تغنتورين" الغازية ،حيث تشير التقارير الأمنية إلى أن المهاجمين انطلقوا من التراب الليبي و تلقوا التدريب في معسكرات القاعدة في ليبيا ،و هو ما يدلل على المخاوف الجزائرية من تداعيات الأزمة الأمنية في ليبيا .

* قامت المليشيات المسلحة بضرب حصار على مقر البرلمان لعدة أيام و الضغط على الحكومة من أجل تمرير قانون "العزل السياسي" و المصادقة عليه من قبل البرلمان تحت التهديد.

[1] السنوسي بسيكري،مرجع سابق،ص6.

كما لا تزال الحكومة و وزارة الداخلية و حرس الحدود التابعة لقيادة الأركان عاجزة عن ضبط الحدود و المنافذ البرية و البحرية،و بحسب مبعوث الأمم المتحدة الخاص و رئيس بعثتها في ليبيا "طارق متري" فإن الأمن على امتداد الحدود الليبية مازال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة،و تشكل الخروقات على الحدود الجزائرية– الليبية و كذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول،و قد أظهرت الإجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية الجزائر ليبيا و تونس ، والقمة التي جمعت رؤساء حكومات هذه الدول في "غدامس" الليبية القريبة من الحدود المشتركة بين الدول الثلاث ،في جانفي 2011 شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون و المتمثلة في تهريب الأسلحة و المخدرات و السلع الغذائية و الوقود المدعم،و التي تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار الجزائر و هدرا لمواردها المالية ،و هذا ما يفرض على الجزائر المزيد من الإجراءات الأمنية و العسكرية لضبط الحدود ،و ما يصعب من مهمة ضبط الحدود الليبية الجزائرية هو غياب التنسيق مع الجانب الليبي(عم وجود لحرس الحدود أو الجيش).

فقد حذرت تقارير أمنية جزائرية من سيطرة كتائب ليبية سلفية متشددة على الحدود البرية بين الجزائر وليبيا، في ظل حالة الفوضى التي تشهدها الحدود، وتسيطر مجموعات مسلحة ليبية لا يخضع أغلبها للسلطة المباشرة للحكومة المركزية على نصف الحدود البرية بين الجزائر وليبيا تقريبا، وأحصت هذه ال تقارير وجود 14 فصيلا مسلحا يسيطر على أجزاء مهمة من الحدود البرية بين الجزائر وليبيا[1].

[1] محمد بن احمد،**لا تعامل للجيش الجزائري مع المليشيات الليبية**.جريدة الخبر اليومية،2013/10/23.

خلاصة الفصل الثاني

ما يمكن التوصل إليه في نهاية هذا الفصل هو أن الموقع الجيو-ستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر ،و باعتبارها أكبر دولة إفريقية ،ووقوع حدودها الجنوبية بمحاذاة منطقة الساحل الإفريقي(بالنظر لخصوصية هذه المنطقة و دولها من حيث الوضع الإقتصادي ،الإجتماعي و التنموي و الفشل الدولاتي) ،هذا الوقع يضاف إليه طبيعة تضاريس الجزائر فنصف مساحتها عبارة عن صحاري مفتوحة ما جعل حدودها المترامية الأطراف مفتوحة و منكشفة و يصعب ضبطها و تأمينها بشكل كلي و كامل أمام خطر التهديدات الزاحفة من دول الجوار.

من جهة أخرى فقد ساهم الثقل الجيو-ستراتيجي للجزائر في المنطقة ،و الإعتبارات التاريخية و السياسية في بلورة العقيدة العسكرية الجزائرية التي تأخذ بعين الإعتبار الإقليم الذي تنتمي إليه كونه يمكن أن يكون مصدر الخطر المتربص بالدولة ،و ذلك بالنظر إلى انعكاس الإعتداء المغربي غداة الإستقلال على الأراضي الجزائرية و محاولة المساس بالوحدة الترابية لها،ما جعل هذا الحادث يطبع العقيدة العسكرية لهذه الأخيرة ،و وجه سياسة الجزائر الأمنية بناءا على تصورها لمحيطها الإقليمي الجغرافي.

من المتعارف عليه أن الجزائر لا تملك إستراتيجية عسكرية واضحة و مدونة و لذلك قمنا بإطلاق مصطلح " السياسة الأمنية"على الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لحماية الدولة و المواطن،و فيما يخص التهديدات التي تواجه الجزائر فتم تقسيمها إلى نمطين:

- التهديدات التقليدية و المتمثلة في "نزاعات الحدود" ،"النزاعات الإقليمية"،و نماذج دراستها من خلال التطرق لوضعية حدود الجزائر مع دول الجوار من الناحية القانونية و السياسية و الجغرافية الواقعية،و من أمثلة نزاعات الحدود ما حصل مع تونس و ليبيا،و النزاعات الإقليمية نموذج النزاع العسكري و العلاقات المتوترة مع المغرب.
- أما النمط الثاني فيتمثل في التهديدات اللاتناظرية التي تواجهها الجزائر و تمثل الرهان المعاصر للأمن القومي الجزائري ،و الذي يعتبر محيطها الإقليمي هو مصدرها،و التي تسعى الجزائر إلى حماية نفسها من خلال تحصين حدودها و جعلها مانعة ضد هذه المعضلات الأمنية،و من أشكال هذه المهددات الإرهاب و تنظيم القاعدة في

بلاد المغرب الإسلامي الذي يعتبر مشكل يؤرق الجزائر و يستنزف طاقاتها منذ أكثر من عشريتين و نصف من الزمن ،و انتقل من التأثير و العمل الداخلي نحو العمل الإقليمي و التوجه نحو منطقة الساحل و بالأخص دولة مالي،نتيجة للفشل الدولاتي في هذه المنطقة و غياب مظاهر الدولة في تلك المناطق ما ساعد هذه المجموعات على عملها ،إلى جانب الجريمة المنظمة ،و تحالفها مع هذه الجماعات في وجه دول المنطقة، مشكل الهجرة غير الشرعية،و تجارة المخدرات و تهريبها،و بعد مشكل التهريب من أكبر المسائل التي تستنزف الإقتصاد الوطني و تؤثر على الأمن الوطني،خاصة تهريب الوقود و السلع المدعمة نحو دول الجوار و مبادلتها بالمخدرات ...

أما الشاغل الأمني الآخر للجزائر هو وضع الدول في دول الساحل الضعيفة و التي تعاني من الفشل،خاصة في مالي أزمة الطوارق في المنطقة،و قضية الأزواد (خاصة عقب الإنقلاب في 2012 و ما تبعه من سيطرة المجموعات الإرهابية على شمال مالي و بعدها التدخل الأجنبي الفرنسي في المنطقة و الذي عملت الجزائر جاهدة و لسنوات على عدم حدوثه)،و التي تعود لعقود من الزمن ،حيث سعت الجزائر لسنوات طويلة لحل هذا المشكل على حدودها الجنوبية لما له من تأثير على وحدتها الترابية و العرقية.

الفصل الثالث

من خلال ما سبق تقديمه يتبن لنا حجم الرهانات و التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر ،سواء في الداخل أم في محيطها الخارجي من دول الجوار،و هو ما يحتم على الجزائر البحث عن سبل و آليات إقليمية و دولية لأجل التصدي لهذه التهديدات الجديدة،و ذلك كون هذه الرهانات الأمنية العابرة للحدود تستلزم التنسيق بين الدول محل التهديد للتشاور فيما بينها للوصول إلى مقاربة أمنية شاملة.

و لقد سعت الجزائر جاهدة لأجل الوصول إلى مقاربة أمنية إقليمية ،قائمة على التنسيق المشترك و التعاون الأمني العسكري و الإستخباراتي ،و حتى الاقتصادي و التنموي لأجل الوصول إلى حل هذه المشاكل ،مع الحرص على عدم تدخل الدول الخارجية في المنطقة ،فلقد راهنت الجزائر على قدرة دول المنطقة لوحدها على حل مشاكلها وذلك لما يعنيه التدخل بالنسبة لسيادة هذه الدول.

و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الميكانيزمات المتخذة من طرف الجزائر لتأمين حدودها ،من المقاربة العسكرية في ضمان الأمن القومي في ظل التحديات الإقليمية ،القائمة على بناء جيش قوي محترف و تزويده بمختلف الأسلحة والتكنلوجيات العسكرية المتطورة ،ثم التطرق إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تبني الجزائر عليها معاملاتها مع باقي الدول و المنظمات الدولية،ثم دراسة بعض نماذج التعاون الجزائري مع دول الجوار في مجال مكافحة الإرهاب،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية ،و ذلك من خلال دراسة الإقليم المغاربي،المتوسطي،و الإفريقي،و دراسة حالة لتعامل الجزائر مع مشكلة الأزواد و الإرهاب في شمال مالي.

المبحث الأول: المقاربة الأمنية في ضبط الحدود لمواجهة التهديدات الإقليمية

نظرا لكون الجزائر تواجه تهديدات خارجية إقليمية تطرح في الوقت الراهن تحد كبير على مدى فعالية المؤسسة العسكرية وقدرتها على الحفاظ على الأمن الوطني في بعده الدفاعي، أي سلامة الحدود وحفظ السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية في أضيق نطاقه .

وعليه مثل هذه السياسة الأمنية القومية شيء ضروري للجزائر، بحيث أنها تساعد على الضبط الدقيق والمدروس للتهديدات الحالية والمحتملة الوقوع من جهة، كما أنها تمكن من ضبط المعادلة بين الإستراتيجية الموضوعية والموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيقها في وضع إقليمي متأجج ذو قابلية للانفجار في أي لحظة وفي أي نقطة جغرافية[1].

لكن و قبل الحديث عن القوة العسكرية و دور الجيش في مواجهة كل التهديدات المتربصة بالأمن القومي الجزائري ،لابد من التعرف على الجانب السلمي أو الوقائي ،قبل الوصول إلى مرحلة التعامل الأمني مع هذه القضايا ، فقد لقد سعت الجزائر إلى ضمان علاقات مع دول الجوار مبنية على أساس التنسيق و التعاون للحفاظ على السلم، الأمن و الإستقرار الإقليميين.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية الجزائرية لضمان السلم و الأمن الإقليميين

تقوم تعاملات الجزائر الخارجية على مجموعة من المحددات و المبادئ الراسخة و التي تعتبر ثمرة الثورة التحريرية الكبرى، وتعتبر هذه المبادئ بمثابة المرجعية في تفاعلاتها الدولية ،حيث في سعيها لتحقيق أمنها القومي تسعى الجزائر لضمان الأمن و السلم و الإستقرار في الإقليم الذي تنتمي إليه و تتأثر به ،لهذا نلمس ذلك في طبيعة التوجه الدبلوماسي ومواقف الجزائر من القضايا الجهوية ،الإقليمية و الدولية .

- **مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع دول الجوار**

إلى جانب اهتمامها بالقوة العسكرية و بناء جيش قوي قادر على القيام بالمهام المنوطة به في حماية الأمن الوطني

[1] هيثم الكلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، 1996، ص 70.

و التراب الوطني و الوحدة الوطنية ، لم تهمل الجزائر الجانب الدبلوماسي الذي أعطته أهمية كبرى في التعامل مع مثل هذه المشاكل من خلال سعيها إلى محاولة حل نزاعاتها الحدودية عن طريق التفاوض و الطرق السلمية،و إلى التعاون مع دول الجوار لمواجهة التهديدات المشتركة ،خاصة و أن الدستور الجزائري الذي يمنع قيام الجيش بعمليات و نشاطات خارج حدوده،في مقابل تهديدات تأتي من وراء الحدود فأن الجزائر وجدت نفسها أمام رهان جديد و هو التوفيق بين احترام الدستور و عدم الزج به في عمليات غير معروفة النتائج خارج الحدود وبين المتطلبات الأمنية و منه لا بد من معرفة مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية التي بنت عليها علاقاتها مع دول الجوار.

1.**مبدأ حسن الجوار الإيجابي**:و المعلن عنه من طرف الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة في 20 ديسمبر1980،و الذي يعني إنهاء النزاعات الإقليمية و إقامة تعاون جهوي عبر الحدود[1].

و حسن الجوار البسيط يعني عدم الإعتداء و تفادي التدخل في الشؤون الداخلية من جانب و من جانب آخر إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب و التكامل في المصالح بما يخدم كل البلدان المعنية ،و التنسيق المستمر بالنسبة للقضايا ذات الإهتمام المشترك ،بالإضافة إلى تنمية السلم بين دول الجوار عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور.

2.مبدأ التعاون:يقوم مبدأ التعاون على توقيع إتفاقيات الإخاء و التعاون و حسن الجوار مع كل الدول المجاورة ،و قد وقعتها الجزائر مع كل دول الجوار ما عدا المغرب ،و من أمثلة التعاون مع دول الجوار ،العمل المشترك بين الجزائر و تونس لإقامة مناطق صناعية في المناطق الحدودية ،في إطار مخطط لتنمية هذه المناطق،كما تم تشكيل اللجنة المختلطة الجزائرية-التونسية الكبرى و لجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية[2].

3.مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:تم إثارة مشكل المنازعات الحدودية للجزائر مع بعض دول الجوار خاصة مع المغرب ،و لقد ركزت الجزائر في تعاملها مع هذه المنازعات على الدبلماسية،و على تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي،منتهجة في ذلك سياسة –حسن الجوار الإيجابي-مع الدول التي تتقاسم معها الحدود،و كان من أهم نتائج هذه السياسة التوقيع

[1] إبراهيم سعادة،**الجزائر و الأمن الإقليمي**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2002 ،ص09.

[2] سليم العايب،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية و مستقبليات ،الجزائر،2010،ص30.

على العديد من الإتفاقيات مع دول الجوار و من بينها اتفاقيات ترسيم الحدود[1]،و نلمس هذا الإتجاه السلمي في علاقات الجزائر مع دول الجوار من خلال دستورها حيث نصت المادة 89 على أنه:"تمتنع الجمهورية الجزائرية ،طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية ،عن الإلتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها،و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"[2].

4.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:و يتضمن هذا المبدأ الراسخ في السياسة الخارجية الجزائرية ،الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في الأقاليم المجاورة ،و عدم التدخل فيما يجري فيها ،مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ،و تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر إحتراما لهذا المبدأ و الداعية لتطبيقه ،و هو ما يفسر موقفها الحيادي في الأحداث الأخيرة التي حصلت في كل من تونس ،و التدخل الغربي في ليبيا ،و الإنقلاب الذي حدث في مالي و التدخل الفرنسي في هذا البلد المجاور،و دعت الجزائر إلى إتباع القنوات الأممية لحل لهذه المشاكل ،إما في إطار المنظمات الأممية أو الإقليمية[3]،و تكرس المادة 90 من الدستور الجزائري هذا التوجه حيث نصت على أنه:"وفاء لمبادئ عدم الإنحياز و أهدافه ،تناضل الجزائر من أجل السلم ،و التعايش السلمي،و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"[4].

5. مبدأ إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار:ترى الجزائر أن مسألة ضبط الحدود و ترسيمها تشكل ضمانة لدعم مبادئ حسن الجوار و تكريسا للسلم و الأمن الإقليمي،و أن أي مطالبة بتعديل الحدود الموروثة عن الإستعمار سيدخل القارة الإفريقية في حروب مدمرة،و لذلك وجب احترام الوحدة الترابية للدول.

6.مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:و الذي يعد من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية ،و التي تعتبر تكملة لمبادئ الثورة التحريرية الكبرى،و هو مساعدة الشعوب المستعمرة عبر العالم،و تعد مسألة الصحراء الغربية من المنظور الجزائري من القضايا الجوهرية في مسار تصفية الإستعمار،و أن الإحتلال المغربي للأراضي الصحراوية يقع في خانة التهديد للأمن

[1] سليم العايب،مرجع سابق ص33.

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[3] سليم العايب مرجع سابق،ص34.

[4] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الإقليم المغربي ككل ،و لا يخدم مسار الإستقرار و التعاون بين دول المنطقة ،لذا وجب حل المسألة و إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره،و هو ما يخدم تدعيم علاقات التفاهم و حسن الجوار و التعاون بين دول المنطقة[1].

تنص المادة 92 من الدستور الجزائري على أنه:"يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية ،في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الإقتصادي ،من أجل حقها في تقرير المصير و الإستقلال،بعدا أساسيا للسيادة الوطنية"[2].

7.مبدأ الدفاع عن السلم و الأمن الجهويين: فالجزائر تولي أهمية كبرى للأمن و الاستقرار الإقليمي ،و ذلك في مواجهة الخطر الخارجي من جهة ،و تجنب تدمير الذات داخليا من خلال الدخول في نزاعات بينية تؤدي إلى الضرر المشترك لدول الجوار ،و إضعاف لدول المنطقة في مواجهة التهديدات الخارجية،و دعت دائما لضرورة الوقوف في وجه التدخل الخارجي ،و ضرورة حل المسائل البينية بصورة ودية و في إطار العمل الثنائي،و ضمن الأطر الجهوية و المنظمات الإقليمية و القارية في إفريقيا.

و بالتالي فقد سعت الجزائر جاهدة من خلال قنواتها الدبلوماسية أن تحافظ على الأمن و الإستقرار الإقليمي والجهوي ،حيث نلمس هذا التوجه من خلال المبادئ الخاصة بسياستها الخارجية و التي تحكم تعاملاتها مع دول الجوار، والتي تستند على معادلة قائمة على ثلاثية مشكلة من ،إعداد جيش قوي محترف قادر على تأمين الحدود و الدفاع عن الوطن في وجه أي تهديد محتمل ،تواكبها دبلوماسية توجهها عقيدة و مبادئ راسخة قائمة على تكريس السلم الجهوي والإقليمي،و ثالثها المبادرات السياسية و التنموية و العسكرية المشتركة الجهوية ،الإقليمية و الدولية.

إلى جانب المبادئ المحددة للسياسة الخارجية الجزائرية ،و الضابطة لتعاملاتها مع باقي الدول،خاصة دول الجوار، لم تغفل الجزائر الدور الذي تلعبه القوة العسكرية و الجيش باعتباره الحامي للوطن و لسيادته و لإقليمه في حال عجزت فيه عن حل مشاكلها بالطرق الدبلوماسية ،و عليه فالبعد العسكري يلعب دور الضامن الأول لتحقيق الأمن

[1] سليم العايب ،مرجع سابق،ص31.

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوطني ذو السمة الدفاعية (ومنه ضرورة الحفاظ على فعالية هذه القوة العسكرية بشكل مستمر)، فالقوة العسكرية تبقى تشكل جوهر تحقيق ذلك بالرغم من توسع مفهوم الأمن.

وتتحقق مطالب الدفاع الوطني من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري الدفاعي لحماية الدولة الجزائرية من أي عدوان خارجي عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة جاهزية دائمة لحفظ حدود الدولة وعمقها وتغطية إنكشافاتها الأمنية.

وعليه يمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة و الشعب للدفاع، ودعم المجهود الحربي في فترات الحرب (المواجهة العسكرية، ولتحقيق مطالب الردع) في حالات السلم، وفي هذا الإطار ترى الجزائر في[1]:

- التدخل الغربي . الأطلسي يمثل تهديدا لأمن حدودها الوطنية مع ليبيا من جهة، ومن ظاهرة انتقال الأسلحة لترابها من جهة أخرى.
- مشكلة مالي ، الإرهاب والأزواد بالإضافة إلى التدخل الفرنسي في المنطقة و تبعاته على الحدود الجنوبية للجزائر
- المشاكل السياسية و الأمنية في تونس ،و تصاعد التيار المتطرف الجهادي بها ،و تبعاته على إستقرار الجبهة الشرقية للحدود
- المشاكل الحدودية مع الغريم التقليدي للجزائر المغرب ،الذي يعبئ حوالي 75 ألف جندي على الجبهة الشمالية،مهمتها المرابطة على الحدود الجزائرية،و بنفقات تسلح قاربت 3 مليار دولار سنة 2011.[2]
- تصاعد نشاط المجموعات الإرهابية و الإجرامية عبر الحدود الجزائرية ،و تصاعد مخيف لعمليات التهريب للوقود و المخدرات و الأسلحة،بالإضافة إلى الهجوم على المناطق الحيوية للنفط الجزائري (هجوم تيقنتورين).

هذه الأوضاع أدت إلى بروز تصورات وأفكار حول الآليات الواجب إتباعها لأجل التحضير لأي تهديد مرتقب،و التصدي للمشاكل الأمنية الراهنة و التي مصدرها دول الجوار ،وذلك من خلال زيادة عدد الوحدات العسكرية العاملة في المناطق الحدودية و الجنوبية و الشرقية للجزائر،بالإضافة إلى بناء قواعد عسكرية جديدة،و مدارج طائرات في

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائري (الجزائر،أورباوالحلف الاطلسي)**. المكتبة العصرية،الجزائر،2005، ص 83

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ستوكهولم**: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، 2011، ص 345

الجنوب،و إقامة مراكز مراقبة حدودية متقدمة،تزويد الأجهزة الأمنية كالدرك الوطني و حرس الحدود بتجهيزات تقنية حديثة ،مروحيات و آليات جديدة لزيادة عدد الوحدات و تحسين الآداء لمواجهة هذه التحديات الأمنية على الحدود.

المطلب الثاني: الإحترافية و التحديث في المؤسسة العسكرية

1. التوجه نحو بناء جيش احترافي قوي و مجهز

يعد الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بمثابة الضامن للأمن القومي الجزائري و الحامي لسيادة الجزائر ووحدتها الترابية ،و لقد تطورت مهام هذا الجيش عبر مراحل بناء الجزائر منذ الإستقلال و حتى اليوم و كيف مهامه على حسب التهديدات و التحديات و تطورها ،ففي سنوات الستينات في مرحلة البناء و إعادة التشيد شارك الجيش الوطني الشعبي في عملية البناء و التشيد و الفلاحة و الصناعة و بناء الهياكل القاعدية و البنية التحتية ،مثل السد الأخضر و طريق الوحدة الإفريقية،فقد خولت المادة 08 من دستور الجزائر 1963 للجيش صلاحيات إقتصادية ، سياسية و إجتماعية ، لكن تعافي الجزائر من آثار الإستعمار و بناءها لمؤسساتها عاد الجيش لمهمته الرئيسة و هي الدفاع و جاء في المادة 82 ما يلي:" تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني و درع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن و سيادته و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية و مياهها الإقليمية و الجرف القاري ومنطقتها الإقتصادية الخاصة بها"[1].

ومن هنا تحددت سياسة الجزائر الدفاعية التي تتضمن سلامة التراب الوطني و عدم المساس بحدوده الثابتة و حرية الأمة في صياغة اختياراتها،و مواجهة أي خطر أو اعتداء ،و مثل هذه المهام جعلت قيادة الجيش الوطني الشعبي تبذل جهودها لتطوير الطاقة الدفاعية لقواتها المسلحة و تعزيزها حتى تتكيف مع التقنيات الحديثة و التطور التكنولوجي في مجال التسلح و الدفاع لضمان فعالية أكبر ،حيث منذ سنة 1976 بدأت عملية تحديث الجيش الوطني الشعبي مع تزويده بآليات ممكننة ،و كانت البداية بإنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي في 1984/11/28 ،كما شهدت سنوات الثمانينات أعمالا تنظيمية كبيرة سواء في هيكلة الجيش ،تسليحه ،تنظيمه أو تدريبه و تشكيلاته للتمكن من الأداء

[1] المادة 82 من دستور سنة 1976 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأمثل للمهام الموكلة له،كما في سنة 1986 تم تأسيس القوات البرية ،الجوية و البحرية،و في سنة 1987 تم إنشاء قوات الدفاع الجوي عن الإقليم و بها اكتملت هيكلة الجيش الوطني الشعبي.

2. الإحترافية :خيار إستراتيجي للجيش الوطني الشعبي

ويعد التوجه بالجيش الوطني الشعبي نحو الإحترافية خيارا إستراتيجيا تفرضه الرهانات الكبيرة التي يواجهها في صيانة الأمن القومي في ظل محيط إقليمي و دولي تحركه القوة ، و لقد عبر "الفريق العماري" سنة 2000 من القاعدة المركزية للإمداد "ببني مراد" على هذا التوجه و الخاص بالعصرنة و الإحترافية كخيار لا بديل عنه ،هذه العصرنة التي يفرضها وزن الجزائر على الساحة الدولية و موقعها الجغرافي المتميز و حجمها كأكبر دولة في إفريقيا و أقوى دولة في إقليم شمال إفريقيا ما يفرض عليها دورا قياديا يجب أن تلعبه و تتحمل مسؤوليته ،و إمكاناتها الطبيعة و البشرية ،و هو ما جعل الإحترافية الشغل الشاغل لقيادة الجيش الوطني الشعبي ،و يعود التفكير هذا مصدره السياق الجيو_استراتيجي من خلال بروز أشكال جديدة للنزاعات و الحروب الإثنية و تأثيرها و بروز الحركات الإرهابية الوطنية و العبر وطنية و تأثيرها على الأمن ،كذلك التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة خاصة العتاد العسكري"الذكي" ،و الذي يبقى بمثابة عصر ضروري و أساسي لإنجاح أية مهام توكل للجيش.

و تكون بداية الطريق نحو الإحترافية هو الإعتماد بشكل كبير على القوات العاملة و المتعاقدة ،و التقليل شيئا فشيئا من الإعتماد على عناصر الخدمة الوطنية في تكوين الجيش ،كذلك تطوير و تحيين برامج التكوين العسكري ، والقيام بالتدريبات و المناورات المشتركة (شاركت الجزائر منذ 2005 في المناورات السنوية الكبرى التي تشرف عليها قوات الأفريكوم بمشاركة 15 بلدا إفريقيا و أوروبيا بتعداد 1200 عسكري منهم 600 من القوات الخاصة الأمريكية "فلينتوك 10" ،و 400 عسكري إفريقي من بينهم قوات جزائرية ،و ترمي هذه المناورات للقضاء على القاعدة ،و التهريب المنظم عبر الحدود بمختلف أنواعه،سواء الهجرة غير الشرعية أو السلع) ،كما أجرت القوات البحرية الجزائرية مناورات دامت 3 أيام في ميناء الجزائر مع البحرية الأمريكية ،وشاركت المدمرة قاذفة الصواريخ الأميركية "أرلاي بارك دي.دي.جي-51" في المناورات، التي ركزت خصوصًا على الأمن البحري وكل ما هو مرتبط بالهجرة السرية، وتهريب المخدرات...

3. تعداد و توزيع قوات الجيش الوطني الشعبي

يتكون الجيش الوطني الشعبي من قوات برية و التي تعد الركيزة الأساسية تمثل 86.39% من تعداد الجيش (قرابة 127 ألف عنصر)،أما القوات الجوية فتمثل ما نسبته 09.52% (14 ألف عنصر)،أما القوات البحرية فتمثل 04.08%(6000 عنصر) ،و تنتشر هذه القوات على المستوى العملياتي على كافة النواحي العسكرية بما يضمن تغطية الإقليم الوطني لا سيما المناطق الحدودية منها[1]، خاصة على الحدود الغربية للجزائر مع المغرب أين توجد أفضل الوحدات القتالية ،و أكبر عدد من القوات و ذلك راجع للظروف التاريخية و المشكل القائم حول الحدود الذي سبق التطرق إليه،خاصة مع الإستفزازات من الجانب المغربي مثل القيام سنويا بمناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية أطلق عليها إسم "الأسد الإفريقي"،حيث عبرت الجزائر صراحة و علنا عن قلقها من هذه المناورات و اعتبرتها تحديا صريحا من جانب الرباط،هذه الأخيرة التي تسعى إلى جر المنطقة نحو سباق للتسلح فبعد توقيع الجزائر لإتفاقية التسلح مع روسيا سنة 2006 مثلا سارع المغرب إلى عقد إتفاقية شراء 29 طائرة (أف 16) أمريكية .

4. مواكبة التطور التكنلوجي في مجال التسلح

أما في مجال التسليح فتعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للسلاح خاصة من روسيا حاليا بعد الإتحاد السوفيتي الذي كان المصدر الوحيد للسلاح الجزائري ،و لعل أكبر صفقة سلاح وقعتها الجزائر مع روسيا هي تلك التي وقعها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته لروسيا سنة 2006،و التي بلغت قيمتها 7.5 مليار دولار، (28 طائرة حربية من طراز سوخوي 30 أم كيو- Su-30MKو36 ُهقاتلة من طراز ميغ 29 و16 طائرة تدريب من طراز ياك 130، بالإضافة لـ300 دبابة من طراز تي 90 أس T-90S ،ورادارات وكميات أخرى من العتاد. وشملت الصفقة أيضا ثمانية أنظمة صواريخ أرض جو من طراز تونغوسكي S-300 PMU Almaz-Anteiوتجديد 250 دبابة جزائرية من طراز تي 72 وعدد غير معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز ميتيس وكورنت، بالإضافة للقيام بأعمال صيانة للسفن الحربية الجزائرية روسية الصنع)،كما تم تزويد الجزائر كذلك في سنة 2010 في إطار هذه الإتفاقية ب 38 نظاما مضادا للطائرات من نوع (بانتسير أس 1)،لكن الجزائر و بعد تخفيف الحضر الغربي الغير معلن لتصدير

[1] منصور لخضاري،مرجع سابق،ص265.

السلاح إليها بعد أزمة العشرية السوداء ،فإنها في السنوات الأخيرة بدأت تنوع من مصادر تسلحها(الصين،الولايات المتحدة الامريكية،ألمانيا،إطاليا،أكرانيا...)[1].

حسب تقرير SIPRI "للمعهد السويدي للسلم" واعتبرت الجزائر سنة 2011 الدولة الإفريقية الأكثر تسلحا رغم الأزمة الاقتصادية إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري ما يقارب44 % أي ما يعادل 2.5 مليار/دولار، كما تعد ألمانيا الزبون الأول للجزائر في مجال الصفقات العسكرية، حيث كشف التقرير عن صفقة بقيمة2.2 مليون/اورو مقابل طائرتين مدججتين بالصواريخ،كما كشفت إيطاليا عن صفقة لها مع الجزائر في نفس السنة بقيمة 477 مليون أورو[2].

كما بدأ التقارب في المجال العسكري بين الجزائر و الولايات المتحدة يتعزز،و تشير التصريحات الرسمية إلى أنه يجري التفاوض بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد الجزائر بصفقة أسلحة تخص إقتناء طائرات،معدات رؤية ليلية ،وبعض التجهيزات المتطورة ،و مؤشرات هذا التقارب بدأت تظهر خاصة عقب الزيارة التي قام بها قائد قوة "الآفريكومAfricom" الجنرال وليام وورد William.E.Ward للجزائر ،و الزيارة التي قادت وزير الخارجية الجزائري السابق "مراد مدلسي" للولايات المتحدة الإفريقية ،و التقى خلالها كاتبة الدولة الأمريكي "جانيت ساندرسون"[3].

المطلب الثالث: الجيش الوطني الشعبي و مهمة تأمين الحدود في ظل المستجدات الأمنية الإقليمية

يعد تأمين الحدود بشكل جيد في ظل التطورات الأمنية المتسارعة و اللاتماثلية في الإقليم من أكبر الرهانات التي يواجهها الجيش الوطني الشعبي حاليا خاصة مع طول هذه الحدود ووقوعها في بيئة جغرافية مفتوحة و صعبة حيث بعد الأحداث التي حصلت في كل من ليبيا و مالي سارعت الجزائر إلى غلق الحدود البرية مع هذين البلدين بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية و الجنوبية ،كما دفع هذا إلى ضرورة إعادة الانتشار العسكري

[1] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي مرجع سابق،ص345.

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.مرجع سابق ،ص346.

[3] Milkaforever,**Coopération militaire** :**L'Algérie pourrait acheter des avions Américains**.sur le site :

« http://www.liberte-algerie.com/actualite/l-algerie-est-active-dans-la-cooperation-militaire-anders-fogh-rasmussen-secretaire-general-de-l-otan-a-liberte-202244» (17/11/2013).

للفرق القتالية المجهزة بأحدث التقنيات مع سعي المؤسسة العسكرية إلى إعادة تجهيز وإنشاء مدارج عسكرية في الصحراء من إعطاء الجيش الجزائري أكثر مرونة للانتشار وسد الثغرات الغير مراقبة من طرف القوات البرية ومحاولة تغطية هذا العجز بالطيران، كما رفعت المؤسسة العسكرية عدد الدوريات على الحدود والتكثيف من عمليات التمشيط[1].

كما تم تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب و قوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع (ليبيا م،تونس،مالي)بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة و الجزائر العاصمة بهدف الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة بالجنوب ،و تم وضع وحدة أمنية خاصة تحت تصرف قوات الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة "غدامس" الليبية،و تم إرسال وحدة أخرى "نحو برج باجي مختار" لتدعم الوحدات الموجودة في المثلث الحدودي بين (الجزائر ،مالي وموريتانيا)[2].

تنتشر على الحدود الجزائرية المالية 480 وحدة عسكرية ،على غرار القوات المشتركة كالدرك الوطني الذي ينشر 25 ألف عنصر على طول الحدود الشرقية الجنوبية و الغربية ،كما تقرر تدعيم الشريط الشرقي للحدود مع تونس عقب التطورات الأمنية الأخيرة ب 2000 عنصر إضافي و وحدات من القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب ،و تقرر مضاعفة الطلعات الجوية و المراقبة بالطائرات من دون طيار على مدار الساعة للحدود المفتوحة في الصحراء.

إن كل هذه الترتيبات التي قامت بها قيادة الجيش الوطني الشعبي و الأجهزة الأمنية تستدعي ضرورة زيادة المخصصات المالية الموجهة لوزارة الدفاع ،و التي رصدت الجزائر ضمن قانون المالية لسنة 2012 ما يقارب 825.860.800.000دج ،كما حضيت المديرية العامة للأمن الوطني بميزانية إضافية اقتطعت من ميزانية وزارة الداخلية أدرجت ضمن قانون المالية الخاص بسنة 2013 قدرت ب 566.450.318.000دج،كما تم تخصيص

[1] محمد محمود أبو العوالي، " **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء** ". مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 17 أفريل 2012،ص12.

[2] م.رمضان،"تدعيم قوات الجيش عبر الشريط الحدودي الجنوبي"،**جريدة وقت الجزائر اليومية**،العدد 12،2013/11/1453.من الموقع: «http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=57152 »

مبلغ 100 مليون دولار لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية توجه للتكفل بالمهاجرين الأفارقة بمراكز الإيواء إلى غاية 2014[1].

المطلب الرابع: إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحدود

1/ هيئة حراس الحدود: تم إنشاء هيئة حراس الحدود بموجب المرسوم الرئاسي رقم 77/109 أ.س/ع بتاريخ 17 نوفمبر 1977.و تم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/91 /رج ،المؤرخ في 1991/01/08.[2](وبواسطة المرسوم الرئاسي رقم 143/09/رج ،بتاريخ 27 أفريل 2009 تم تغيير تسمية هيئة حراس الحدود بقيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني).

تتكلف بحماية الحدود البرية للبلاد و حراستها و تتولى مهام الدفاع من خلال:

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية .
- مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن و سلامة الإقليم .
- منع و القضاء على أي حركة تهدف للمساس بأمن الحدود.
- الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الحدود.

و تتكفل بمهام شرطة الحدود من خلال:

- مراقبة الأشخاص و الممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية .
- الوقاية و قمع الهجرة الغير شرعية .
- نشاطات عصابات التهريب.
- المشاركة في محاربة تهريب المخدرات[3].

---

[1] "**القاعدة في المغرب الإسلامي...صفقات تنعش الإرهاب**".مقالة من شبكة النبأ المعلوماتية،من الموقع:
« http://www.annabaa.org/nbanews/2013/09/135.htm »

[2] Hocine Labdelaoui,**La Gestion des Frontieres en Algérie**.Rapport de Recherche CARIM ,n2,Robert Schuman center for Advenced Stadies ,Institut universitaire européen,2008,p18.

[3] "**حرس الحدود**"، الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني الجزائري :
« http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined »(12/11/2013).

و من المهام الجديدة الموكلة لوحدات حرس الحدود خاصة مع تصاعد خطر التهديد الإرهابي من خارج الحدود المشاركة في مكافحة الإرهاب و التخريب والحماية و الدفاع عن المناطق الإستراتيجية.

أما عن تنظيم هذه الوحدات فهي كالآتي:

1.على المستوى المركزي:قيادة وحدات حرس الحدود

2.على المستوى الجهوي:قيادة الدوائر الجهوية لحرس الحدود.

3.مجموعات حرس الحدود التي تتفرع إلى سرايا و مراكز حراس حدود.

2/ مجموعة حراس الحدود GGF:و هي جهاز تابع للجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية و تضمن حراسة دائمة للحدود من خلال مراكز دائمة على طول الشريط الحدودي،بالإضافة إلى وحدات متنقلة مكلفة بمحاربة عمليات التهريب و إختراق الحدود من طرف المهاجرين غير الشرعيين أو المجموعات الإرهابية.

3/حراس السواحل: تم إنشاء هذه المصلحة بمقتضى المر رقم 12/73 الصادر في 03 أفريل 1973 ،هي مصلحة تابعة للجيش الوطني الشعبي مهمتها السهر على حماية الشريط الساحلي من الجرائم البحرية ،و تمتلك وحدات شاطئية وأخرى عائمة[1].

4/مصالح شرطة الحدود:و تلعب هذه المصالح دورا مهما في مراقبة الحدود و تتمثل مهمتها في الأعمال الإدارية والقانونية المنظمة لدخول و خروج الأشخاص و البضائع عبر المعابر الحدودية ،تعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات،كما تقوم بإبعاد المهاجرين غير الشرعيين من التراب الوطني[2].

[1] "**حراس الشواطئ**". الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني:
«http://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar#undefined » (12/11/2013).

[2] الأخضر عمر الدهيمي،"**ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة:دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر**"،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2010،ص18.

- **إعادة تأهيل و تدريب رجال الجمارك**

سطرت الجزائر برنامجا لإعادة تدريب و تأهيل وحدات الجمارك في مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط و ورقلة ،و ذلك بتدريبهم على الرمي بالسلاح الثقيل و المتوسط ،و استعمال معدات الرؤية الليلية و تجهيزات عسكرية أخرى حديثة لم يشملها برنامج تدريب وحدات الجمارك ،كما تم إعطاء تدريبات لقادة الوحدات خاصة بقواعد و تكتيكات الإشتباك.

كما قامت مديرية الأمن الوطني بتدريب وحدات الجمارك الناشطة على تقنيات مكافحة تهريب المخدرات ، وتأتي هذه الإجراءات بعد الأبعاد الخطيرة التي آلت إليها مسألة الجريمة المنظمة و شبكات التهريب خاصة في الجنوب الجزائري ،و التي أصبحت تستعمل السلاح و تقوم بتنفيذ هجمات مسلحة على قوات الجمارك و حرس الحدود ،و مثال ذلك مقتل حوالي 12 جمركيا في صحراء تمنراست في 2006 على يد مجموعة من المهربين.

إضافة إلى ذلك وقعت المديرية العامة للجمارك بروتوكول إتفاق مع قيادة الدرك الوطني خاص بمكافحة الجريمة العابرة للحدود ،و تم بموجب هذا الإتفاق إنشاء "بنك معلومات مشترك"،حول رؤوس شبكات التهريب،ووضع الجمارك تحت وصاية الدرك الوطني،و تم كذلك إيفاد مجموعة من الجمارك للتأهيل في مدرسة تكوين الجمارك بفرنسا.

أجرت وحدات الدرك الوطني بمشاركة قوات الجمارك بمناورات عديدة و دورية خاصة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة في الولايات الجنوبية الحدودية ،و تم تجهيز المطارات و الموانئ و المعابر الحدودية بمعدات متطورة للكشف عن المتفجرات و الأسلحة،و قامت الدولة بزيادة الإعتمادات المالية الموجهة للأجهزة الأمنية[1].

في إطار مواجهة التهديدات الجديدة المهددة لأمن الحدود خاصة تهريب الوقود قامت وزارة الداخلية بتوسيع مهام قوات الجمارك للتعامل مع هذه الظاهرة من خلال تشكيل وحدات متخصصة في مكافحة تهريب الوقود في المناطق الساخنة عبر الحدود الشرقية ،الغربية و الجنوبية،تتكون هذه الوحدات مؤقتا من قوات الدرك الوطني حرس الحدود والجمارك على أن تتحول إلى مهمة خاصة بالجمارك فقط على مدى سنتين بعد إستكمال تجهيزها بالأسلحة

[1] بوبيبة نبيل،مرجع سابق،ص ص (114،115)

الضرورية و المعدات الخاصة من طائرات مراقبة و سيارات مصفحة عسكرية و أسلحة متطورة و الآلاف من أجهزة المراقبة الإلكترونية المتطورة ،و يسعى جهاز الجمارك لرفع عدد منتسبيه إلى 25 ألف بحلول العام 2015،و عددهم حاليا 20 ألف تلقوا تكوينا عسكريا في مراكز الجيش الوطني الشعبي ،و ذلك في مسعى لتحويل هذا الجهاز لمديرية تشبه مديرية الأمن الوطني[1].

[1] "**الداخلية تكلف الجمارك بالمزيد من المهام للتصدي لظاهرة تهريب الوقود بالمناطق الحدودية الساخنة** ".مقالة مأخوذة من الموقع:
«http://www.elmihwar.com/index.php/nat/item/5199-2013-07-16-23-12-46 » (12/11/2013).

المبحث الثاني: المبادرات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتناظرية

لقد غلبت على المبادرات الأمنية الخارجية للجزائر سيطرة موضوع الإرهاب ،و ذلك باعتباره التهديد رقم واحد بالنسبة للأمن القومي الجزائري ،و لكن هذا لا ينفي الجهود المبذولة من طرف الجزائر في ميدان مكافحة الأنماط الأخرى من التهديدات كالهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و التهريب بمختلف أشكاله،و سنقوم في طار تحليلنا للجهود الجزائرية مع دول الجوار على عنصر مكافحة الإرهاب و سنقوم لتقسيم هذا العنصر جغرافيا ،أي سنقوم بدراسة أهم المبادرات على المستوى المغاربي ،المتوسطي ثم الإفريقي.

المطلب الأول: على المستوى الجهوي_المغاربي

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية و نشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي و إقليمي و دولي حول ضرورة محاربة الإرهاب،و لقد كانت الجزائر حاضرة و رائدة في الإتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات التي عقت لمحارة الظاهرة ،و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي و الإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغاربي الذي تنتمي إليه من الإرهاب و أشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

فقد عبر وزراء الخارجية المغاربة في إجتماع الجزائر بتاريخ 2012/07/09 المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي ،المنعقدة بالرباط في 2012/02/18 ،و الخاصة ببحث مسألة "إشكالية الأمن في المغرب العربي" ،حيث خرج ب "بيان الجزائر" الذي جاء فيه:

- تم مناقشة التهديدات و المخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية ،و أكد البيان أن الإرهاب ،الجريمة المنظمة ،الإتجار بالسلاح،المخدرات،البشر،بالإضافة إلى تبيض الأموال و تمويل الإرهاب كلها تشكل مهددات للأمن المغاربي و محيطه الإفريقي و المتوسطي.
- أكد البيان على ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر ،كما شدد على ضرورة تكثيف الجهود ،و في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي و المغاربي و الإقليمي و الدولي.
- شدد على أن مواجهة تلك المخاطر تستدعي الإعتماد على مقاربة متكاملة ،مندمجة و وقائية و منسقة بين دول الإتحاد ،و قائمة على البعد التنموي.

- كما بحث مسألة إنتشار السلاح في المنطقة ،و عدم خضوعه لأي رقابة ،داعيا إلى ضرورة تعزيز التعاون في مراقبة الحدود،كما أكد على أهمية ما جاء في "خطة العمل" المنبثقة عن "المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود" ، الذي عقد بطرابلس الليبية يومي 2012/03/11.12[1].

هذا المؤتمر الذي خرج ب"خطة عمل طرابلس" و التي تهدف إلى تعزيز الترابط و التعاون العملياتي بين ليبيا و دول الجوار في مجال تأمين الحدود،و خرجت بتوصيات تتضمن حلولا مشتركة تخص الاهتمام بالتنمية المستديمة المشتركة، و الإستجابة للحاجيات التنموية للمناطق الحدودية بما يساهم في تحقيق الأمن الحدودي،و قرر المؤتمرون وضع آلية إقليمية دائمة للتعاون الإقليمي فيما يخص مكافحة الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و مختلف أشكال الجريمة [2].

أما فيما يخص التنسيق العملياتي بين الجزائر و دول الجوار المغاربي في مجال الأمن و تأمين الحدود خاصة مع كل من تونس و ليبيا ،فنجد عدة أشكال لهذا التعاون ،خاصة بعد التغيرات السياسية التي حصلت في البلدين و ما نتج عنها من تطورات أمنية على حدودهما مع الجزائر،حيث شنت وحدات من الجيش الشعبي الجزائري و الجيش التونسي عمليات تمشيط مشتركة على جانبي الحدود على عمق 50 كلم ،كما تم تحويل بعض المناطق التي تستعمل من طرف المهربين إلى "مناطق عسكرية مغلقة" يحظر العبور عبرها،و يعتمد الجيشان في تأمين الحدود المشتركة على ثلاث منظومات أمنية للمراقبة،الأولى هي المراقبة الموضعية عن طريق المئات من مراكز المراقبة المتقدمة التي تنتشر على طول الحدود،كما تم تجهيز بعض هذه المراكز من الجانب الجزائري بمعدات للرؤية الليلية،أما النظام الثاني فيعتمد على المراقبة الجوية عن طريق طائرات الإستطلاع،و يطبق هذا النظام في القطاع الجنوبي الصحراوي من الحدود ،كما تقرر أيضا تشكيل دوريات مشتركة بين حرس الحدود و الدرك الوطني راجلة في المناطق الجبلية،و دوريات بالسيارات في المناطق الصحراوية ،و شملت عملية التمشيط مناطق رئيسية هي:العرق الشرقي و شط ملغيغ ،و مناطق الشريعة و النمامشة ،كما قامت القوات التونسية بتمشيط المناطق الحدودية المحاذية للجزائر خاصة جبال الشعامبة و القصرين[3].

---

[1] للمزيد انظر،البيان الختامي لمؤتمر طرابلس "حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي و أمن الحدود" من الموقع: «http://arabic.news.cn/arabic/2012-03/12/c_131462763.htm »(12/11/2013).

[2] نفس المرجع

[3] محمد بن أحمد،"ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر و تونس".**جريدة الخبر اليومي**،العدد 7244،05 نوفمبر،2013،ص3.

المطلب الثاني: على المستوى الإفريقي

سعت الجزائر و منذ السنوات الأولى للإرهاب بداية التسعينات إيصال صوتها للمجتمع الدولي ،و إبراز مخاطر الإرهاب على الدول و المجتمعات ،حيث سعت للتعريف بالظاهرة و إبراز ما تعانيه ،و كان ذلك بإقامة ملتقيات و اجتماعات و مبادرات للتعريف بالظاهرة و الوصول لتوقيع إتفاقيات ثنائية ،إقليمية و دولية و منها نذكر:

- **الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه:**تم توقيع هذه الإتفاقية بالجزائر سنة 1999حيث نصت هذه الإتفاقية على ما يلي :

– تعهد الدول الأطراف بالإمتناع عن دعم الجماعات الإرهابية بأي وسيلة كانت.

– قيام الدول الأطراف بكل إجراء من شأنه منع و مكافحة الأعمال الإرهابية،من خلال:

- منع استعمال أراضيها في أي شكل من أشكال العمل الإرهابي.
- تطوير أساليب المراقبة و كشف الخطط التي تهدف إلى مساعدة الإرهابيين على ارتكاب جرائمهم.
- تشجيع تبادل المعلومات و الخبرات بشأن الأعمال الإرهابية.
- تحقيق تعاون فعال بين مسؤولي الأمن المحليين الذين يعملون في هذا المجال[1].

و لقد أشارت المادة 23 من الإتفاقية على ضرورة الإلتزام الكامل من طرف الدول الأعضاء لتطبيق قرارات الإتحاد الإفريقي و المعاهدات التي تم تطبيقها في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة،و قد شكلت هذه المادة اللبنة الأولى لتأسيس مجلس السلم و الأمن الإفريقي في "دوربان" جويلية 2002،و الذي تطرق لدور إتفاقية الجزائر في تأسيسه و تولى هذا المجلس مهمة مراقبة تطبيق الإتفاقات الخاصة بمكافحة الإرهاب،الجريمة المنظمة و حل النزاعات بطرق سلمية.

كما احتضنت الجزائر إجتماعا للإتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002 خصصت للبحث عن سبل للوقاية من الإرهاب و طرق تطبيق بنود الإتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب.و احتضنت الجزائر كذلك الملتقى الإفريقي حول

[1] للمزيد من المعلومات ،أنظر الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب،المادة 04.

الإرهاب و الجريمة المنظمة في سبتمبر 2003 ،و الذي دعا إلى ضرورة تدعيم جهود مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تعزيزها في إطار تعاون دولي شامل[1].

- **خطة العمل الإفريقية في مجال منع و مكافحة الإرهاب**

و تم اعتماد هذه الخطة في إجتماع رفيع المستوى لمنع و مكافحة الإرهاب الذي انعقد في الجزائر في سبتمبر 2002 ،و تحتوي هذه الخطة على جملة من البنود نذكر منها:

- تعزيز إمكانات الدول الأعضاء على تامين أكبر للحدود ،و إقامة تكوينات و تربصات خاصة لتأهيل قوات الجمارك و الأمن و حرس الحدود لضمان قيامهم بمهمة تأمين هذه الحدود من الجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول.
- تعديل و تطوير و موائمة النصوص القانونية و التشريعات الوطنية الخاصة بمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة (حيث نجد بعض الأنشطة تعتبر في دولة "أ" عملا إرهابيا و يصنف في خانة الجناية ،أما في دولة "ب" يعتبر جنحة فقط)،و تم الإتفاق بين الدول الإفريقية في ديسمبر 2002 في الندوة المعقودة حول الظاهرة بإنشاء "القانون النموذجي الخاص بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة".
- توقيع إتفاقات ثنائية بين الدول الإفريقية و الخاصة بتبادل المطلوبين و المجرمين.
- تجريم دفع الفدية ،و تبادل المعلومات الإستخباراتية بين الدول لتسهيل مهمة ملاحقة الجماعات الإرهابية والقضاء عليها ،و إقامة نظام للإنذار المبكر من الأنشطة الإرهابية[2].

المطلب الثالث:على المستوى المتوسطي

سعت الجزائر جاهدة في إطار مساعي الحفاظ على أمنها القومي بالدخول في شراكات و مبادرات موسعة مع دول الضفة الشمالية للمتوسط ،لضمان سلامة حدودها البحرية سواء من مختلف مظاهر الجريمة البحرية من هجرة غير شرعية،صيد غير قانوني،إرهاب،إختراق للسيادة البحرية ،...و من هذه المبادرات نذكر:

[1] أدراري كريم،"الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب ...و يعتمدون إتفاقية الجزائر"،**مجلة الشرطة**.العدد68،فيفري 2003،ص03.

[2] عمر عمورة،**التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي –مقاربة جيو أمنية–**.مذكرة متممة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2011 ،ص106.

مبادرة "5+5 دفاع" للأمن في المتوسط

تعود فكرة الحوار 5+5 إلى سنوات الثمانينات ،و ضمت الدول العشر الواقعة غرب المتوسط،منها خمس دول مغاربية هي:الجزائر ،ليبيا ،المغرب ،موريتانيا وتونس وخمس دول من الضفة الشمالية هي:فرنسا ،ايطاليا ،إسبانيا ،مالطا والبرتغال،غير أنها لم تتجسد سوى من خلال الإجتماع الوزاري للشؤون الخارجية،الذي تميز بالمصادقة على إعلان روما في أكتوبر 1990،و الذي أبرز الطابع الشامل للحوار 5+5 ،و أبعاده الإقتصادية و المالية و الإجتماعية و الثقافية.

و لقد تم اعتماد إعلان الجزائر سنة 1991 لهذا المسعى،حيث شدد على ضرورة ترقية العلاقات بين الدول الأعضاء و توفير الشروط الضرورية للحفاظ على الإستقرار و الأمن الإقليميين ،غير أن نشاطات هذه المبادرة جمدت لأسباب عدة ،لغاية سنة 2001 أين قامت البرتغال بإعادة تفعيل المبادرة ،ثم اقترحت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة **مشال أليوت ماري** ،خلال زيارة لها للجزائر يومي 16و17 جويلية 2004 ،إنشاء مبادرة (5+5 دفاع) ،كما دعت كل دول الحار العشر لعقد أول اجتماع لوزراء دفاع المجموعة بباريس في ديسمبر 2004. كما انعقدت آخر قمة للمجموعة(5+5) يومي 5و6 أكتوبر2012 بمالطا ،أما آخر إجتماع (5+5 دفاع) فكان يوم 10 ديسمبر 2012 بالعاصمة المغربية الرباط[1].

تهدف المبادرة إلى تدعيم التعاون ،الشراكة و التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الدفاع و الأمن و مواجهة الإرهاب ،الجريمة المنظمة،التهريب،البحث و الإنقاذ في المتوسط،كما تساهم في تعزيز التنسيق العملياتي بين جيوش الدول المعنية ، من خلال تبادل المعارف و الخبارات، و القيام بلقاءات و ندوات مشتركة،كذلك القيام ببعض التمارين والمناورات المشتركة بين دول المجموعة ،من بينها تمرين "المد –08" في 30 أكتوبر 2008 ،ألحقته بتمرين "CIRCAETE 10"في أكتوبر 2010، والذي أقيم بالجزائر ،كما تجدر الإشارة إلى أن ايطاليا وضعت في 2007 نظام يعرف ب (V-RMTC 5+5 Net) لمراقبة التهريب البحري لفائدة الدول الأعضاء في المبادرة ،

[1] وزارة الدفاع الوطني،"مبادرة 5+5" فضاء للتشاور و التعاون الفعال،**مجلة الجيش**،العدد 594،جانفي 2013،ص 19.

وهو نظام مستقل يخص فقط دول المجموعة.،كما توجت المبادرة بإقامة كلية لتدريب الإطارات السامية للدفاع لدول المجموعة فيها[1].

كما توجت المبادرة بإنشاء المركز الأوربي المغاربي للبحث و الدراسات لغرب المتوسط "CEMRES"سنة 2009،يضطلع بمهام البحث و الدراسة في مسائل الدفاع و الأمن ،و التفكير و التحليل الإستشرافي قصد تدعيم النشاط المشترك و ترقية مفهوم الأمن الإقليمي،و يقع مقره بمركز وزارة الدفاع التونسية،و ترأست الجزائر أول اجتماع لهذا المركز في جانفي 2011 تحت عنوان:"الهجرة غير الشرعية :تحد للأمن في الحوض الغربي للمتوسط"[2].

المطلب الرابع :الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

لقد عملت الجزائر على تعزيز الإجراءات الخاصة بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لما نتج عنها من آثار سلبية على الإقتصاد و الأمن و المجتمع،و أخذت هذه الإجراءات بعدين الأول داخلي أو وطني من خلال:

تكثيف الرقابة على الحدود الجنوبية للبلاد أدى إلى زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المقبوض عليهم حيث تم إنشاء مركز تجميع لهم في مدينة جانت ،تحضيرا لترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية ،كما طبق حراس السواحل في الشمال مخطط المراقبة و الإنقاذ،الخاص بتكثيف الدوريات ،مضاعفة عدد الوحدات، إقتناء مروحيات،و طائرات الإستطلاع ،كما تم وضع نظام للمراقبة الإلكترونية مزود بكاميرات المراقبة على طول الحدود الغربية ،بالإضافة إلى تزويد الحدود الغربية ب 87 مركز مراقبة جديد،إقامة وحدات بحرية خاصة لمراقبة الهجرة غير الشرعية و أول قاعدة بحرية أنشأت لهذا الغرض كانت بشاطئ "رشقون" بعين تموشنت [3].

[1] Mario Rino Me"**coopération dans les pays de la Méditerranée occidental** :**L'initiative 5+5 de défense**",5 [em] Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, organisé par le Ministère de défense Espagnol et le programme Méditerranée de la fondation(CIDOB),le 05-06 novembre,2007,p39.

[2] Ibid,p40.

[3] جعفر بن صالح،"كاميرات و دراجات نارية و مراكز مراقبة لتعزيز حراسة الحدود" **جريدة الخبر اليومية**،العدد5236،5 فيفري2009،ص7.

إنشاء على مستوى مديرية شرطة الحدود مكتب وطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية لدية 11 فرقة منتشرة على مستوى كافة ولايات الجنوب ،كما قدمت مديرية الأمن الوطني كافة الإمكانات لهذه الوحدات ،بالإضافة إلى تنسيقها مع قوات الدرك الوطني ،و الجيش الوطني الشعبي.

أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني "الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعيةOCLCIC"،و هو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري و يعمل على:

- مكافحة مجموعات الدعم التي تأوي الأجانب الغير شرعيين،و عملية توظيفهم.

- مكافحة تزوير الوثائق الخاصة بالهجرة و الإقامة غير الشرعية .

- وضع إستراتيجية وقائية و ردعية للقضاء على الظاهرة.

- إنشاء "الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC"،و تعمل على البحث و التحري و توقيف المهاجرين غير الشرعيين و الشبكات الخاصة بالإتجار بالبشر،تتبع المعلومات الخاصة بالهجرة غير الشرعية[1].

أما البعد الآخر فهو إقليمي و دولي فامتلاك رؤية واضحة الأهداف و إستراتيجية عامة في مكافحة الهجرة غير الشرعية غير كاف لوحده للحد من الظاهرة العابر للأوطان و الحدود ،فالجزائر بحاجة إلى تعاون مع الدول المجاورة لمعالجة الظاهرة ،ففيما يخص العمل الدولي فقد كانت الجزائر من بين الدول 123 الموقعة و المطبقة لبنود البروتوكول الأممي الخاص بمكافحة الجريمة غير المنظمة الملحق بإتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة،كما تعمل الجزائر على التنسيق مع الدول المغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية حيث أشار البيان الختامي لإجتماع وزراء الداخلية للدول المغاربية في 21 أفريل 2012 بالرباط إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل تهديدا حقيقيا للأمون الوطنية للدول ما يستدعي العمل المشترك بالتعاون مع الشركاء الأوربيين و المنظمات الدولية المعنية من أجل معالجة سليمة لتدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو دول المغرب العربي التي أصبحت بلدان إستقرار ،و ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية و معنوية لها[2].

[1] الأخضر عمر الدهيمي،مرجع سابق،ص20.

[2] أنظر الملحق الخاص بالبيان الختامي لاجتماع وزراء داخلية إتحاد المغرب العربي،الرباط 2012.

أما في إطار الحوار و الشراكة الأورو-متوسطية فيعتبر ملف الهجرة عنصرا أساسيا فيها و لقد دافعت الجزائر عن وجهة نظرها في هذا الإطار معتبرة أن السياسة المتبعة من طرف دول الإتحاد الأوربي فيما يخص ظاهرة الهجرة غير عادلة وإزدواجية ففي الوقت الذي يدعو فيه الإتحاد إلى فتح الحدود أمام السلع و البضائع و إقامة منطقة تجارة حرة في المتوسط فإنها تزيد من قيودها أمام ظاهرة انتقال الأشخاص إليها و تسعى لتحميل دول جنوب المتوسط مسؤولية حمايتها من الهجرة غير الشرعية[1] ،و هو ما جعل هذه الدول و منها الجزائر لوحدها مسؤولية حماية أوربا من الهجرة و جعل هذه الدول موطن استقرار بعد ما كانت دول عبور،و قد عبرت الجزائر صراحة عن موقفها هذا في العديد من الإجتماعات بين الطرفين،و تطالب الجزائر من دول الإتحاد بالتعامل بأكثر براغماتية وواقعية بالإستناد إلى مقاربة هجرة/تنمية ،تنطلق من معالجة المسببات الحقيقية للظاهرة في دول جنوب الصحراء(كالفقر،البطالة،التخلف..)لأن ذلك سيكون أكثر فعالية بحسب الجزائر.

كما شاركت الجزائر في "القمة المتوسطية" حول الهجرة التي انعقدت في تونس في 2003/12/05 ،و التي توصلت إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة مشاكل الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر،كما صدر عن الإتحاد الأوربي في جانفي 2005 ما يعرف "بالكتاب الأخضر حول الهجرة" الذي حمل أولويات الإتحاد فيما يتعلق بالهجرة وإدارتها خاصة مع دول المغرب العربي و تضمنت هذه الأولويات:

- تحسين قدرات دول المغرب العربي في مجال إدارة الهجرة و حماية اللاجئين

- دعم قدرات الدول المغاربية على حماية حدودها

- حظر الهجرة غير الشرعية،تشديد قوانين الهجرة و اللجوء،و ضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين[2].

المطلب الخامس: المبادرات الجزائرية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة

لقد أظهرت الجزائر حزما كبيرا في التعامل مع ظاهرة الجريمة المنظمة و نلحظ ذلك من خلال الإجراءات القانونية

[1] إسماعيل ج،"الهجرة و التنمية :أوربا لم تعد بلاد الأحلام"،**مجلة الجيش**.العدد518،سبتمبر2006،ص37.

[2] ماثيو أندري و آخرون،**"دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي :اطر قانونية و إدارية غير كافية و غير قادرة على ضمان حماية المهاجرين و اللاجئين و طالبي اللجوء"**،كوبنهاغن:الشبكة الأوربية-المتوسطية لحقوق الإنسان،2010،ص51.

و التشريعية التي سنتها ،و الإتفاقيات الدولية و الإقليمية التي وقعتها،و نلمس ذلك أيضا من خلال نشاطها الدبلوماسي

على مستوى المنظمات الدولية مثلا في قضية تجريم دفع الفدية و تبييض الأموال،و تهريب الأسلحة و المخدرات،حيث كانت الجزائر من أوائل الدول الموقعة على الإتفاقية الأممية الخاصة بمحاربة الجريمة العبر وطنية (إتفاقية باليرمو2000)كما صادقت في 1999 على اتفاقية نيويورك الخاصة بقمع تمويل الإرهاب.

أما داخليا فقد سنت الجزائر في 2005 قانون خاص بتجريم تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ،و ألزم القانون المؤسسات المالية و البنوك بتتبع مصادر و وجهة الأموال و مراقبة التعاملات البنكية المشكوك بها [1].

إلى جانب ذلك قامت الجزائر بإنشاء خلية "الإستعلام المالي"،و مهمتها جمع المعلومات المالية و معالجتها بهدف الكشف عن عمليات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ،و تسعى الجزائر في هذا المجال إلى مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة ظاهرة تبييض الأموال خاصة و أن الجماعات الإرهابية في المنطقة تجني أموال ضخمة من جراء دفع الفدية مقابل الرهائن الذين تختطفهم تلك الجماعات[2].

أما في مجال تهريب و تجارة الأسلحة و التي تعتبر من أهم شواغل الأمن القومي الجزائري في الوقت الراهن من جراء إنتشار السلاح الليبي و نقله من طرف الجماعات الإرهابية إلى دول الساحل و وقوع أسلحة ثقيلة و متطورة في يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،فقد عمدت قيادة الجيش الوطني الشعبي إلى إنشاء لجنتين أمنيتين على أعلى مستوى تضم مسؤولين في الأجهزة الأمنية و جهاز الإستعلامات و خبراء في السلاح م مكافحة الإرهاب لتقييم مدى الضرر الأمني الذي ألحقه تسرب السلاح الليبي ،و هو نفس الموضوع الذي طرح للنقاش في المؤتمر الوزاري الإقليمي في "طرابلس" بليبيا حول "أمن الحدود"،و الذي خلص إلى "خطة عمل طرابلس" التي تتضمن تحليل الأسباب الجذرية للمخاطر الأمنية الإقليمية ،خاصة انتشار السلاح و التهريب و مكافحة الإرهاب و أسباب التهديدات الأمنية الحدودية.

[1] للمزيد من المعلومات أنظر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 11،سنة 2005.

[2] عمر عمورة،مرجع سابق،ص73.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الوضع في منطقة الساحل

لقد دعت المقاربة الجزائرية في ظل السعي إلى تجسيد احد أبعاد الأمن الجزائري إلى ضرورة وضع إستراتيجية مشتركة لبلدان الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب ومنعه من التحالف مع ظاهرة الجريمة المنظمة في أطر تعاونية تؤسس لبنية سلم وتنمية بالمنطقة الصحراوية.

المطلب الأول:الرؤية الجزائرية للأمن في منطقة الساحل:ثلاثية (شراكة–تنمية–أمن)[1]

في 16 مارس 2010 عقد في الجزائر أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي على مستوى وزراء الخارجية ،و ذلك بهدف بحث مسألة الوضع الأمني بمنطقة الساحل ،و ضرورة تنسيق الجهود لأجل مواجهة ظاهرة الإرهاب و مختلف الجرائم ،من تجارة المخدرات ،الهجرة غير الشرعية،تجارة الأسلحة،المتاجرة بالبشر...

لقد لعبت الجزائر دورا كبيرا في إنعقاد القمة،حيث أكدت فيها الجزائر حرصها على ضمان الإستقرار في منطقة الساحل طبقا لقواعد حسن الجوار و التضامن بين دول المنطقة،و لقد تم خلال الندوة:

- تقييم شامل للوضع الأمني في منطقة الساحل المتميز بإستمرار التهديد الإرهابي،و إرتباطه بالجريمة العبر وطنية.
- الدعوة لضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي و الإقليمي في مجال حفظ الأمن و السلم و بناء التنمية و الإهتمام بالمواطن.
- ضرورة تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان و إدماجهم .
- حرص الوزراء على التذكير بأن محاربة الإرهاب تقوم على أساس مقاربة متكاملة و منسقة تقوم على:

1)على المستوى الوطني:مسؤولية الدول داخليا في القيام بمكافحة الإرهاب و أشكال الجريمة المنظمة بشكل فعال.

2)على المستوى الثنائي:تدعيم التعاون بين دول المنطقة ووضع آليات و اتفاقيات ثنائية لمكافحة التهديدات اللاتماثلية المضرة بأمن و إستقرار دول المنطقة.

3)على المستوى الإقليمي:ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية،و بناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة

[1] عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات ،"جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب".**مجلة الجيش**،العدد561،أفريل 2010،ص26.

جل التهديدات اللاتماثلية.

كذلك في الندوة تم الإتفاق على تجسيد وتفعيل مشروع "إنشاء قوة مشتركة" مكونة من دول المنطقة فقط والذي تقرر بخصوصه بـ 2009/07/22 أن يكون قوامها 25 ألف جندي 05 آلاف من طوارق المالي لملاحقة عناصر القاعدة ما وراء حدود دول مجموعة الساحل[1].

أما فيما يخص البعد التنموي ففي الدورة 13 لمجلس إدارة "مرصد الصحراء و الساحل" بـ 30 – 2010/03/31 المنعقدة بالجزائر أكد وزراء الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل انجاز برامجها ومناقشة الإستراتيجية المقترحة لسنة 2020 لاسيما في مجال المياه.

بالتالي فالمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل تصبو إلى لفت الانتباه من خلال تصورها الأمني للمنطقة إلى أهمية وركيزة البعد التنموي في الساحل الإفريقي كبديل مقوض لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وأهداف التدخل الأجنبي لملء هذا الفراغ التنموي.[2]

و هو ما أكدته الجزائر خلال الإجتماع الثالث الذي احتضنته العاصمة الموريتانية "نواكشوط"،يومي 24/23 جانفي 2012،و الخاص بوزراء الخارجية لدول الميدان ،أين طرحت الجزائر وجهة نظرها القائمة على أن المنطقة بحاجة إلى "إستراتيجية حقيقية" لإدماج المناطق الحدودية،و وضع آلية خاصة لتنمية دول المنطقة ،و هو الأمر الذي أكده الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية (عبد القادر مساهل) خلال الإجتماع قائلا:"....يجب أن تأتي كل المبادرات باتجاه الساحل مكملة و ليست بديلة للمسعى الإقليمي ،إذ ليس هناك بديل مستديم و فعال لعملنا ،فتكثيف المبادرات و الأفكار مهما كانت حميدة ليست إلا تكرارا لا طائل منه"[3].

كما عبرت الجزائر على لسان وزيرها إلتزام دول الميدان بتحمل مسؤولياتها الوطنية و الإقليمية ،كما تم الرجوع

[1] عمار بوزيد و مليكة آيت عيرات،مرجع سابق ،ص 26.

[2] مولود غشه، "القوات الإفريقية الجاهزة"، **مجلة الجيش**، العدد 548، مارس 2009، ص 14

[3] "الساحل.التنمية لتحقيق السلم والأمن"، **مجلة الجيش**،العدد583،فيفري 2012،ص12

لمسألة تجريم دفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن ،التي سبق و أن إفتكت الجزائر قرارا أمميا سنة 2010 بتجريم دفعها[1]،و التي تدخل ضمن أولويات السياسة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب خاصة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل،فتقديم الأموال لهذه الجماعات يعتبرا دعما و تمويلا لقيامها بالمزيد من العمليات ،حيث انضمت إلى مجموعة العمل الإقليمية العربية لمكافحة تبيض الأموال و تمويل الإرهاب الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،و التي أنشئت في 2005/04/30 و تضم 14 دولة عربية[2].

كما نظمت الجزائر ملتقى دولي يومي 7 و8 أوت 2011 لمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة،شاركت فيه هياكل من منظمة الأمم المتحدة،الإتحاد الإفريقي،الجامعة العربية و ممثلين عن عدد من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا ،إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا،كندا، أستراليا وهولندا.

المطلب الثاني: إنشاء لجنة قيادات الأركان المشتركة

تعد هذه اللجنة ذات طابع عملياتي و تعد تتويجا لأشغال الندوة الوزارية المشتركة لدول الميدان،و تضم كل من(الجزائر،مالي ،النيجر ،موريتانيا) التي انعقدت في 12 أوت 2009 ،و كان ذلك بولاية تمنراست تحت رعاية "مجلس السلم و الأمن الإفريقي" ،و لقد خصص جدول أعماله لعرض تفاصيل مواجهة تنظيم القاعدة في الساحل،و كذا دراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل ،و حرصت الجزائر خلال هذا الإجتماع على التأكيد على ضرورة الإبتعاد عن "الوصاية الخارجية" ،و ضرورة الإعتماد على الإمكانات الذاتية لدول المنطقة.

دخلت الخطة الأمنية حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 ،بقوة قوامها 25 ألف جندي بالتعاون مع المليشيات القبلية في المنطقة من قبائل الطوارق و العرب،و مهمة هذه القوة[3] هي:

1.مطاردة الجماعات الإرهابية حتى ما وراء حدود الدولة محل المطاردة.

[1] نفس المرجع،ص13.

[2] محمد السيد عرفة،مرجع سابق ،ص185.

[3] Laurence Aida Ammour,**La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel:l'Ambivalance de l'algérie**.

bulltin de la Securité Afrcaine ,n18,fivrier2010.p3

3. ضرب معاقل تنظيم القاعدة و تجفيف مصادر التمويل و الدعم اللوجستيكي.

4.السيطرة النهائية على منطقة الساحل بالإعتماد على الجيوش النظامية.

ويتم ذلك من خلال إقامة قاعدة معلومات مشتركة تخص بيانات و معلومات حول الجماعات الإرهابية،و تعهد دول المنطقة بتغذية هذه القاعدة بكل المعلومات و المعطيات المتوصل إليها عن هذه الجماعات،كذلك تكثيف المراقبة حول المناطق الحدودية ،خاصة في مناطق جبال "أدغاغ أفورغاس" شمال مالي و جبال"أكادس إير" شمال النيجر مرورا ب "واد زوراك" الذي يربط هذه المناطق بجنوب الجزائر،تسمى ب"المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي"[1].

و تتكون هيكلة القيادة من أربعة خلايا رئيسية هي:الخلية العملياتية ،خلية الإشارة ،الخلية المكلفة باللوجستيك ،خلية الإستعلام،و تضم قادة أركان دول الميدان الأربعة.

بالإضافة إلى ذلك إنشاء "مركز للمعلومات" حول الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي في العاصمة الجزائرية لتزويد قيادات الأركان المشتركة في تمراست بالمعلومات و المعطيات الخاصة الأمنية وفقا لرؤية مشتركة[2].

- **إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب**

يوجد مقره بالجزائر انشأ سنة 2004 ،و يعتبر من الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي و له 42 فرع وطني و 07 فروع جهوية ،يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تنمية إستراتيجيات خاصة بمكافحة الإرهاب ،و ذلك من خلال جمع المعلومات و إقامة الأبحاث و الدراسات الخاصة بالجماعات الإرهابية في القارة الإفريقية و نشرها،كما يقدم البيانات و التحليلات السياسية بصورة دورية و يضعها في متناول الدول الإفريقية ،كما يعمل على تطوير برامج التعاون مع مختلف المؤسسات المهتمة بمكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية،الإقليمية و الدولية [3].

[1] "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة:ثمرة لرؤية مشتركة"،**مجلة الجيش**،العدد 579،أكتوبر2011،ص18.

[2] Salim Tlemçani," Lutte contre El Qaida dans la région du Sahel Aide militaire de l'Algérie au Mali".**Le quotidienne El Watan**.N°5626,05 Mai 2009,p4.

[3] ج.إسماعيل ،"إفريقيا تسعى لحل مشاكلها"،**مجلة الجيش**،العدد155،أكتوبر 2009،الجزائر،ص48.

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة أزمة الطوارق

داخليا : إحتواء و دمج طوارق الجزائر في النسيج الإجتماعي

على الرغم من أن طوارق الجزائر لا توجد لديهم أية مشكلة مع النظام الجزائري ،و إدراكا منها للخطر الكامن وراء الحدود على تماسك النسيج الإجتماعي الداخلي نفقد عمدت الجزائر إلى بلورة مجموعة من القنوات السياسية والاقتصادية ،فقد أعطت الجزائر للطوارق حرية تسير شؤونهم الخاصة في إطار ما يسمى ب "الأمنيوكال Amenoukal"،كما تم تعيين بعض وجهاء الطوارق في مناصب سامية في الدولة ،بالإضافة إلى تمثيلهم في غرفتي البرلمان ،كما قامت الجزائر بتعزيز توطين الطوارق الرحل ،بهدف دمج العنصر الطارقي في المكونات المشكلة للمجتمع الجزائري[1].

وحتى حينما عمدت الجزائر سنوات التسعينات إلى طرد المهاجرين غير الشرعيين من الجنوب الجزائري،إستثنت في عمليات الترحيل الطوارق غير الجزائريين ،بالمقابل يبدي الطوارق الجزائريون وفاء كبيرا للأرض و الوطن ،يعبر عنه الحاج محمود أقمامه بقوله:"إن الطوارق الجزائريين ليسوا سلعة تباع و تشترى ،ولا يوجد استقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر،و مقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا لأنه لا يمكننا الإنقلاب ضد أرضنا ،و الأرض التي دفن فيها أجدادنا. كما وضعت الجزائر تسهيلات لشباب الطوارق للإنخراط في مختلف أسلاك الأمن و حرس الحدود و الجيش،أما فيما يخص الجانب الإقتصادي و ذلك بدعم الجزائر للتنمية المحلية بإنشاء "صندوق تنمية الجنوب" من طرف الرئيس الراحل "اليمين زروال"،حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية(كالطرق و المدارس و المطارات....)[2]

[1] بوبية نبيل،مرجع سابق،ص96.

[2] علي عشوي،**سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،1997، ص85.

خارجيا :الوساطة الجزائرية في قضية الطوارق

لقد تعاملت الجزائر مع مشكل الطوارق في الجنوب منذ السنوات الأولى للإستقلال ،و اعتمدت عدة آليات للتعامل مع المشكلة داخليا و خارجيا ،آخذة بعين الإعتبار الأبعد التنموية منها الإجتماعية و الأمنية ،كما كانت دائما تقف على مسافة واحدة بين أطراف النزاع سواء في مالي أو النيجر و تلعب دور الوساطة كلما تصاعد التوتر أو النزاع ،كونها تعتبر الأزمة الطارقية تهديدا مباشرا لأمنها القومي.

كان أول إتفاق وساطة تولته الجزائر في 1991،و الذي انتهى بتوقيع "إتفاق تمنراست" في 06جانفي1991 ،و لكنه لم يصمد طويلا ثم قامت الجزائر مرة أخرى و بطلب من مالي و الجبهات الأزوادية للعب دور الوساطة و التي انتهت بتوقيع "الإتفاق الوطني المالي" في 11 أفريل 1992،لكن هذا الإتفاق عرف صعوبة في تطبيقه ،خاصة في شقه الخاص بإدماج الحركات الموحدة للأزواد (MFUA) داخل المؤسسات العسكرية و الإدارية المالية[1].

عقد إتفاق آخر في الجزائر في 15/10 ماي1994،حيث مكن هذا اللقاء الموقعين عليه من التفاهم على قاعدة إتفاق تمنراست حول عدد المقاتلين و الإطارات الواجب إدماجهم،و تشكيل لجنة مكلفة بالمهمة،لكن مرة أخرى لم يصمد الإتفاق طويلا وعاد الطرفين للقتال،في الوقت الذي علقت فيه الجزائر وساطتها بسبب هجوم الصحافة المالية عليها في أفريل 2005 و عادت للتوسط بعد إشتداد القتال ،و تم التوصل إلى إتفاق في جويلية 2006 تحت لواء"تحالف 23 ماي من أجل التغيير"،و أشرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الوساطة التي قادها من الجانب الجزائري الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب[2].

[1] Hadj chaib Adda, **Les aspects Sécuritaires de la politique sous régionale de l'Algérie**. mémoire de fin d'étude de poste graduation spécialisée en administration internationale .ENA ,1995, p40.

[2] خالد بشكيد،**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقية،جامعة الجزائر3،2011،ص 177.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما تقدم نتوصل إلى أن الجزائر و في إطار سياستها الرامية إلى تعزيز أمنها القومي و صيانته فقد لجأت إلى العديد من الآليات و المبادرات العسكرية و الدبلوماسية و السياسية ،و ذلك للوصول إلى تحقيق الأمن الإقليمي، بالتالي مواجهة مختلف التهديدات الوافدة من هذا الإقليم إلى التراب الوطني.

و يعد البعد العسكري محور الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديد سواء الداخلية أو الخارجية ،الجرائم العادية أو المنظمة،الإرهاب أو الهجرة ،تهريب المخدرات أو السلاح و غيرها من الجرائم ، وذلك بتعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي عدة و عتادا ،تجهيزا و تدريبا، بالإتجاه نحو بناء جيش إحترافي و تزويده بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة و الحديثة ، لمواكبة التحديثات و التطورات الحاصلة في ميدان التسلح ،لأجل الإضطلاع بالمهام الموكلة له في حماية الإقليم الوطني من مختلف التهديدات و المخاطر.

و تعد مسألة ضمان سلامة الحدود الجزائرية من ضمن أسمى المهام الموكلة للجيش الوطني الشعبي و خط الدفاع الأول عن السيادة و التراب الجزائري ،و لعل هذه المهمة تطورت مع تطور المخاطر و التهديدات التي تواجه الجزائر ، لكن مع ظهور الأنماط الجديدة من التهديدات العابرة للحدود وجد الجيش نفسه يتعامل مع قضايا ليست من إختصاصه، بل من إختصاص أجهزة الأمن الداخلية ،من درك وطني و جمارك و أجهزة أخرى ،ما استدعى منه التكيف معها بتطوير و تحديث نفسه للتعامل معها داخليا عبر الحدود ،و خارجيا بالتعاون و التشاور والتنسيق مع الجيوش، المنظمات العسكرية الجهوية و الإقليمية و الدولية لضمان الفعالية و تبادل الخبارات لمواجهة هذه الأنماط من التهديدات التي تحتاج لإجراءات فوق دولاتية.

إلى جانب المقاربة العسكرية في تأمين حدود الجزائر و ضمان أمنها القومي، عملت الجزائر جاهدة على مزاوجة البعد العسكري بالبعد السياسي،الدبلوماسي و التنموي ،و ذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي ،الإفريقي و المتوسطي لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الإتفاقيلات و المعاهدات و الدخول في المشاورات مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ،لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده و لا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجها.

و تعد قضية الساحل و ما تميز هذه المنطقة من الشواغل الأمنية و من أكبر الرهانات الأمنية التي تواجه الجزائر ، والتي أخذت النصيب الأكبر من الجهود و الإهتمام ،خاصة بعد التطورات الخطيرة الأخيرة في دولة مالي المحاذية لحدود الجزائر الجنوبية من سيطرة المجموعات الإرهابية على شمالها، عقب الإنقلاب و ما أفرزه التدخل الفرنسي من أثار جانبية على الأمن في المنطقة و هدد بأفغنة المنطقة ما هدد و لا يزال بإنتقال النزاع نحو الجزائر في حال تطور الأمور للأسوأ.

و بالتالي فقد أدركت الجزائر أن الحل العسكري وحده غير كاف للحفاظ على أمنها القومي ،و أخذا منها بعين الإعتبار أن الدستور الجزائري يمنع تدخل الجيش خارج الحدود،ما جعلها تتوجه نحو التعاون مع دول الجوار بأشكال عدة سياسية و دبلوماسية و تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية من خارج حدودها الإقليمية.

الخاتمة

ما يمكن التوصل إليه في الختام أن موضوع الأمن القومي صار من أعقد المواضيع التي تواجهها الدول، خاصة مع التحولات الدولية التي يشهدها النظام العالمي ،و التوسع في مضامين الأمن ،و التطور في نمط التهديدات و تنوعها ،و بروز فواعل جديدة تنافس الدولة القومية ،و حتى يمكن أن تشكل سلطة موازية لها وصار لهذه الفواعل حضور قوي في الساحة الدولية و لها شبكات عبر قومية و تنظيمات عالمية .

كما لم يكن ممكنا الحديث من قبل نهاية الحرب الباردة عن أمن خارج "الدولة" ،صار بعد نهايتها من غير الممكن الحديث عن الأمن دون التطرق إلى الفرد كموضوع ووحدة في الدراسات الأمنية ،صار اليوم من المستحيل البحث عن الأمن الدولة و الفرد بمعزل عن الأمن الإقليمي ،و لا يوجد أمن إقليمي بمعزل عن الأمن الدولي (في إطار ما سمي بمركب الأمن)،و إن كان من غير الممكن الحديث عن الأمن بصفة مطلقة ،و لكن على الأقل توفير الحد الأدنى من هذه القيمة.

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع التهديدات الراهنة للأمن القومي الجزائري من مقاربة الجغرافيا الأمنية،التركيز على مقاربة جديدة قائمة على المزاوجة في التحليل متغيري الأمن و الجغرافيا ، ممثلة في حالة الحدود الجغرافية للجزائر كمكون مادي ،في مواجهة نمطين من اللا أمن، التقليدية و الحديثة ،و كيف للجزائر أن تتكيف مع هذه التحولات في طبيعة التهديدات ،من مادية إلى غير مادية و من تماثلية إلى غير تماثلية ، و من خلال هذه الدراسة نخرج بالنتائج التالية:

- الجزائر مضطرة لتوسيع تصورها لأمنها ليشمل الأمن الإقليمي،أو ما تسمى ب"البيئة الأمنية الإقليمية"، لم يعد اليوم بإمكان الجزائر ضمان أمنها من خلال نظرة ضيقة تقوم على تحصين حدودها بالإعتماد على القوة العسكرة و الجيش،و لكن واقع هذه التهديدات يفرض عليها المبادرة نحو التوجه مباشرة لمصدر التهديد و القضاء عليه أو إبطال مفعوله لضمان عدم إنتشاره ووصوله أو وصول تأثيره إليها.

- و إدراكا منها إلى تعدد و تنوع مصادر التهديد لأمنها القومي ،فإنها قد أخذت بعين الإعتبار ما يحدث حولها من تطورات و تحولات سياسية ،أمنية و إجتماعية ،خاصة بعد خروجها من أزمتها الداخلية التي دامت عشرية كاملة أين كان فيها التهديد و عنصر اللا أمن داخليا ،لتجد نفسها أمام بيئة خارجية غير آمنة كما تجد حدودها مخترقة و مكشوفة أمام مختلف أشكال الجريمة و الإرهاب،و عمدت إلى إتباع توجهين في سياستها الأمنية ،الأول قائم على تدعيم البيئة الداخلية و ضمان الأمن الداخلي ،و تحصين حدودها ،و خارجيا من خلال سياسات العمل الثنائي مع دول الجوار و التعاون المتعدد الاطراف .

☜ لكن الملاحظ هو توجه بوصلة هذه السياسة إلى التركيز على التنسيق الأمني مع دول الضفة الشمالية للمتوسط و السعي للتنسيق مع حلف شمال الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية ،في الوقت الذي لا تعاني الجزائر من أي تهديد يذكر من حدودها الشمالية،و هذا يمكن اعتباره بمثابة قصور في الرؤية الإستراتيجية الجزائرية،في حين نجدها تهمل بؤرة التوتر الخطيرة على حدودها الجنوبية ،و لا تتحرك إلا في حالات الضرورة،و في شكل رد فعل عما يحدث في منطقة ملتهبة و عبارة عن برميل من البارود قابل للإنفجار في أي لحظة.

☜ و هو ما يستدعي الإهتمام أكثر بمنطقة الساحل ،و الذي شكل على الدوام مصدر قلق وهاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر بسبب الخصوصية التي يتمتع بها و حساسية المنطقة ككل ،فبداية تعاني دول هذا الشريط الصحراوي المحاذي للحدود الجنوبية للجزائر من الضعف و إفتقارها للإمكانيات التي تمكنها من السيطرة على كامل أقاليمها،كما تعاني من الفقر،غياب التنمية ،تتعرض لموجات دورية من المجاعة و الجفاف،و عدم الإستقرار الإجتماعي نتيجة للنزاعات الإثنية و العرقية ،خاصة مشكلة الطوارق في كل من مالي و النيجر ،و التي تشكل خطرا حقيقيا على الوحدة و السلامة الترابية للجزائر في حالة إنفصال طوارق مالي و تشكيل "الدولة الأزوادية"، و لذا نجد الجزائر تسعى جاهدة لحل هذه المسألة ،و منع تكوين أي كيان جديد على حدودها الجنوبية،على اعتبار أن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري ،و ينتشرون في المناطق الصحراوية الجنوبية و يرتبطون بطوارق مالي و النيجر و ليبيا في علاقات متاجرة و مصاهرة ،و أي مشكل قد يمس هذه الجماعات قد يشعل المنطقة ككل و يحرك طوارق الجزائر ،فلا غرابة إذن أن يكون الأمن القومي الجزائر ممتد ومرتبط بصفة كبيرة بالوضع الأمني و الإستقرار هذه في المنطقة.

☜ و بالتالي يمكن لنا أن نقول بأن الأمن القومي الجزائري مرتبط إرتباطا تاما بأمن منطقة الساحل ، و بعمقه الإفريقي ،و هو ما يمكن أن نطلق عليه بالإمتداد الجغرافي للأمن أو الترابط و التشابك الأمني العبر دولاتي ،الذي أصبح اليوم لا غنى عنه في معادلة تحقيق الأمن لأي دولة كانت.

☜ أي محاولة لتحصين الحدود الجنوبية للجزائر دون محاولة التدخل على الأقل دبلوماسيا أو من خلال الوساطة أو بدعم مالي و تنموي لدول المنطقة في مواجهة مشاكلها الأمنية ،و المساعدة على إعادة بناء الدولة في منطقة الساحل فهي السبيل الوحيد نحو تحقيق الأمن الإقليمي ،و أي عمل غير ذلك سيعتبر غير مجدي و لا يمكن له أن يصل إلى الأهداف المرجوة منه.

☜ من منطلق ذلك سعت الجزائر جاهدة إلى العمل مع دول الجوار سواء المغاربي ،المتوسطي أو الإفريقي للتصدي الجماعي و التنسيق بمختلف صوره و أشكاله لمواجهة هذه التهديدات،و لتقريب وجهات النظر

فيما يخص المسائل الخلافية ،للوصولّ إلى آلية مشتركة بين مجموع الدول داخل النظام الأمني الإقليمي لمعالجة قضايا الهجرة ،الإرهاب و التنمية،و البحث في السبل الكفيلة بالقضاء على الإرهاب ،و الحد من الهجرة غير الشرعية ،و مشكلة التهريب ،و ذلك على قاعدة التعاون الثنائي و الجماعي،على اعتبار أن ،معظم دول المنطقة منفردة لا يمكنها التكفل بتكاليف الناجمة عن مواجهة هذا النمط الجديد من التحديات فهي تتطلب قدرات وإمكانات ضخمة ،و غياب المبادرات الإقليمية و العمل الجماعي ،و التوجه نو العمل المنفرد ،في الوقت الذي أصبحت هذه الفواعل التحت دولاتية تتكتل في شكل منظمات و شبكات فوق دولاتية و تتحالف فيما بينها،زاد من عدم إستقارا المنطقة.

☜ و تعد القضايا الخلافية للجزائر مع بعض دول المنطقة كالمغرب ،و طبيعة علاقتها مع الأنظمة السياسية كالنظام الليبي ،و القضايا الخلافية حول مسائل الهجرة،و عدم الربط بين القضايا الأمنية و الإقتصادية، التنموية مع الدول الأوربية أو مخالفة بعض الدول لإلتزاماتها كموريتانيا في تنسيقا العسكري مع دول خارجية كفرنسا،و تجاوزها للمبدأ المتفق عليه مع الجزائر بضرورة رفض التدخل الخارجي في المنطقة ،و مع مالي قي قضايا مثل التفاوض مع الجماعات الإرهابية و تقديم الفدية أو إطلاق سراح إرهابيين لتحرير الرهائن ،كلها تشكل عوائق في وجه العمل الإقليمي ،و هو ما جعل التعهدات و الإتفاقات المتوصل إليها بين دول المنطقة مجرد حبر على ورق و لم يتعدى مجرد الخطاب السياسي ،من جهة أخرى فهشاشة دول الساحل و ليبيا مؤخر و عدم سيطرتها على أقاليمها أدى إلى غياب الشريك الأمني ،فهذه الدول لا تسيطر حتى على أقاليمها و سلطتها ضعيفة و لم تتمكن من ضمان أمنها الداخلي فكيف لها التفكير في أمنها الخارجي بل أصبحت في بوضعيتها هذه مصدر تهديد خارجي لدول المنطقة .

☜ الأمر الذي دفع الجزائر في إطار البحث عن أمنها القومي الموازنة بين أمن الدولة التقليدي بعدم إهمالها لعناصر القوة المادية ممثلة في القوة العسكرية الكفيلة بصيانة التراب الوطني و حماية حدوده و إقليمه من أي إعتداء خارجي ،دون إهمال لعناصر الأمن الإنساني و أمن الأفراد ،و الإهتمام بالبعد التنموي، الإقتصادي، القضايا الإجتماعية ،و تحسين ظروف المعيشة للمواطن و تكريس العدالة الإجتماعية ،للوصول إلى الإستقرار السياسي لتجنب الدخول في دوامة الفوضى و العنف الإجتماعي التي إنحدرت إليها بعض دول الجوار ،و تسعى أطراف خارجية لإدخال الجزائر فيها،و لا يمكن تجاوز هذا الأمر إلا بتحصين البيئة الداخلية.

☜ كما قامت الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية لمواجهة هذه التهديدات في إطار ما تسمى في علم الجغرافيا العسكرية ب"الدفاع على الخطوط الداخلية" بإعادة النظر في عقيدتها العسكرية و القتالية للجيش الوطني

الشعبي، الذي كان مجهزا و مدربا لخوض حرب كلاسيكية ضد عدو خارجي و جيش كلاسيكي يماثله ،لكن مع بروز هذا النوع من التهديدات التحت دولاتية فرض على الجيش الجزائري إعادة تكييف قواته و سياساته الأمنية بما يتوافق و التعامل مع هذا التحول بإختيار نهج الإحترافية و ذلك بعصرنة قواته و تحديث و تحيين تجهيزاتها العسكرية للقيام بالمهام الجديدة الموكلة له في حماية الأمن القومي الجزائري.

☜ فيما يخص المناطق الحدودية عمدت الجزائر إلى تدعيم كافة حدودها بالوحدات العسكرية ، المعدات ، الآليات و الجنود بغرض تأمينها من أي تهديد خارجي محتمل،و بإعادة هيكلة و تحديث و تجهيز لأجهزة الأمن المكلفة بحراسة و حماية الحدود ،كالدرك الوطني و حرس الحدود و الجمارك لمواجهة عمليات التهريب و الحد من إستنزاف الإقتصاد الوطني.

☜ لكن هذه الإجراءات تعتبر غير كافية في ظل المعطيات الجغرافية التي تعتبر أي محاولة لتغطية كافة الحدود هي أمر مستحيل ،فبالرغم من التعزيزات العسكرية التي أرسلتها الجزائر لحماية الحدود فقد تمكنت مجموعة إرهابية من الوصول إنطلاقا من ليبيا مخترقة الحدود على القاعدة الغازية ب "تغنتورين" و إحتجازها لمئات الرهائن الغربيين ،و الذين قتل 38 منهم أثناء عملية تحريرهم،و كادت العملية تنتهي بكارثة ،و تعد هذه العملية خرقا خطيرا جدا للأمن القومي الجزائري ،كما أن عمليات التهريب مازالت مستمرة و بمستويات عالية بالرغم من هذه الإجراءات و الإحصائيات الرسمية تثبت ذلك ، وهذا دليل على عدم فعالية فكرة الإعتماد على المقاربة الأمنية في إحكام السيطرة على الحدود.

☜ و هو ما يفرض على الجزائر ضرورة التفكير بجدية في وضع "إستراتيجية أمنية حقيقية" تكون بديل عن السياسات الأمنية الظرفية،تأخذ بعين الإعتبار كل المتغيرات و التهديدات التقليدية و غير التقليدية ،و تراعي في بناءها البيئة الأمنية الإقليمية،و الأمن الإقليمي بالدرجة الأولى،و الأمن الداخلي يكون تحصيل حاصل،بالإضافة إلى مزاوجة المقاربة العسكرية بمقاربة أمنية بمفهومها الواسع الذي يشمل التنمية بمختلف أوجهها السياسية ،الإجتماعية و الإقتصادية،و مساعدة دول الساحل،على بناء مؤسساتها للخروج من حالة "اللا–دولة" لضمان قيامها بمهامها الأمنية ،ونتوصل أنه لا يمكن للجزائر الإستمرار بالتفكير الضيق لأمنها الوطني من مقاربة تأمين الحدود و محاولة عزل نفسها بل يجب أن تشارك في "بناء نظام أمن إقليمي" يحقق لها متطلباتها الأمنية في إطار ما يسمى في علم الجغرافيا العسكرية بفكرة الدفاع على الخطوط الخارجية.

قائمة الملاحق

الشكل رقم 1:خريطة الجزائر السياسية

الشكل رقم 2: "توزيع الموارد الطاقوية و المنجمية للجزائر"

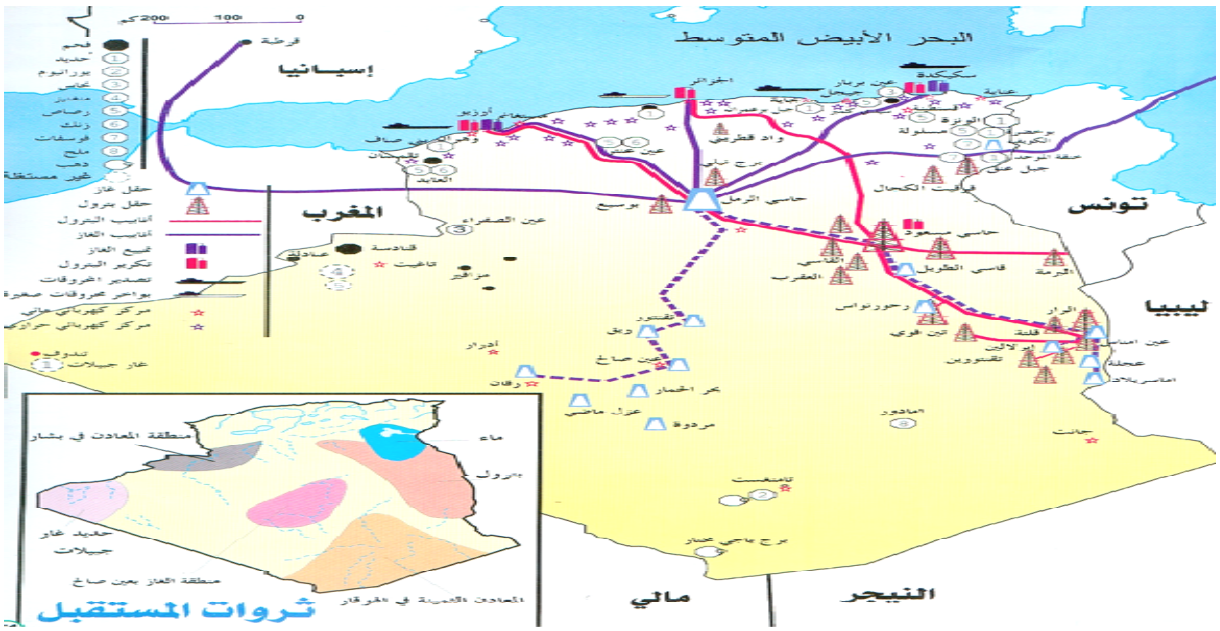

شكل رقم 3:خريطة توضح التنوع و التوزيع اللغوي في الجزائر

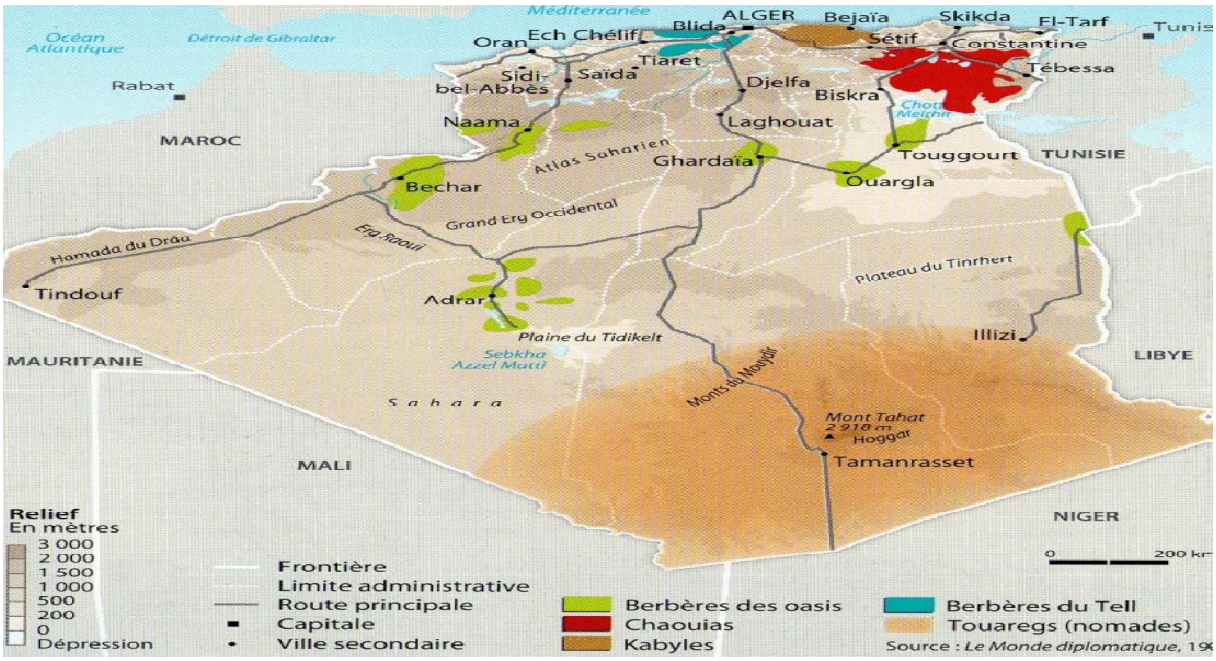

الشكل رقم 4:خريطة توضح مشروع "المغرب الكبير" الذي يروج له الرباط

الشكل رقم 5:خريطة توضح أهم مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا

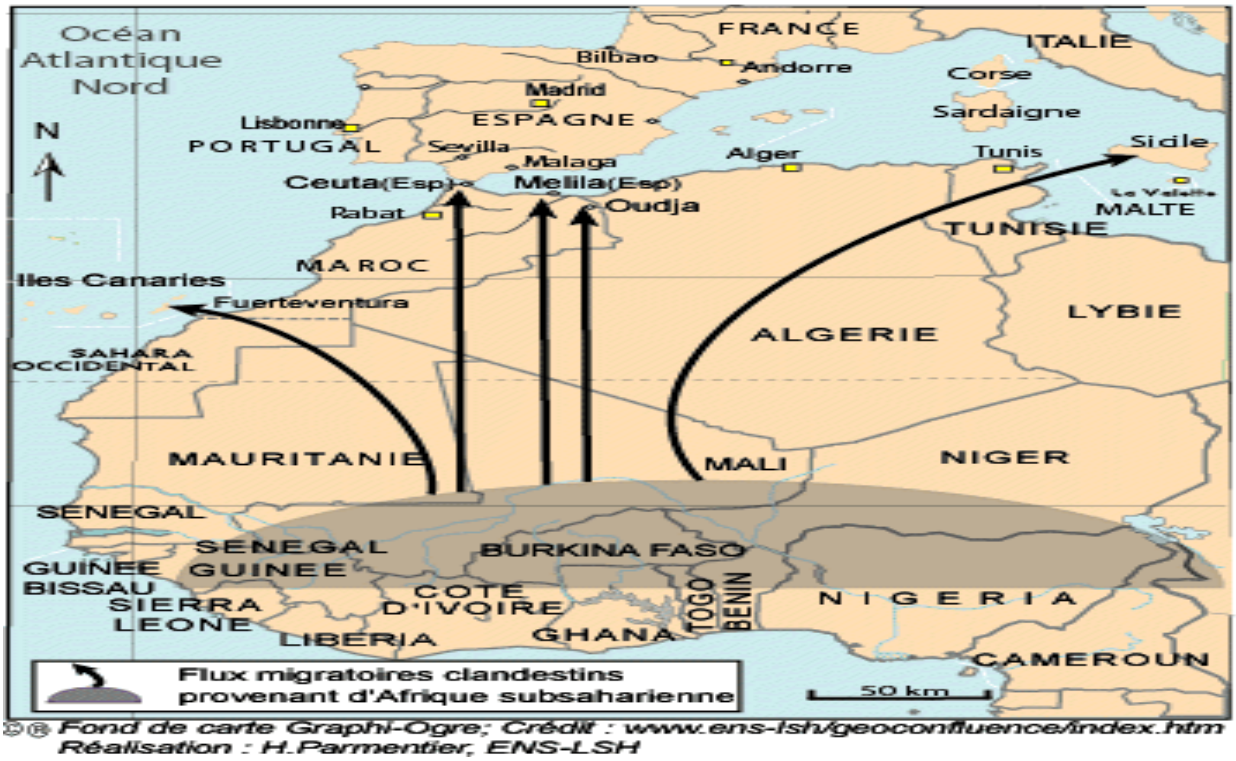

اتحاد المغرب العربي

الأمانة العامة

بيـــان الجـزائـر
حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي
الجزائر 09 جويلية 2012

- طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لمجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي، المنعقدة بتاريخ 2012/2/18 بالرباط والرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسات أمنية مغاربية، وبمبادرة من الجزائر، عقد مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعا بتاريخ 2012/7/9 بالجزائر بمشاركة السيد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي .

- تناول المجلس بالبحث والنقاش التهديدات والمخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، واتفق على أن الإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة الإجرامية وتمويل الإرهاب بكل أشكاله، وما بينها من علاقات وثيقة متلازمة، هذا فضلا عن ظاهرة تبيض الأموال، تشكل جميعها أخطارا تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي .

- أكد المجلس ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر والتصدي لها، كما شدد على ضرورة تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، على المستوى الثنائي وعلى مستوى العمل المغاربي والإقليمي والدولي، مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي والتي تندرج ضمن استراتيجيات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

- أكد المجلس أن مكافحة هذه المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية تكون أكثر نجاعة إذا اعتمدت على مقاربة متكاملة، مندمجة ووقائية ومنسقة بين دول الاتحاد، ضمن استراتيجية شمولية تدمج كذلك البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي المستند إلى مبادئ الاعتدال والوسطية، وتستحضر البعد الديمقراطي والتنسيق مع الشركاء الدوليين، في إطار احترام السيادة الوطنية وأمن واستقرار

المجتمعات المغاربية، وتتم على المستويات التالية :

أ -**المستوى الوطني** :يشمل المسؤوليات الملقاة على عاتق كل دولة في مكافحة هذه المخاطر .

ب -**المستوى الثنائي** :من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتفعيل وتحيين الاتفاقيات وملاءمة الآليات الثنائية المتاحة، ودراسة إمكانية إبرام اتفاقيات ذات العلاقة بمختلف التحديات المشتركة بين المصالح المختصة .

ج -**على المستوى المغاربي** :

-الاستناد إلى الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي القائمة في إطار اتحاد المغرب العربي كأساس للتعاون الأمني المغاربي وتحيينها عند الاقتضاء، واعتبارها منطلقا للتحرك المشترك لإرساء تعاون بين الاتحاد ومحيطه الإقليمي .

-العمل على دعم وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة بالتعاون الأمني والاعتماد عليها كإطار ذي الصلاحية في بلورة استراتيجيات التعاون الأمني وخططه العملية داخل الفضاء المغاربي وبين هذا التكتل ومحيطه الإقليمي .

وفي هذا الإطار، أوصى المجلس بعقد اجتماعات المجالس الوزارية المغاربية للداخلية بالمغرب والشؤون القانونية والقضائية بليبيا وللشباب والرياضة بتونس في دورة خاصة بإشكالية الأمن استنادا إلى نتائج اجتماع الجزائر (9/7/2012)، وذلك تهييئا لعقد مؤتمر القمة المغاربية القادمة، المزمع تنظيمها في تونس قبل موفى السنة الجارية .

كما أوصى بعقد اجتماع لوزراء الشؤون الدينية للدول المغاربية بموريتانيا لإبراز صورة الإسلام السني والنظر في مسألة التحصين الفكري والثقافي للمجتمعات المغاربية والعمل على التنسيق بين المؤسسات الدينية والعلمية الحاضنة للإسلام المعتدل .

د-**على المستوى الإقليمي والدولي** :

-العمل على المشاركة الحثيثة في المجهودات الدولية الرامية إلى مواجهة تلك المخاطر من منطلق التزام البلدان المغاربية بالمعاهدات الدولية ذات الصلة.

-التركيز على أهمية إرساء شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء وتأكيد مشاركة الدول المغاربية في المؤتمر الثاني المقبل حول الشراكة والأمن والتنمية في منطقة الساحل (الجزائر 2)، والمشاركة الكاملة لكافة الدول المغاربية في المجهودات الأمنية المبذولة على مستوى هذه المنطقة .

-تأكيد أهمية ما جاء في "خطة العمل" المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود، الذي عقد بمدينة طرابلس الليبية يومـــي 11 و 12 /3 .2012/

- تطرق المجلس إلى الوضع السائد في جمهورية مالي، وأعرب عن انشغاله بالتداعيات الأمنية التي تواجه البلدان المجاورة، وأكد ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في هذا البلد يضمن وحدته الترابية ويجنبه التدخل العسكري، مشددا على أهمية توظيف كل فضاءات الحوار والتفاوض المتاحة. ووعيا منه بخطورة الأزمة الإنسانية في مالي وتفاقمها، دعا المجلس إلى تكاثف الجهود لمعالجة الوضع الإنساني للنازحين واللاجئين .

- اتفق المجلس على تدعيم وتكثيف التعاون المغاربي في مجال مكافحة غسيل الأموال والجرائم المرتبطة بها بالارتكاز على المعاهدات والآليات الثنائية والمغاربية .

- اعتبر المجلس أن الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها، يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار الدول والمنطقة، ولصحة شعوبها، خاصة فئة الشباب، كما أكد أن الموارد المحصلة من هذا الاتجار من شأنها أن تكون مصدر تمويل للنشاطات الإرهابية والإجرامية، ودعا في هذا الشأن الجهات المغاربية المختصة إلى وضع إطار للتعاون من أجل المكافحة الناجعة لإنتاج واستهلاك وتسويق المخدرات .

- بحث المجلس الوزاري مسألة انتشار الأسلحة بكل أنواعها في المنطقة، وعدم خضوعها لأية رقابة، وخلص إلى ضرورة تعزيز التعاون في مراقبة حدود البلدان المغاربية لدحر هذا التهديد ومنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها والعمل على تجفيف منابعها، ودعا إلى ضبط تدابير عملياتية نموذجية

للتعاون والتنسيق في مجال مراقبة الحدود والهجرة غير الشرعية، تستلهم منها السلطات المعنية في كل بلد لتحسين الأداء في مراقبة الحدود .

- أوصى المجلس الوزاري بدراسة إحداث مراصد من قبل المصالح المختصة في دول الاتحاد لمتابعة الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال والاتجار بالأسلحة والبشر والهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة الإجرامية، حسبما تقتضيه الاحتياجات والأولويات .

- ثمن المجلس عاليا روح التفاهم والتضامن والمسؤولية التي سادت أشغال هذا الاجتماع، الأول من نوعه في إطار اتحاد المغرب العربي الذي يخصص لإشكالية الأمن في المنطقة، ووافق على إرساء تشاور سياسي منتظم يسمح بتقييم الوضع الأمني في المنطقة والتهديدات القائمة وتقييم العمل المشترك، على أن تعقد اجتماعاته الخاصة بهذا الموضوع بكيفية منتظمة وبالتناوب بين الدول المغاربية .

- طلب المجلس من الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي الاهتمام بهذه الإشكالية ومتابعة تنفيذ ما جاء في هذا البيان، ورفع تقرير في الموضوع لنظر القمة المغاربية المتفق على عقدها قبل موفى هذه السنة بتونس .

نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة

--*

اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي

بيان الرباط

انطلاقا مما صدر عن الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط بتاريخ 18 فبراير 2012 الرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسات أمنية مغاربية.

واستنادا إلى توصية مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقد بالجزائر بتاريخ **09** يوليو **2012** المخصص لإشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وما تضمنه "بيان الجزائر" الصادر عن هذا الاجتماع.

واعتبارا للتحولات والتطورات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الأمنية التي تواجهها، بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، خاصة منطقة الساحل والصحراء، وما ترتب عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة.

وتأكيدا لما جاء في"خطة عمل طرابلس" الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي **11** و **12** مارس **2012** بطرابلس.

وبناءً على ما تضمنه الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط مجموعة (**5+5**) المنعقدة بالجزائر يومي **08** و**09** أبريل **2013**.

و طبقا لاستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وما تضمنته خطة العمل الملحقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ **08** سبتمبر **2006**.

والتزاما بمعاهدة مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي، خاصة المادتين **14** و**15**، وتأكيداً على أن إتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي لبناء فضاء سياسي واقتصادي، يستجيب لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في التكامل والاندماج، وأداة للحوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وبدعوة كريمة من حكومة المملكة المغربية،

عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ **21** أبريل **2013** بالرباط، بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

استعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة و المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

و اتفقوا على ما يلي:

أولا : في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

1- التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.

2- التنديد بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية ولما يشكله من خطر مباشر عليها.

3- التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي تتستر بالدين الإسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها.

4- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

5- التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.

6- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

7- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لا سيما القرار رقم 1904.

8- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

9- تثمين عقد اجتماع مجلس وزراء الشؤون الدينية لدول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 24 سبتمبر 2012 بنواكشوط وما توصل إليه من توصيات تؤكد على ضرورة التحصين الفكري والثقافي للمجتمعات المغاربية عبر التشبث بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية بوصفهما قاسمين مشتركين للبلدان المغاربية الخمسة والسعي إلى بلورة إستراتيجيات موحدة لمواجهة استقطاب وتجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية.

10- اتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

ثانيا : في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على :

1- تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

2- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.

3- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ثالثا : في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

للحيلولة دون تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها وما يترتب عنها من أخطار محدقة على أمن وسلامة وصحة مواطني الدول المغاربية واقتصادياتها ومراعاة للتحولات التي تعرفها هذه الظاهرة، تم الاتفاق على :

1- مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات و المؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولا سيما الإرهابية منها.

2- تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى.

رابعا : في مجال الحماية المدنية

التأكيد على تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة المخاطر المحتملة التي تهدد كافة دول الاتحاد من خلال :

1- تكثيف تبادل التجارب والخبرات بين أجهزة الحماية المدنية في دول الاتحاد.

2- إجراء عمليات تدريبية ميدانية مشتركة في مجال الحماية المدنية.

3- بلورة استراتيجية مغاربية لتدبير ومواجهة المخاطر.

خامسا : متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة

لمتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة في هذا البيان تم الاتفاق على :

1- عقد اجتماعات سنوية لوزراء الداخلية.

2- عقد اجتماعات تنسيقية وتشاورية قبل الاجتماعات الدولية والإقليمية.

3- تشكيل لجنة متابعة في مجال الأمن توكل إليها مهمة تنفيذ ومتابعة توصيات وقرارات هذا الاجتماع يتم تعيين أعضائها من قبل وزراء الداخلية، وتجتمع مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

4- الترحيب باقتراح الجانب المغربي استضافة الاجتماع الأول لهذه اللجنة قبل نهاية شهر يونيو 2013.

5- تنبثق عن هذه اللجنة فرق عمل مغاربية متخصصة للتنسيق بين المصالح الوطنية المختصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر والمخدرات والمؤثرات العقلية ومحاربة الجرائم الإلكترونية وغيرها وفي مجال الحماية المدنية.

6- تتولى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي متابعة تنفيذ ما جاء في هذا البيان بالتنسيق مع الدول الأعضاء من خلال مديري إدارات العلاقات والتعاون الدولي أو من ينوب عنهم بوزارات الداخلية.

وفي الختام، عبر وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي عن عميق شكرهم للسيد **محند العنصر**، وزير الداخلية وللسلطات المغربية، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم لإنجاح أشغال هذا الاجتماع.

حرر بالرباط يوم 21 أبريل 2013

قائمة المراجع

1) باللغة العربية

I. المصادر

أ.**1**:**القرآن الكريم**

1. **سورة قريش** ﴿106/04﴾
2. **سورة النور** ﴿24/55﴾

أ.**2**/**الوثائق الرسمية**:

3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963،المادة 08،و التي تحددصلاحيات الجيش الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية.
4. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976،المادة 82،و التي تحدد مهم و واجبات الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على استقلال الوطن و سيادته و سلامة أراضيه.
5. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الحالي(2009)،المادة 3مكرر،الخاصة بإعتبار "تامزيغت" لغة وطنية أيضا.
6. ________________،المادة 89،و الخاصة بتعهد الجزائر بعدم اللجوء إلى الحرب قصد المساس بسيادة الشعوب الأخرى،و الدعوة للتسوية السلمية للنزاعات الدولية.
7. ________________،المادة 90،و الخاصة بوفاء الجزائر لمبادئ عدم الإنحياز و نظالها من اجل مبدأ التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
8. ________________،المادة 99،الخاصة بتضامن اجزائر مع كل الشعوب المستعمرة للتحرر و تقرير مصيرها.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(المرسوم رقم 450-63 المؤرج في 14 نوفمبر 1963 و الخاص بإتفاقية وضع العلامات الحدودية بين الجمهورية الجزائرية و التونسية)،**الجريدة الرسمية**،العدد 87،لسنة 1963.
10. ________________،(الأمر رقم 21-69 المؤرخ في 09 أفريل 1969 ، الخاص بالمصادقة على معاهدة الأخوة و حسن الجوار و التعاون بين الجمهورية الجزائرية و الجماهيرية الليبية)،**الجريدة الرسمية**،العدد 33،لسنة 1969.
11. ________________،(الأمر رقم 02-70 المؤرخ في 15 جانفي 1970 ، الخاص بالمصادقة على توقيع إتفاقية تخطيط الحدود بين الجزائر و تونس)،**الجريدة الرسمية**،العدد19،لسنة 1970.

12. ـــــــــــــــــــــــــــ،(الأمـــر رقـــم 73-20 المـــؤرخ في 17 مـــاي 1973 ، المتعلق بالمصادقة على إتفاقية خط الحدود بين الجزائر و الرباط)،**الجريدة الرسمية**،العدد48،لسنة 1973.

13. ـــــــــــــــــــــــــــ،(المرسـوم رقـم 83-380 المـؤرخ في 28 مـاي 1983 ، المتعلـق بالمصـادقة علـى الإتفاقيـة الخاصـة بوضـع العلامـات الحدوديـة بـين الجزائـر و مـالي)،**الجريـدة الرسمية**،العدد23،لسنة 1983.

14. ـــــــــــــــــــــــــــ،(المرسـوم رقـم 379-83 المـؤرخ في 28 مـاي 1983، الخـاص بالمصـادقة علـى إتفاقيـة وضـع العلامـات الحدوديـة بـين الجزائـر و النيجـر)،**الجريـدة الرسمية**،العدد54،لسنة 1983.

15. ـــــــــــــــــــــــــــ،(المرسـوم رقـم 84-33 المـؤرخ في 18 فيفـري 1984 ، الخـاص بالمصـادقة علـى الإتفاقيـة الخاصـة بوضـع العلامـات الحدوديـة بـين الجزائـر و موريتانيـا)الجريـدة الرسمية،العدد08،لسنة 1984.

16. ـــــــــــــــــــــــــــ،(مرسـوم رئاسـي رقـم 273-03 المـؤرخ في 15 جمـادى الثانيـة الموافـق ل 14أوت 2003 ،المتعلـق بترسـيم الحـدود البحريـة بـين الجزائـر و تـونس)،**الجريـدة الرسمية**،العدد 49،لسنة 2003.

17. ـــــــــــــــــــــــــــ،(القـانون الخـاص تجـريم تبيـيض الأمـوال و تمويـل الإرهاب)،**الجريدة الرسمية**،العدد 11،لسنة 2005.

18. ـــــــــــــــــــــــــــ،(الأمـــر **رقـــم 05-06** المـــؤرخ في 18 رجـــب عـــام 1426،الموافق ل 23 أوت 2005المتعلق بمكافحة التهريب)،**الجريدة الرسمية**،العدد02لسنة2005.

19. **إتحاد المغرب العربي**،"البيان الختامي لإجتماع وزراء داخلية إتحاد المغرب العربي،الرباط 2012".

20. **الأمم المتحدة**، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمـل لاتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الجريمـة المنظمـة عـبر الوطنيـة ،**مطبوعـات الأمـم المتحدة**،نيويورك،2000

21. **الإتفاقية الدولية لقانون البحار**،المواد 03.36.86.88

22. **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية**،المادة 03.

23. **الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب**،المادة 04.

II. المراجع

ب.1/ الكتب

24. أبو داود عبد الرزاق سليمان ،**أسس العلاقات المكانية السياسية**.دار حافظ للنشر والتوزيع،جدة،2001.

25. الخزرجي ثامر كامل ،**العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات** .ط1،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،عمان.

26. الدهيمي الأخضر عمر ،"**ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة:دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر**"،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2010.

27. الرشيدي حمد محمد ،**التسوية السلمية لمنازعات الحدود و المنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية**.ط1،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،العدد 37،الإمارات،2000.

28. السرياني أحمد محمود ،**أهمية الحدود الدولية:وجهة نظر جغرافية**.جامعة أم القرى،مكة،1420هـ.

29. السرياني محمد محمود ، "**الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها و تطورها ومشكلاتها)**".الرياض،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2001.

30. السيد عرفة محمد ،"**تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**".جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية ،الرياض،2009.

31. الشقحاء فهد بن محمد ،**الأمن الوطني :تصور شامل**.ط1،جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية،الرياض،2004.

32. الصيفي عبد الفتاح مصطفى ، كاره مصطفى عبد المجيد و آخرون،"**الجريمة المنظمة التعريف والأنماط و الاتجاهات**".ط1،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،1999.

33. العنزي عبد الرحمان ،"**أمن الحدود البحرية الدولية و دوره في تعزيز أمن الدولة**".أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض،2012.

34. الغامدي مسفر بن صالح ،"**تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البحرية و مراقبة الملاحة البحرية**". ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض(د س ن).

35. الكلاني هيثم ، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، 1996.

36. بطرس بطرس غالي،**العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**.المكتبة الانجلومصرية،القاهرة،1987.

37. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للامن الجزائري (الجزائر،أورباوالحلف الاطلسي)**. المكتبة العصرية،الجزائر،2005.

38. بورقعة لخضر،**شاهد على إغتيال الثورة**.دار الحكمة للنشر،الجزائر،1990.

39. حسن عثمان ، عوض ياسر ،"**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2008.

40. حقي توفيق سعد ، **النظام الدولي الجديد:دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**. الأهلية للنشر و التوزيع،عمان،1999

41. رزيق المخادمي عبد القادر ،**نزاعات الحدود العربية** .ط1،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،2004.

42. رشوان حسين عبد الرحمان ،**الإرهاب و التطرف من منظور علم الإجتماع**،ط،1،مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية،2002.

43. سليمان حسين عبد الرحمان ،"**الحدود الدولية و المياه الإقليمية مفهومها و القواعد المنظمة لها**".جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية،أبو ظبي،2009.

44. صافي عدنان ،**الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر**.مركز الكتاب الاكاديمي للنشر و التوزيع،عمان ،1999.

45. عامر محمد عبد المجيد ، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة** . دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1994م.

46. غريفيش مارتن و اوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** .ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط2، الإمارات ،2002.

47. محمد أمين خديجة عرفة ،**الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**.جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1،الرياض،2009.

48. مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**. مركز البحوث العربية،القاهرة، 2003

49. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. **ستوكهولم**: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، 2011.

50. يوسف حتي نصيف ،**النظرية في العلاقات الدولية**.ط1،دار الكتاب العربي،بيروت،1985.

ب.2/ الدوريات:

51. "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة:ثمرة لرؤية مشتركة"،**مجلة الجيش**،العدد 579،أكتوبر2011.

52. أبو العوالي محمد محمود ، " **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء** ". مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 17 أفريل 2012.

53. أدراري كـريم،"الأفارقـة يتبـاحثون آفـة الإرهـاب ...و يعتمـدون إتفاقيـة الجزائـر"،**مجلـة الشرطة**.العدد68،فيفري 2003.

54. الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن:مستوياته و صيغه و تهديداته لدراسة نظرية في الأطر و المفاهيم". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008.

55. الرشيدي أحمد محمد ،**التسوية السلمية لمنازعات الحدود و المنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية**.ط1،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية،العدد 37،الإمارات،2000.

56. الساحل.التنمية لتحقيق السلم والأمن"، **مجلة الجيش**،العدد583،فيفري 2012.

57. الصـديقي سـعد ، "تشـديد الرقابـة علـى الحـدود و بنـاء الأسـوار لمحاربـة الهجـرة". **مجلـة رؤى إستراتيجية** ،العدد 2013،23.

58. بسيكري السنوسي ،**ليبيا:التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية**.مركز الجزيرة للدراسات،ماي2011.

59. بن عنتر عبد النور ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية".**مجلة السياسة الدولية**،العدد 160،أفريل 2005.

60. بوخرص انوار ،**الجزائر و الصراع في مالي**.مؤسسة كارنجي للسلام الدولي،الشرق الأوسط،أكتوبر 2012.

61. بوزيـد عمـار و آيـت عمـيرات مليكـة ،"جبهـة مشـتركة لمكافحـة الإرهـاب".**مجلـة الجيش**،العدد561،أفريل 2010.

62. ج. إسماعيـل ،"الهجـرة و التنميـة :أوربـا لم تعـد بـلاد الأحـلام"،**مجلـة الجيش**.العدد518،سبتمبر2006.

63. ج.إسماعيل ،"إفريقيا تسعى لحل مشاكلها"،**مجلة الجيش**،العدد155،أكتوبر 2009.

64. خاطر مايا ،الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و سبل مكافحتها.**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**،العدد 2011،3.

65. زرزوقة صلاح سالم ،"أثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث".**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 122،مؤسسة الأهرام،القاهرة،1995.

66. شارف عابد ،"**أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة و سياق أمني إقليمي متغير**".مركز الجزيرة للدراسات،أفريل 2013.

67. عبد السلام محمد ،"ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر2001".**كراسات إستراتيجية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)،العدد 127.(د س ن).

68. غربي محمد،"من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الأمن:حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط".**مجلة دفاتر السياسة و القانون**،العدد الأول،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009.

69. غشه مولود ، "القوات الإفريقية الجاهزة"، **مجلة الجيش**، العدد 548، مارس 2009.

70. قاوي بوحنيه،**الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**.مركز الجزيرة للدراسات ،أفريل 2012.

71. لاخر ولفرام ،**الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء**.مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي،الشرق الأوسط،2012.

72. وزارة الدفاع الوطني،"مبادرة 5+5" فضاء للتشاور و التعاون الفعال،**مجلة الجيش**،العدد 594،جانفي 2013.

ب.4/ الجرائد:

73. بلعمري سميرة ،"الجزائر تخسر 100مليار سنويا بسبب تهريب الوقود".**جريدة الشروق اليومية**،2013/07/22.

74. بن احمد أحمد ،"لا تعامل للجيش الجزائري مع المليشيات الليبية".**جريدة الخبراليومية**،2013/10/23.

75. بن أحمد محمد ،"ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر و تونس".**جريدة الخبر اليومي**،العدد 05،7244 نوفمبر،2013.

76. بن صالح جعفر ،"كامرات و دراجات نارية و مراكز مراقبة لتعزيز حراسة الحدود" **جريدة الخبر اليومية**،العدد5،5236 فيفري2009.

77. م.رمضان،"تدعيم قوات الجيش عبر الشريط الحدودي الجنوبي"،**جريدة وقت الجزائر اليومية**،العدد 12،2013/11/1453.

ب.5/ الدراسات غير المنشورة:

78. أبصير محمد طالب،**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبليات ،جامعة الجزائر،2010.

79. البلوي فهد حماد ،**دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،السعودية ،2006.

80. العاقل رقية ،**إشكالية الهجرة و الأمن في غرب المتوسط**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر،2008.

81. العايب أحسن ،**الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى 1995-2006**.رسالة دكتوراه،تخصص علاقات دولية،جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر،2008.

82. العايب سليم ،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية و مستقبليات ،الجزائر،2010.

83. براهيمي بوطالب ،**مقاربة إقتصادية للتهريب في الجزائر**.رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية،جامعة الجزائر،2011.

84. بشكيد خالد ،**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقية،جامعة الجزائر3،2011.

85. بوكروح صالح ،**واقع التهريب و طرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات العمومية،جامعة الجزائر ،2011.

86. بوبيبة نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**.رسالة متممة لنيل شهادة الماجستير،معهد البحوث و الدراسات العربية،القاهرة،2009.

87. حمزة حسام ،**الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية نتخصص علاقات دولية،جامعة باتنة ،2010.

88. حموم فريدة ، **الأمن الإنساني : مدخل جديد في الدراسات الأمنية**. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،2004.

89. دندان عبد القادر ،**الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الإستمرار و التغير 1991-2006**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة باتنة،2008.

90. سعادة إبراهيم ،**الجزائر و الأمن الإقليمي**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2002.

91. ظريف شاكر،**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010.

92. عشوي علي ،**سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،1997.

93. عمورة رابح،**النزاعات الحدودية في إفريقيا و طرق تسويتها**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص قانون دولي،جامعة الجزائر،2001.

94. عمورة عمر ،**التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي –مقاربة جيوأمنية–**.مذكرة متممة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2011.

95. قريب بلال،**السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات و الرهانات–** .مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص دبلوماسية و علاقات دولية،جامعة باتنة ،2010.

96. قسوم سليم،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص إستراتيجيات و مستقبليات،جامعة الجزائر 2010.

97. لخضاري منصور ،**إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006–2011**.أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع التنظيم السياسي و الإداري،جامعة الجزائر،2013.

98. مطبوش الحاج ، **الأمن الوطني القومي و نظام الأمن الجماعي الدولي**. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص القانون الجنائي الدولي ، جامعة البليدة،2005.

99. معمري خالد ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**.مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير،تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ،جامعة باتنة،2007.

ب.3 المواقع الالكترونية

100. موجز مفوضية الأمن الإنساني،**الأمن الإنساني الآن**.من الموقع:
« http// :www.humansecuritychos.org/finalreport/outlines-arabic.pdf »
(29.07.2013)

101. محمد حجازي محمد ،**الجغرافيا السياسية** . مأخوذة من الموقع :
«http://www.al-mostapha.com »(04/08/2013)

102. محمد جمال الدين محفوظ،"**العقيدة العسكرية الإسلامية**".من الموقع:
« http// :stst.yoo7.com/t379-topic »(2013/07/11)

103. "**القاعدة في المغرب الإسلامي...صفقات تنعش الإرهاب**".مقالة من شبكة النبأ المعلوماتية،من الموقع:
« http://www.annabaa.org/nbanews/2013/09/135.htm »

104. "**حرس الحدود**"، الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني الجزائري :
« http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined »12/11/2013.

105. "**حراس الشواطئ**". الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني:
«http://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar#undefined » 12/11/2013.

106. "**الداخلية تكلف الجمارك بالمزيد من المهام للتصدي لظاهرة تهريب الوقود بالمناطق الحدودية الساخنة** ".مقالة مأخوذة من الموقع:
«http://www.elmihwar.com/index.php/nat/item/5199-2013-07-16-23-12-46 »
12/11/2013.

107. ديباجة مشروع برنامج عمل لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه و مكافحته و القضاء عليه المنعقد يوم :18جويلية 2003 من الموقع:
« Http// :www.un.casa.org/CASAupload/elibrary/repport AR.pdf »

ب.4:مواقع إلكترونية لمؤسسات جزائرية رسمية :

108. موقع وزارة الدفاع الوطني
www.mdn.dz

109. موقع وزارة الخارجية
www.mae.dz

2) باللغة الفرنسية

أ/ الكتب

110. Charles philippe david; jean- Jacques Roche; **Théories de la sécurité**: **Définitions**, **approaches et concepts de la sécurité international**. paris: montchrestien, 2002.

111. Dario Batistella,**Théories des Relations internationales**, 2 em édition, Paris, Presses des Sciences politiques,2006.

112. Jean Jacque Roch,**Théorie des relations Internationales** .Paris, Mantchrestien,2emedition,1997.

113. Mamadou Aliou Barry.**Guerre et Trafics d'armes en Afrique**, **Approche Géostratégique**.paris :L'Harmatten,2006.

114. Patrick Simon,**les Concepts de Sécurité**:**Etat des lieux en2004**,Institut de Documentations et Recherche sur la paix,Paris,2004.

115. Taieb Hafsi,**Le Développement Economique de L'Algérie** : expérences et percpectives,Casbah éditions,L'Algérie,2011.

ب/ الدوريات

116. Antoine Pécoud, **La Bonne Gouvernance des Frontières** .GISTI, N°82,CAIRN,2010.

117. Charles Zorgbibe,**L'avenir de la sécurité internationale**.presses des science po,paris,2003.

118. john virba, thierry balzac, "qu'est ce que la sécurité nationale", **la revue internationale et stratégique**, 01 hiver n² :52, 2003-2004.

119. Laurence Aida Ammour,**La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel:l'Ambivalance de l'algérie**. bulltin de la Securité Afrcaine , n18, fivrier 2010.

ج/ التقارير:

120. Hocine Labdelaoui,**La Gestion des Frontieres en Algérie**.Rapport de Recherche CARIM ,n2,Robert Schuman center for Advenced Stadies ,Institut universitaire européen,2008.

121. N.Khaled,**profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en algérie**,rapport intermediaier de recherche ,CISP-Algérie.

122. Programme des nations unies pour le dévelopment humain,**Rapport mondial sur le dévelopment humain** (PNUD 2004),paris, ECONOMICA, 2004.

د/ الجرائد:

123. Salim Tlemçani," Lutte contre El Qaida dans la région du Sahil Aide militaire de lAlgérie au Maili".**Le quotidienne El Watan**.N°5626,05 Mai 2009.

ب.5:الدراسات المنشورة:

124. Angela Meyer,**L'intégration Régionale et son influance sur la structure ,la securité et la stabilité des états faibles** ,Thèse de doctorat de Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (CERI),Paris,2006.

125. Khadija Mohsen Finan,**Les Défis Sécuritaires Au Maghreb**, 5 em Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB),le 05-06 novembre,2007.

126. Mario Rino Me"**coopération dans les pays de la Méditerranée occidental** :**L'initiative 5+5 de défense**",5 em Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB),le 05-06 novembre,2007

هـ/ الدراسات الغير منشورة

127. Hadj chaib Adda,**Les aspects Securitaires de la politique sous régionale de l'Algérie**.mémoire de fin d'étude de poste graduation spécialisée en administration internationale ,ENA ,1995.

و/ المواقع الإلكترونية:

128. charles philippe david, **la mondialisation de la sécurité**: **espoir ou leurres** .disponibl sur le sit:
« http://www.FNEGE.net/pdf/fnegdoc04.pdf». (26/11/2012)

129. Sihem Djebbi,**Les Complexes Conflictuels Régionaux**,Fiche de l'IRSEM,N°5,mai 2010,9 pages,sur le site :
« http// : www.irsem.défense.gouv.fr/spip.php?article74»(02/11/2013)

130. Dictionaries Toupie,"**definition de doctrine**",sur le site :
« http//:www.toupie.org/dictionaires/doctrine.htm »(06/07/2013)

131. Alexis Kalambry.**Bande Sahélienne et le trafic d'armes** : **des cadres maliens implique ?**sur le site :
« http// :www.malikounda.com/nouvelle voir .php ?indnouvelle=17489.» (03/10/2013)

132. Samuel Benshimon,**Les dangers de l'immigration clandestine**, disponible sur le site :
« http// :www.sahel-intelligence.com/fr/index.php?option=comcontenent &id=57&ltemid=31 »(03/10/2013)

133. Mehdi Lahlou,**Le Maghreb** :**lieux de transits** ,disponible sur le site :
, « http// :www.lapenseedemidi.org/revues/revue10/articles/lahlou.pdf.p36.» (15/09/2013)

134. Denis Retaillé et Olivier Wolther,**Guerre au Sahara-Sahel** :**La Reconversion des Savoirs Nomades**,vol75 ,disponible sur le site :
« http// :www.cairn.info/revue-l-information géographique-2011-3-page 51.htm » (17/10/2013).

135. Milkaforever,**Coopération militaire** :**L'Algérie pourrait acheter des avions Américains**. sur le site :
« http://www.liberte-algerie.com/actualite/l-algerie-est-active-dans-la-cooperation-militaire-anders-fogh-rasmussen-secretaire-general-de-l-otan-a-liberte-202244» (17/11/2013).

3) باللغة الإنجليزية:

أ/ الدوريات

136. Fulvio Attena,**The building of Regional Security and The Security culture Divide in The Mediterranean region** ,Institute of European Studies ,University of California,Berkeley,2004.

ب/ المواقع الإلكترونية

137. luk van lange hove, **Regionalizing Human Security in Africa**,UNU-CRIS Occasional Papers,2004. Disponible dans le site :
« http//:www.ucl.ac.uk/library/acccs0207.shtml » (23/07/2013).

138. Luk Van Hove,**Regionalising Human Security in Africa**,UNU Occasional Paper,2004.
« http//:www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtmlk »(17/10/2013).

فهرس المحتويات

مقدمة.....
الفصل الأول:مقاربة مفاهيمية و نظرية لطبيعة العلاقة بين الجغرافيا و الأمن..... 1
المبحث الأول :تدقيق مفاهيمي للأمن بين التصورات التقليدية و الجديدة 02
المطلب الأول :الدلالات اللغوية لمصطلح الأمن..... 02
المطلب الثاني :التصور التقليدي لمفهوم الأمن 03
المطلب الثالث :التحولات في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة و التوسع في مضمون الأمن 05
المطلب الرابع : الأمن الإنساني كمفهوم جديد في الدراسات الأمنية..... 08
المبحث الثاني: الأمن الإقليمي كامتداد جيو-أمني للأمن القومي– دراسة في المستويات- 10
المطلب الأول : الأمن على مستوى الدولة – الأمن القومي- 10
المطلب الثاني :خصائص التهديدات الأمنية المعاصرة و المتطلبات الجديدة للأمن..... 13
المطلب الثالث :التوسع الجغرافي لمتطلبات الأمن على مستوى الأقاليم" الأمن الإقليمي" 14
المطلب الرابع: الأمن الإقليمي في نظرية علاقات الدولية..... 20
المطلب الخامس :مستويات الأمن و جدلية العلاقة بين الأمن و الدفاع..... 25
المبحث الثالث: إشكالية وظيفة الحدود الدولاتية في ظل الظاهرة الأمنية المعاصرة 29
المطلب الأول :تطور مفهوم الحدود السياسية 29
المطلب الثاني :عوامل نشأة الحدود السياسية..... 31
المطلب الثالث :أنواع الحدود السياسية 33
المطلب الرابع :أهمية الحدود السياسية للدولة 37

المطلب الخامس :وظائف الحدود السياسية 39
المبحث الرابع : آليات تأمين الحدود 41
المطلب الأول :تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف العادية..... 41
المطلب الثاني :تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف الإستثنائية..... 44
الفصل الثاني :التهديدات الإقليمية للأمن القومي الجزائري..... 48
المبحث الأول: دراسة جيو استراتيجية لموقع الجزائر و تأثيره على عقيدتها الأمنية 49
المطلب الأول :دراسة في الجغرافيا الإستراتيجية للجزائر 49
المطلب الثاني :دور العامل الجغرافي في بناء التصور الأمني الجزائري 52
المبحث الثاني : الرهانات التقليدية للأمن الوطني الجزائري 56
المطلب الأول :دراسة في الحدود الشرقية للجزائر..... 56
المطلب الثاني :دراسة في الحدود الجنوبية للجزائر..... 58
المطلب الثالث :دراسة في الحدود الغربية للجزائر..... 59
المبحث الثالث:التهديدات اللاتناظرية للأمن الوطني الجزائري 65
المطلب الأول :ظاهرة الإرهاب العبر وطني..... 65
المطلب الثاني :الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و علاقتها بالإرهاب..... 71
المطلب الثالث :ظاهرة التهريب و أثرها على الإقتصاد الوطني الجزائري..... 74
المطلب الرابع :ظاهرة الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي الجزائري..... 77
المبحث الرابع: الأوضاع الأمنية في دول الجوار و انعكاساتها على الجزائر 81
المطلب الأول :نموذج الفشل الدولاتي و انعكاساته على الأمن الإقليمي للجزائر 81
المطلب الثاني :أزمة شمال مالي و أمن الحدود الجنوبية للجزائر..... 82

المطلب الثالث :تداعيات الأزمة الليبية على استقرار الحدود الشرقية الجزائرية..... 84
الفصل الثالث:الجهود الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية و تأمين الحدود 88
المبحث الأول :المقاربة الأمنية في ضبط الحدود لمواجهة التهديدات الإقليمية..... 89
المطلب الأول :الجهود الدبلوماسية الجزائرية لضمان السلم و الأمن الإقليميين 89
المطلب الثاني :الإحترافية و التحديث في المؤسسة العسكرية 94
المطلب الثالث :الجيش الوطني الشعبي و مهمة تأمين الحدود..... 97
المطلب الرابع :إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحدود..... 99
المبحث الثاني :المبادرات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتناظرية..... 102
المطلب الأول :على المستوى الجهوي_المغاربي 102
المطلب الثاني :على المستوى الإفريقي..... 104
المطلب الثالث:على المستوى المتوسطي..... 105
المطلب الرابع :الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية 107
المطلب الخامس: المبادرات الجزائرية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة..... 109
المبحث الثالث :المقاربة الجزائرية للتعامل مع الوضع في منطقة الساحل..... 111
المطلب الأول:الرؤية الجزائرية للأمن في منطقة الساحل:ثلاثية شراكة-تنمية-أمن..... 111
المطلب الثاني :إنشاء لجنة قيادات الأركان المشتركة..... 113
المطلب الثالث :المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة أزمة الطوارق 115
الخاتمة..... 121
قائمة المراجع..... 125

قائمة الملاحق.....137

الملحق رقم1:خريطة الجزائر السياسية.....137

الملحق رقم2:خريطة توضح توزيع الموارد الطاقوية و المنجمية في الجزائر.....137

الملحق رقم3:خريطة توضح التنوع و التوزيع اللغوي في الجزائر.....138

الملحق رقم4:خريطة توضح مشروع الرباط حول "المغرب الكبير".....138

الملحق رقم 5:خريطة توضح مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا.....139

الملحق رقم 6:نص "بيان الجزائر"حول إشكالية الأمن في المغرب العربي.....140

الملحق رقم7:نص "بيان الرباط"حول الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة.....144

فهرس المحتويات.....149